دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159 ISSN (print) 2699-2604

مجلة التخطيط العمراني والمجالم

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal







يمقراطي العرب





IATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات والبحوث في مجال التخطيط العمر اني والمجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

in the urban and territorial The journal is concerned with research studies and research papers planning

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the

Democratic Arabic center -Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

mobiltelefon: 00491742783717

E-mail: jutp@democraticac.de

رئيس المركسز الديمقر المسي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والافتصادية – برلين – أكمانيا –

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

ه. صير أحمر سفيان، استاذ محاضر جامعة باجى مختار عنابة

هينة التحوير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلينة الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

. الهيئة العلمية:

أ. د ناجم ظاهر - المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير - جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد - جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي - جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال - جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر – فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة - جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة - جامعة باجي مختار عنابة - الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية- باريس فرنسا

د . بوشتى الخزان - جامعة فاس المغرب

- د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية جامعة ام البواقي الجزائر
- د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.
- د. محى الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا مصر.
 - د .اورورا لوياز اكونا جامعة زاراقوزا -اسبانيا
 - ا.د سمود بوزیان جامعة باریس8 فرنسا
 - ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية
 - د عثمانی ودیع جامعة انجر فرنسا
 - أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي جامعة الزقازيق مصر.
 - ا.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرياط المغرب

التعريف بالمجلة، اهدافها ومجالوتحا:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط المتخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط المجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأى صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأى المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (références) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج) Microsoft Word نوع الخط بالعربية العربية 13 بالنسبة المتن و 13 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط Times New Roman مقاسه 13 بالنسبة للهوامش. (للمتن و 11 بالنسبة للهوامش. (

يراعي في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (A4)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة APA).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط ولفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، وكذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التالي jutp@democraticac.de

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the *BOAI definition of open access*

Editor-in-chief and Scientific Committee President:

Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The <u>Journal of Urban and Territorial Planning</u> is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the <u>Journal of Urban and Territorial Planning</u> is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

- 1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture, geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.
- 2- Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.
- 3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.
- **4** The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.
- 5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.
- **6** The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book...
- 7- The articles are printed in black and white
- 8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract
- 9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the <u>Traditional Arabic</u> font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins, whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German ...) the font should be <u>Times New Roman</u> with a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).
- 10- The whole material of a research should be between $15_{\rm min}$ and $20_{\rm max}$ pages of A4 format (references and annexes included).
- 11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.
- 12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.
- 13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.
- 14 The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.
- 15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.
- 16- The sent research projects to the JUTP, are never referred back to the researchers, whether published or not.
- 17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his

research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.

- 18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.
- 19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: jutp@democraticac.de,

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ والإخراج الفني :الباحث هاني تورغي -هاني بلال

Journal indexing





	محتوى العدد		
الصفحة	عنوان المقال	الباحث	الرقم
10	الهجرة والتمدين وإشكالية التهيئة بمناطق الفلاحة العصرية بالمغرب حالة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا	يوسف ايتخدجو , عبد الغني الدباغي, نجاة أكحل , سومية سويعد	01
31	المدن التونسيّة بين رهانات التطوير واتساق منظومة التخطيط العمراني في سياق لامركزيّة الحكم المحلي	حاتم كحلون	02
61	دينامية الوسط الطبيعي ورهان التنمية البشرية بالمناطق الجبلية حالة منطقتي القصر الصغير والقصر المجاز (الريف، المغرب).	ظريف جواد ، مواق سعيد ، معد رکاني	03
79	من الهامش إلى إعادة التهميش: سؤال سياسة الاندماج الاجتماعي وامتصاص الظاهرة الإجرامية دراسة سوسيولوجية للأحياء المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي حي مرجان III (السكني) بمدينة مكناس، أنموذجا.	الوالي عبد الغفور	04
102	المشاكل الناجمة عن حركة النقل في مدينة امدرمان القديمة"	أمير حسن عبدالله محمد سارة محمد بابكر محمد	05
125	البيئة الحضرية بالجزائر: أوهام الهويات وأسئلة الفكر	حمزه تریکي	06
142	L'intégration des exigences environnementales dans la ville en Algérie, quelles approches et quels outils.	OUZIR Malika	07

الهجرة والتمدين وإشكالية التهيئة بمناطق الفلاحة العصرية بالمغرب

حالة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا

Migration, urbanization and planning issues in modern agricultural areas in Morocco: Case of emerging urban centers in the TADLA region

يوسف ايتخدجو , عبد الغني الدباغي ,نجاة أكحل , سومية سويعد باحثين في الجغرافيا: جامعة السلطان مولاي سليمان –كلية الآداب و العلوم الإنسانية-بني ملال – المغرب الملخص:

تبحث هذه الدراسة في جوانب من تأثير تيارات الهجرة الوافدة على منطقة تادلا، فالدينامية الاقتصادية التي عرفتها هذه المنطقة، وما رافقها من إعداد هيدروغرافي عصري، أدت إلى خلق مناصب للشغل، وبفعل هذه التحولات أصبحت المنطقة، مند ذلك الحين إلى الآن، مجالا جاذبا لأفواج من المهاجرين الباحثين عن عمل و الراغبين في تحسين ظروف عيشهم. وكنتيجة لهذا التوافد، فإن انعكاسات الهجرة على المنطقة اتخذت أبعادا متعددة منها: التوسع العمراني السريع، خاصة في المراكز الحضرية الناشئة داخل القطاع المسقي، مما جعلها تعرف دينامية خاصة و تحولات سوسيو-اقتصادية عميقة.

الكلمات المفاتيح: الهجرة، التمدين، التنمية،المركز الحضري الناشئ، منطقة تادلا، المغرب

Abstract:

This study examines aspects of the impact of immigration flows on TADLA regions. The economic dynamism that this region has witnessed and the modern hydrographic preparation that has accompanied it have enabled the creation of jobs. As a result of these transformations, the region has since then until now become a magnet for groups of immigrants looking for work and wishing to improve their living conditions. Due to this influx, the repercussions of migration on the region have taken on multiple dimensions including: rapid urbanization, especially in emerging urban centers in the irrigated sector; which

has given rise to a particular dynamic and profound socio-economic transformations.

Keywords: migration, urbanization, planning, Tadla region, Morocco

أولا: المقدمة:

افرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب مند الفترة الاستعمارية دينامية هجرية غير مسبوقة ترتب عنها نمو سريع للساكنة الحضرية. وتعتبر منطقة تادلا واحدة من أهم المناطق المغربية التي استقبلت تيارات هجرية داخلية رافقها تناسل تجمعات حضرية مختلفة الأحجام. فإذا كانت منطقة تادلا إلى حدود بداية القرن العشرين مجالا قرويا صرفا، فمع دخول المعمر ومباشرته لعمليات الإعداد الزراعي، بدأت المنطقة تعرف تحولات مجالية تجلت أساسا في تحولات دعوغرافية شكلت كثافات سكانية مالت نحو التمركز في نقط معينة على شكل مراكز قروية استطاعت أن تجذب إليها بعض الأنشطة الخدماتية والإدارية قوت دورها في التأطير المجالي، والتي ارتقت إلى مراكز حضرية تتميز بدينامية حضرية كبيرة سواء تعلق الأمر بتزايدها السكاني، أو أنشطتها و توسعها المجالي، و تعززت ديناميتها و أدوارها خلال فترة الإستقلال.

والجدير بالذكر أن هذه الدينامية تحكمت فيها عوامل عدة: فالتحولات العقارية المرافقة للتدخل الاستعماري¹ أحدثت خللا في توازن المجال الريفي التادلوي، وكانت من أهم مظاهره تخلي الكثير من الأسر عن ارتباطها بالأرض...لتغذي

1- أفرز استحواذ المعمر على أجود الأراضي و أقربها إلى مياه السقى تنظيما عقاريا جديدا، ارتكز أساسا على الملكية الفردية للأرض مقابل تراجع

العقاري لدى النخبة المغربية أساسا المكونة من القواد والشيوخ والمقدمين والأعيان، عن طريق الاقتناء المباشر، أو باستعمال نفوذها السياسي و الاجتماعي الذي كانت تحميه سلطات الحماية دفاعا عن مصالحها.

كما أن البنية العقارية لتادلا قبل سادتها الملكيات الزراعية الصغيرة، فحوالي 60.8% من الفلاحين بقطاعي بني عمير و بني موسى تقل ملكياتهم عن 5 هكتار، و رغم أنهم يشكلون فئة عريضة من الملاكين إلا أنهم لا يتحكمون سوى في مساحة صغيرة من الأراضي الفلاحية و التي لا تتجاوز

الملكية الجماعية التي لم تعد تشكل مع نهاية الحماية سوى 12.20% من مجموع الأراضي الفلاحية بالسهل، و هكذا فإن النظام العقاري قبل نهاية مرحلة الاستعمار بالقطاع المسقي و المنتظر سقيه لحقته تحولات أكثر قوة بقطاع بني موسى، لأن الاستعمار الخاص نشط بفعالية في هذا الجزء، فملكية المعمر ممتدة في هذا الأخير مقارنة بقطاع بني عمير، و يعزى ذلك إلى إمكانياته الطبيعية التي كانت عامل جنب لاستثمارات المعمرين، مما مكن بعضهم، و كذلك بعض الأعيان المحليين من تشكيل ملكيات شاسعة. و على عكس ذلك، نلمس امتدادا نسبيا للاستحواذ العقاري الاستعماري بقطاع بني عمير، نظرا لكون التربة أقل جودة، من جهة، وصعوبة اقتناء الأراضي بفعل معارضة السكان و بعض قوانين المنع، وقلة الأراضي القابلة للسقي من جهة أخرى. أما بالنسبة للملك المغربي فهو مهم في كلا القطاعين، مع هيمنته من حيت المساحة في قطاع بني موسى. وقد تكون هذا الرصيد

بذلك موجات الهجرة نحو مختلف المراكز الحضرية، و اتجه أغلبها نحو المراكز الحضرية الناشئة بالسهل D. NOIN (بعض الأنشطة الجديدة المرافقة للنمط الزراعي الجديد كاستقرار بعض الأنشطة الجديدة المرافقة للنمط الزراعي الجديد كاستقرار بعض الوحدات الصناعية لمعالجة المواد المصنعة الدخيلة على نمط الإنتاج التادلوي، و قد ساهم ذلك إلى حد كبير في تقوية فرص التشغيل بالمراكز معززة بذلك قوة استقطابها، بل أكثر من ذلك يمكن اعتبار توطين هذه الوحدات الأصل في نشأة و توسع بعض المراكز.

وتتميز المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا الان بدينامية ديموغرافية متسارعة مردها الى الموجات الهجرية الوافدة عليها من الأرياف المتأزمة، فقدرة هذه المراكز على استقطاب المهاجرين لعب دورا أساسيا في توافد المهاجرين خصوصا خلال العشرين سنة الأخيرة مما انعكس على تعميرها وتميئتها.

1- الإطار النظري وتحديد المفاهيم:

تعد إشكالية الهجرة (الداخلية و الخارجية) إشكالية معقدة قديمة و انية في نفس الوقت، أثارت نقاشا مستفيضا لدى الباحثين من فروع معرفية متعددة، فمن وجهة نظر سوسيولوجية نجد بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بالمغرب كدراسة (القصير عبد القادر 1992)، ودراستي (عبد الرحمان المالكي 2015 و 2016)، و تتخذ من مدرسة شيكاكو خلفية نظرية لها من خلال استعمال بناء مفاهيمي يسمح بتشخيص العوامل المتحكمة في حركات الهجرة كمسألة الاندماج، والعلاقة بين الثقافة والمجال (التحضر)، والاستخلاف، والاستيعاب، والمواطنة، والتكيف، والهوية ... و من وجهة نظر اقتصادية تؤكد الباحثة (A.MIFTAH,2018)، التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية في حوض البحر الأبيض المتوسط، على اعتبار العوامل الاقتصادية والديموغرافية والتاريخية والجغرافية والسياسية هي العناصر التفسيرية التحقيدية لتدفقات الهجرة الداخلية في حوض البحر الأبيض المتوسط، فظاهرة الهجرة ترتبط بالسياق العام للتحول البنيوي

^{20.2%} من مجموع المساحة. و على النقيض من ذلك، نجد ان كبار الملاكين الذين تتجاوز مساحة ملكياتهم 10 هكتارات لا يشكلون، على سبيل المثال، سوى 4.9% في قطاع بني عمير و يستحوذون على 1⁄4 مجموع المساحة.

الاجتماعي والديموغرافي الذي حدث في البلدان المعنية، و اعتبرت أن الاقتصاد القروي له دور حاسم في وثيرة هذا التحول سواء في بلدان شمال حوض البحر الأبيض المتوسط المتقدمة أو جنوبه المتخلف.

اما بعض الدراسات الجغرافية التي تناولت موضوع، فيمكن تقسيمها الى صنفين:

الصنف الأول: دراسات تناولت الهجرة القروية والتمدين بشكل مباشر، ومن بينها دراسة (R. Escallier, 1980) الذي تطرق لموضوع المجالات الحضرية وتيارات الهجرة، حالة القطب الاقتصادي المغربي، الدار البيضاء، واعتبر الدار البيضاء المحطة النهائية لهجرة السكان من الأرياف نحو المدن، وخلص الى أن المناطق تغذي تدفقات المهاجرين الذين يستفذون من شبكة من العلاقات والمساعدات المتبادلة. وفي المقابل أدى تحديث مناطق السهول الأطلنطية الى تفكك العلاقات الاجتماعية وبروز بروليتاريا عمالية تغذي أحياء السكن غير اللائق والحلقة الضعيفة للاقتصاد الحضري. و (موسى كرزازي 1995)، وقد تطرق الباحث لموضوع الهجرة الريفية الداخلية، وأساسا هجرة الفقر، واعتبرها شكلا من أشكال الهجرة الاضطرارية كما هو حال الهجرة الوافدة على مدينة تمارة وما نجم عنها من عواقب. وخلص الى أن الهجرة الريفية نحو المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وضواحيها بدافع البحت عن عمل بالدرجة الأولى وأن خلق أنشطة اقتصادية بالأرياف من شأنه أن يثبت ويجذب الساكنة. كما اعتبر أن موسمية النشاط الفلاحي والتخلي عن اليد العاملة التقليدية غير المؤهلة من شأنه إفراغ الأرياف المغربية وتصدير أزماتها إلى المدن. ويقترح الباحث استثمار المقاولين داخل المراكز الحضرية وشبه الحضرية التي تم انشاؤها داخل الارياف مند التقسيم الاداري لسنة 1992 وخلق أنشطة اقتصادية بما من أجل إنعاش الشغل وتميئ المجال الريفي ليهيكل على شكل ساكنة المدن. وفي دراسة أخرى نجد نفس الباحث (M.KARZAZI,2000) قد تطرق لموضوع الهجرة الريفية وأثرها الاجتماعي والاقتصادي في المغرب من خلال حالة المغرب الشرقي والغرب وتمارة، و قد توصل الباحث الى أن الأرياف المغربية تبقى خزانا مهما للمهاجرين بسبب الجفاف وغياب سياسة تنموية للأرياف وغياب بديل اقتصادي واجتماعي ، و تبقى المجالات الحضرية الصغيرة والمتوسطة مناطق الاستقبال المفضلة لغالبية المهاجرين القرويين، و تظل التيارات الحديثة للهجرة تتجه نحو الجهة الوسطى وجهة الشمال الغربي، وتهم الذكور اكثر من الإناث. مما أدى الى تزايد نسبة السكان الحضريين واختلاف انعكاسات الهجرة على مناطق الطرد من منطقة الى أخرى. أما (ه. ايت سي، 2012) فقد أثار موضوع اثار الهجرة على التوسع العمراني

بضواحي المدن من خلال نموذج حي أزرو ببلدية ايت ملول بأكادير الكبير، واعتبر أن المهاجر هو الفاعل الأساسي في انتاج المجال العمراني بحي أزرو معتمدا على امكانياته الذاتية في غياب تام للفاعل العمومي على مستوى التخطيط وانتاج السكن الاقتصادي والتأطير التقني المناسب مما تسبب في انتشار السكن غير اللائق في مناطق تشكل خطرا على السكان. وتطرقت دراسة (م. حزوي وأ. حاج علي، 2012) بموضوع الهجرة القروية وانعكاساتها على تدهور جودة الحياة بالأحياء الهامشية لفاس، وتوصلا إلى أن الهجرة القروية سبب في تعميق الاختلالات السوسيو-مجالية بفاس مما يؤثر على الظروف اللائقة المفروض توفرها لكل أسرة في كل مسكن ومجال من أجل الإحساس بالأمن والاطمئنان والشعور بالأمن والاندماج داخل الوسط الحضري (جودة الحياة).

الصنف الثاني: هي تلك التي تناولت الهجرة القروية كموضوع جزئي، أو كآلية لتفسير التوسع الحضري وظهور المراكز الحضرية، وربطت بين تيارات الهجرة القروية الوافدة على المدن والمراكز الحضرية وانعكاسات ذلك السوسيو-اقتصادية والمجالية، ومنها على سبيل المثال: (محمد ميوسي،1990) و (محمد مداد،1990) و محمد احبشان،1990) و (عبد الفتاح أبو العز،1990) حول الجهاز الحضري لتادلا، و دراسة (أحمد بلعسري، 1988) حول التحديث الفلاحي و نمو المراكز الحضرية بالدائرة السقوية لدكالة، ومدينة محمد، 2007) في موضوع دينامية المجال الفلاحي بالشاوية السفلى: دراسة في التحول والتنمية المحلية بأحواز الدار البيضاء، و(يوسف ايتخدجو،2019) حول تميئة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا...

وعلى العموم يمكن تصنيف الدراسات السابقة ضمن "الاتجاه البنيوي الماركسي"، لكون غالبيتها ربطت بين تيارات الهجرة الريفية الوافدة على المدن وتوسع هذه الأخيرة، وتكدس المهاجرين (بروليتاريا) في أحياء هامشية تفتقر لشروط العيش الكريم.

إن تركيز الدراسات السابقة على انعكاسات التوافد الهجري المجالية والسوسيو-اقتصادية على مدن الاستقبال يسائل فعالية التخطيط (الذكاء الترابي) على المستويين القروي والحضري. وقبل ذلك، يطرح إشكالية الفصل بين الترييف والتمدين. لذلك ارتأينا تأطير الموضوع وفق المفاهيم الإجرائية الاتية:

- مفهوم الهجرة الريفية: هي شكل من أشكال الهجرة الداخلية، و يقصد بما انتقال الأفراد والجماعات بصورة دائمة أو مؤقتة داخل الدولة الواحدة من مجتمع محلي (الريف) إلى مجتمع محلي اخر (المدينة) (ع.القادر القصي، 1992، ص،1999). وباعتبار أن حركات الهجرة الريفية تهم مجالين مختلفين هما: الأرياف (مجالات الطرد) والمدن (مجالات الاستقبال) فيمكن القول أنها يتحكم فيها عاملين: الأول يدفع الريفيين نحو المدينة بفعل تأزم اقتصاديات الأرياف ومنها أوضاع ساكنتها الاقتصادية والاجتماعية. والثاني يتمثل في الظروف والمزايا التي تقدمها المدينة كعوامل جذب (فرص الشغل ونحط عيش جديد...).
- مفهوم التمدين يعني فن تحيئة المدن، (L'urbanisme): بالنسبة ل " لجكينيون " "L.Jacquignon" فالتمدين يعني فن تحيئة المدن، وكذلك علم المدينة أو علم التجمعات الحضرية، ليمتد بالخصوص إلى السكن والعمل والمعاملات الاجتماعية. أماكل من "أوبي" "J.Auby" و "أدير" "R.Ader" فاعتبراه مجموع القياسات التقنية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي تساهم في نمو متناسق للمدن (أحمد الناوي، 2016، ص:13).

إذن فالتمدين فلسفة وفن وعلم يرتبط بتهيئة المدن وتناسقها، كما يهتم بالمجالات المفتوحة للتعمير، ويسعى إلى ضبطها وتنظيمها ويؤطره قانون التعمير.

• التهيئة: و يقصد بتهيئة المجال/إعداد التراب (l'Aménagement de Territoire): تنظيم توزيع السكان و يقصد بتهيئة المجال المواصلات في مجال معين، مع استحضار الاكراهات الطبيعية والبشرية، فالتهيئة /الإعداد عملية إرادية ومستقبلية، تقوم بما السلطات العمومية التي تفرض ضرورة تخطيط مجالي وإشراك كل الفاعلين (. P. عملية إرادية ومستقبلية مي كل تدخل إرادي تقوم (MERLIN et F. CHOAY ,1988,30 وانطلاقا من هذا التعريف فالتهيئة هي كل تدخل إرادي تقوم به المؤسسات المختصة في ترابحا ويهدف إلى تحقيق توزيع متوازن للأنشطة وللسكان، وهي عملية ترتبط تدخلاتها بالنظام السياسي والاقتصادي للمجتمع الذي تنجز فيه.

2- مشكلة الدراسة:

تشكل الهجرة الريفية أحد أبرز المشاكل التي تواجه الأرياف والتجمعات الحضرية في العالم الثالث على حد سواء، ذلك أن عدم التوازن بين هذين الوسطين نتج عنه هجرة ريفية بشكل مكثف نحو المدن والتي لم ترافق بسياسة تخطيط حضري ناجعة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات هؤلاء الوافدين الجدد، وقد أثر ذلك على واقع المجالات الحضرية من الناحية التنموية. وإذا كان الدور المنشود للمراكز الحضرية الناشئة تأطير أريافها وكبح تيارات الهجرة نحز المدن فإن واقع هذه المراكز يدفعنا إلى مساءلة مدى قدرتها على تحقيق هذه الوظيفة. وبناء على ما سبق نطرح السؤال الاشكالي الاتي: إلى أي حد استطاعت المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا استقطاب المهاجرين؟ وما هي حدود هذا الاستقطاب؟ وهل هذه المراكز قادرة على الاحتفاظ بمؤلاء المهاجرين أم أنها لا تعدو أن تكون غير أماكن مؤقتة في انتظار هجرة ثانية؟

3- أهمية الدراسة ومبرراتها:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها موضوعا راهنيا يساير النقاش الوطني حول فعالية سياسة التخطيط الحضري ومسألة التنمية البشرية المحلية. فالانعكاسات السلبية للهجرة القروية سواء على الأرياف الطاردة أو المجالات الحضرية وشبه الحضرية المستقبلة تحتم على المخطط ضرورة تتبع تياراتها من أجل التوقع واتخاذ قرارات استباقية توجه التعمير (تعمير استباقي) خصوصا في أماكن تشكل أنوية لمدن مستقبلية كالمراكز الحضرية الناشئة.

4- أهداف وفرضيات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تتبع اتجاهات تيارات الهجرة نحو منطقة تادلا من خلال نموذج مراكزها الحضرية الناشئة، ومساءلة انعكاسات هذا التوافد على تمدن المنطقة. ولبلوغ هذا الهدف نفترض ما يأتي:

- استقبلت المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا أفواجا من المهاجرين من الأرياف المجاورة لها ومناطق أخرى. وانعكس ذلك على نمو مراكزها الحضرية الناشئة نموا عشوائيا.

ثانيا: المنهجية و مجال الدراسة:

1- منهجية وأدوات الدراسة:

2- منهجية التحليل:

ارتأينا مقاربة الموضوع اعتمادا على منهج تحليلي يجمع بين الاستقراء والاستدلال ننطلق فيه من دراسة الحالة الخاصة بمنطقة تادلا، من خلال نموذج مراكزها الحضرية الناشئة، والوصول إلى استنتاجات عامة يمكن تعميمها على بقية مناطق المغرب وبلدان العالم الثالث ذات الخصوصيات المشتركة.

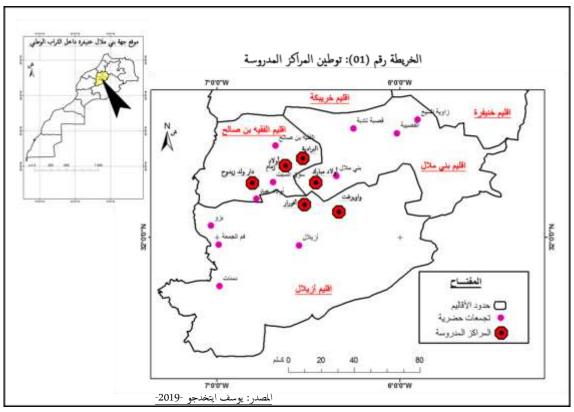
3- مصادر البيانات:

اعتمدنا أسلوبا ميدانيا واخر غير ميداني في جمع المعطيات، قمنا فيهما بجمع بعض المعطيات الميدانية التي تهم الموضوع إضافة إلى التركيز على الأعمال والأدبيات الجغرافية بشقيها النظري والتطبيقي، علاوة على الدراسات المنجزة من قبل باحثين في تخصصات أخرى لامست الموضوع من قريب أو بعيد، وذلك قصد تحقيق شرط التداخل بين مختلف التخصصات، وتعميق رؤيتنا والإلمام بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، قمنا بجمع المعطيات الإدارية والإحصائية وضبط الحدود النظرية والجغرافية للموضوع المدروس.

1- مجال الدراسة:

جغرافيا يشمل المجال المحدد للدراسة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا، وهي من أهم المناطق الفلاحية بالمغرب، وتضم إحدى الدوائر السقوية التسعة المراهن عليها اقتصاديا، والتي تشكل أقدم تجربة سقوية عصرية بالمغرب. و إداريا ينتمي مجال الدراسة إلى جهة بني ملال – خنيفرة المحدثة بفعل التقسيم الجهوي الجديد، والتي تمتد على مساحة و إداريا ينتمي مما الدراسة إلى جهة بني ملال – نيفرة المحدثة بفعل التقسيم الجهوي الجديد، والتي تمتد على مساحة 28374 كلم عادل 3.99 من يعادل 3.99 من التراب الوطني، و تتشكل من 3.51 جماعة منها 3.99 بلدية و 3.99

Ministère de l'intérieur, direction générale des collectivités locales) قروية وبنية تحتية وبنية تحتية وبنية تحتية وبنية تحتية وبنية تحتية وبنية تحتية الأخيرة عددا كبيرا من التجمعات السكانية مجملها يتوفر على خدمات عمومية وبنية تحتية محدودة، غالبا ما تقتصر على بعض الإدارات العمومية و الشبكة الكهربائية الضعيفة...، ثما يجعلها لا ترقى إلى درجة مراكز حضرية ناشئة.



و على اعتبار أن إعادة جرد هذا الكم الهائل من التجمعات السكانية، و إعادة إخضاعها لمعايير التصنيف ليس بالمهمة السهلة، فقد ارتأينا أن نقتصر على تلك التجمعات التي تعتبر إداريا مراكزا حضرية، وخلصت دراسة قامت بما الوكالة الحضرية لبني ملال سنة 2009 إلى اعتبارها مراكزا حضرية (Agence Urbaine de Beni mellal ,2009, والتي اعتبرتما المندوبية السامية للتخطيط كذلك في تحديدها للمراكز الحضرية بناء على نتائج الأعمال الخرائطية لإحصاء اعتبرتما المندوبية السامية للتجمعات ذات حجم سكاني وعمراني مهم حظيت في الآونة الأخيرة بإنجاز مجموعة من التجمعيزات والتي افترضنا أنها قد تصنف مراكزا حضرية.

والجدير بالذكر أن هذه المراكز تشكل بنى مختلفة إنطلاقا من نسبة حضور أشكال المرافق في كل مركز، فهناك مراكز قوية البنية ومراكز متوسطة البنية وأخرى ضعيفة البنية، وقدد حددنا المراكز المدروسة بشكل عشوائي يغطي جميع البنى. ومن جهة أخرى فقذ لاحظنا أن هناك تباينا في توزيع هذه المراكز مما فرض علينا اختيار مراكز بعينا بشكل يضمن ملامسة جميع وحدات المجال التادلي (سهل – دير –جبل) وبذلك نتجنب انتقادا لازم الدراسات الحضرية بالمغرب وهو اهتمامها بالساحل والسهل واهمال المكونات الأخرى وخاصة الجبل.

ثالثا: نتائج الدراسة:

إذا كان لتغير نمط الإنتاج الفلاحي دور كبير في ظهور وحدات صناعية ببعض المدن و المراكز القروية عملت على جذب اليد العاملة إليها، فإنه ساعد بشكل مواز في ظهور أنشطة خدماتية و إدارية تركزت في المراكز الحضرية القديمة و الناشئة، و ساهمت بدورها في خلق فرص الشغل و استقطاب اليد العاملة إلى المراكز الحضرية.

و بالإضافة إلى هذه الأنشطة الصناعية و أنشطة التجارة و الخدمات، يمكن إضافة دور الجهاز الإداري المسير للقطاع السقوي المتمثل في المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، من حيث أهميته في تشغيل نسبة مهمة من اليد العاملة و الذي يعتبر، أنداك، أكبر مؤسسة جهوية من حيت عدد مستخدميه، حيت انتقل عددهم من 1767 مستخدما سنة 1967 إلى 2461 سنة 1987 (-الحسين أزريز ،1988، 74).

إذن ففرص التشغيل التي وفرتها المراكز الحضرية الناشئة ساهمت في استقطاب أعداد مهمة من السكان القرويين، فحركة الهجرة القروية التي عرفها تادلاكان لها تأثير كبير على دينامية التمدين بالسهل، فقد عملت على تضخم المراكز الحضرية القديمة بالمنطقة، وتعزيز مكانة بعض المراكز القروية و ترقيتها إلى مراكز حضرية (أنظر الجدول رقم: 90)، فعلى سبيل المثال: نجد أن ما يقرب من 65% من مجموع الزيادة السكانية التي عرفتها كل من الفقيه بن صالح و بني ملال خلال الفترة الفاصلة بين 1936 و 1960 كانت بفعل الهجرة، فقد تجاوزت النسبة 78% بالمركز الأول و لم تتعدى 65.7% في المركز الثاني (عبد المجيد ازمو، 34،2006).

الجدول رقم(01) :تطور مراكز سهل تادلا بين 1926 و2014

2014	2004	1994	1982	1971	1960	1952	1936	1926	المراكز الحضرية
192553	163286	140212	95003	53826	28933	15968	10471	5126	بني ملال
101938	82446	74620	50933	28655	14036	6654	3187	_	ف.ب.صالح
47020	40898	36570	28332	19276	13793	8789	7049	2430	قصبة تادلة
60016	51049	40339	22687	6080	_	_	_	_	سوق السبت
19774	11906	10212	7630	_	_	_	-	_	أولاد امبارك

31170	9821	8094	5318	-	-	-	-	-	دارولد زیدوح
9671	7692	6132	4715	_	-	-	-	-	أولاد ايعيش
8312	6546	5611	3715	-	-	-	-	-	حد البرادية
4641	4693	4527	1662	1	ı	ı	ı	ı	سيدي جابر
23816	21466	18953	11687	_	-	-	-	-	أولاد عياد
13667	11898	11402	5018	-	-	-	-	-	أفورار
8670	_	_	_	_	_	_	_	_	إغرم نلعلام
512578	447330	345270	236700	107837	56762	31431	20807	7550	المجموع

المصدر: محمد احبشان،1990، ص:66 و إحصاءات 1994 و 2004 و 2014

ويتضح من خلال الجدول أعلاه، أن منطقة تادلا عرفت دينامية مجالية، ارتفعت وثيرتما بشكل لافت مند مطلع سبعينات القرن الماضي، حيث يلاحظ تزايد كمي في عدد المراكز الحضرية، بعدما كانت لا تتجاوز مركزين سنة 1929 و ثلاثة مراكز خلال الفترة الممتدة بين 1939 و1960، لترتفع إلى اثنى عشر تجمعا حضريا سنة 2014.

3-1 - حضور مهم لأرباب الأسر المهاجرين:

بينت الإحصائيات السالفة، أن المراكز الحضرية الناشئة المدروسة تعرف تحولات ديموغرافية لا يمكن تفسيرها بكونها ناجمة عن التكاثر الطبيعي فقط بقدر ما هي زيادة ناجمة عن طرد هجري من مناطق متأزمة تجاه هذه المراكز و التي تمكنا من معرفتها من خلال أصول أرباب الأسر.

و قد بلغت نسبة أرباب الأسر غير الأصليين 2 حوالي 41.69% من مجموع أرباب الأسر المقيمين بالمراكز الستة، أغلبهم من أصول قروية إذ لا يشكل ذوي الأصل الحضري سوى 10.84% فقط. ولتحديد هذه الأرياف الطاردة للسكان غير الأصليين اعتمدنا على الجدول التالى:

20

²⁻ نقصد بأرباب الأسر الأصليين ألائك المزدادون في المراكز التي يقيمون فيها.

المجموع			أصول ريفية		أصول حضري	الأصول
	أرياف أخرى	مناطق الأطراف	أرياف الدائرة السقوية	مدن أخرى	مدن تادلا	المراكز
		الجبلية	لتادلا			
%100	%9.79	%5.56	%44.44	%19.44	%20.77	احد البرادية
%100	%0.00	%2.25	%59.55	%15.73	%22.47	دار ولد زيدوح
%100	%11.78	%47.06	%11.76	%17.64	%11.76	أفورار
%100	%40.87	%18.75	%4.69	%26.31	%9.38	اولاد مبارك

%0.00

%36.00

%21.00

%16.04

%40.00

%23.61

%6.03

%8.00

%14.69

واويزغت

اولاد زمام

المجموع

الجدول رقم: (02): أصول أرباب الأسر بالمراكز المدروسة.

المصدر: العمل الميداني-2017

%1.41

%14.5

%11.7

%76.52

%29.00

%1.5

%100

%100

%100

حاولنا من خلال الجدول رصد قدرة المراكز المدروسة على استقطاب المهاجرين، و اتضح أن القدرة الاستقطابية لها تتفاوت من مركز إلى اخر، و خلصنا إلى التصنيف التالي:

- ✓ مراكز ذات استقطاب جهوي و محلي مهم: و هي حالة معظم مراكز الدائرة السقوية كدار ولد زيدوح و البرادية و أولاد زمام. تبلغ فيها نسبة ارباب الأسر المزدادين بأرياف و مدن تادلا و محيطها حوالي 84.27% في دار ولد زيدوح، و 70.77 % بالبرادية و 45.5% بأولاد زمام.
- ✓ مراكز ذات استقطاب محلي قوي وجهوي ضعيف: و هي مركزي واويزغت و أفورار ، حيت بلغ استقطاب المركزين من المجالات الجبلية المحيطة بما حوالي 76.52% من أرباب الأسر بالنسبة لمركز واويزغت و 47.06% بالنسبة لأفورار ، بينما استقطابها من باقي مناطق تادلا يبقى ضعيفا بمركز واويزغت إذ لا يتجاوز 6.03% و حوالي 23.56% بأفورار .
 - ✓ مراكز ذات استقطاب خارجي مهم: و هي حالة مركز أولاد مبارك، فرغم وقوعه في جزء من الدائرة السقوية لتادلا، لا
 تشكل نسبة أرباب الأسر القادمون من أريافها سوى 4.69% (مقابل حوالي 53.0% نهاية الثمانينيات) (محمد

الجبشان، 78،1989)، و 28.13% من باقي مناطق تادلا حسب نتائج العمل الميداني. بينما بلغت نسبة أرباب الأسر القادمة من مختلف مناطق التراب الوطني ما يقارب 67.18%. و هذا الاستثناء الذي يشكله مركز أولاد مبارك ربما يجد مبرراته في قربه من القطب الجهوي، فالاستقطاب الخارجي هنا أساسه مدينة بني ملال و ليس المركز الذي لا يتجاوز "الوظيفة السكنية" في أحسن الأحوال، و هذا يدفعنا إلى افتراض أنه "أصبح امتدادا لبني ملال".

ومقارنة بالنتائج التي توصل اليها محمد أحبشان (1989)، يبدو أن المراكز الحضرية الناشئة بالمنطقة قد عرفت تحولا كبيرا و تطورت اليات جديدة عززت قدرتها على الجدب، فإذا كان الباحث قد خلص إلى أن مراكز الدير، و خصوصا أولاد مبارك، ذات استقطاب جهوي و محلي مهم، و اعتبر أن الاستقطاب الجهوي يتراجع في بقية مراكز الدائرة السقوية و يتلاشى بشكل شبه نهائي في مراكز هامش الدائرة السقوية (دار ولد زيدوح و أولاد يعيش) ليفتح المجال للاستقطاب المحلي، فإن النتائج التي توصلنا اليها تفيد أن كل مراكز الدائرة السقوية، الان، ذات استقطاب محلي و جهوي بما فيها مراكز الهامش السقوي (دار ولد زيدوح)، بينما يشكل مركز أولاد مبارك استثناء للعوامل السالفة الذكر.

إن النقاش يقودنا إلى التساؤل عن المجالات الرئيسية الطاردة للوافدين على المراكز، حيث أظهرت نتائج العمل الميداني أن المجرة تتغذى أساسا من مصدرين أحدهما ريفي وثانيهما حضري:

أ- الريف مجال رئيسي للهجرة الوافدة على المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا:

يمتد استقطاب المراكز الحضرية الناشئة المدروسة على أرياف الدائرة السقوية لتادلا، والأرياف الجبلية لإقليم أزيلال، وأرياف الرحامنة والسراغنة، وأرياف هضبة الفوسفاط، وأرياف وارزازات وزاكورة ومنطقة سوس. وتختلف حدة تيارات الهجرة من منطقة إلى أخرى كما يلى:

الجدول رقم : (03): مجالات الطرد الريفية حسب أصل أرباب الأسر

%37.81	أرياف الدائرة السقوية لتادلا
%45.9	أرياف المناطق الجبلية المحيطة
%6.91	أرياف هضبة الفوسفاط
%9.38	باقي أرياف التراب الوطني

المصدر: العمل الميداني-2017-

ونستخلص أن أرياف المناطق الجبلية والبورية و أرياف الدائرة السقوية لتادلا لها حضور قوي في تيارات الهجرة نحو المراكز. وتتحكم في تيارات الهجرة الريفية هذه عوامل متعددة يتداخل فيها التاريخ والمجتمع والثقافة والاقتصاد، وتنعكس هذه العوامل لتشكيل تيارات الهجرة الوافدة على المراكز على النحو الآتي:

بالنسبة للمناطق الجبلية و باقى أرياف الجالات البورية (كالسراغنة و الرحامنة و أرياف هضبة الفوسفاط..) ، فالطرد هنا نتاج لتأزم هذه المجالات بفعل تهميشها لنيف من الزمن في مخططات الدولة التنموية، خاصة تلك التي تلت الفترة الاستعمارية و التي شكلت امتدادا لمنطق التخطيط الاستعماري الذي كرس تقسيم المغرب إلى مناطق محظوظة و أخرى مهمشة. فهذا المنطق كرس التهميش الذي لحق المجالات الجبلية خلال فترة الاستعمار، فتجدر الجبال المغربية التاريخي لا يوازي تطورها الاقتصادي و الإجتماعي، و أوضاع الجبال في الوقت الراهن هي حصيلة تطور تسارعت وثيرته خلال القرن العشرين نتيجة اختلال الموازين و العلاقات و توالي السلط (محمد الناصري، 06،2003) ؛ فعلاقة الماضي بالحاضر في المجالات الجبلية أمر مؤكد فهي تعيش مجموعة من المشاكل سواء على مستوى ضعف بنيتها التحتية بما يعني ذلك من قلة و سوء توزيع التجهيزات و محدودية الخدمات المتوفرة... اضافة إلى سيادة نمط استغلال تقليدي معاشي يتميز بسيادة الزراعة البورية في مستغلات زراعية مجهرية لا تسطيع سد حاجيات الفلاحين بسبب ضعف التقنيات المستعملة و استمرار نظام إراحة الأرض، و نقص المردود و موسمية العمل الفلاحي مما يحفز الريفيين للهجرة نحو الحواضر. كما أن توالى سنوات الجفاف، و عدم انتظام التساقطات و ضعف جودة التربة عمقت أزمة الأرياف البورية، و كانعكاس لذلك عرفت هجرة قوية تجاه المجالات الحضرية و منها المراكز الناشئة لتادلا التي توفر إمكانية الحصول على عمل في قطاع الفلاحي أو مزاولة نشاط غير مهيكل، و بشكل مواز إمكانية الحصول على مسكن بسومة منخفضة مقارنة بالمدينة مما ساهم في ديناميتها الديموغرافية.

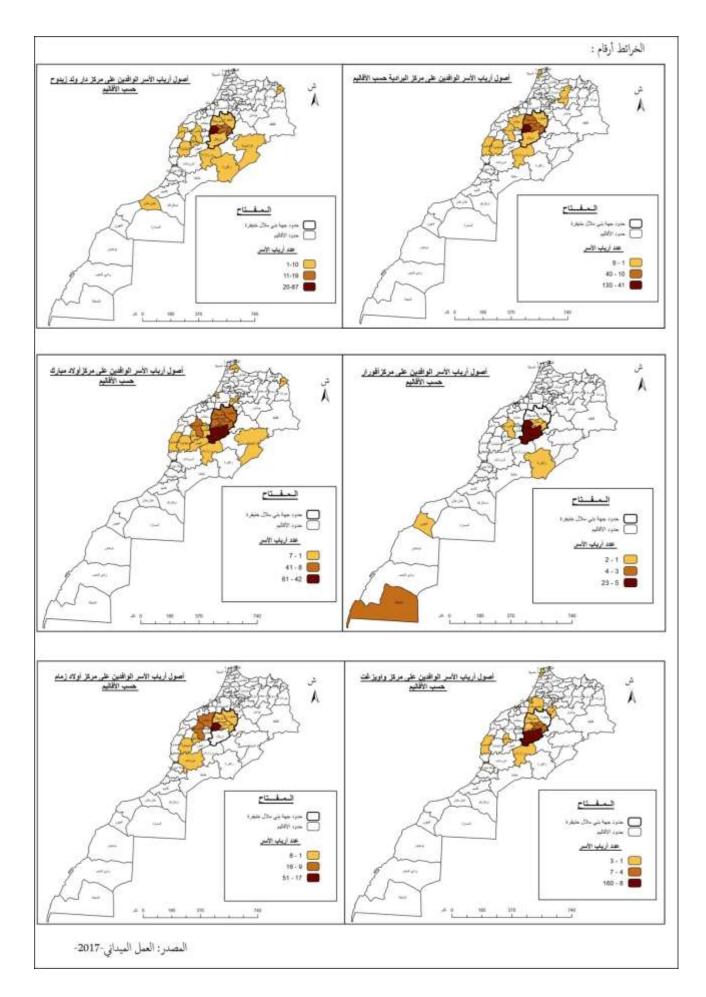
أما أرياف ا الدائرة السقوية لتادلا فالهجرة تجاه مراكزها الحضرية الناشئة هي نتاج لعاملين: فالأول يتجلى في تلك التدخلات التي عرفتها هذه الأرياف منذ دخول المعمر، و خاصة منها المرتبطة بالبنية العقارية، كما أشرنا إلى ذلك سلفا، فسيطرة المعمرين و الأعيان على الملكيات الكبرى، و تسخير قوانين لنزع ملكية بعض الملاكين التدلاويين الصغار بدريعة

المنفعة العامة، أفرز فئة من الفلاحين بدون أرض بدت لهم الهجرة تجاه هذه المراكز هي الحل الأنسب لتغيير أحوالهم المادية و الاجتماعية.

أما الثاني، فيتجلى في كون هذه المراكز أصبحت تتوفر على حد أدنى من الخدمات و الأنشطة مكنتها من خلق روابط مع أريافها و جعلتها أكثر جاذبية، مما جعل فئة من سكان أرياف تادلا يهاجرون اليها لتحسين وضعهم الإجتماعي.

ب- مساهمة ضعيفة للمدن في تغذية تيارات الهجرة نحو المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا:

- حركة الهجرة من مدن منطقة تادلا: تعتبر التجمعات الحضرية لهذا القسم الموطن الأصلي لحوالي 38.36% من مجموع أرباب الأسر دوي الأصل الحضري، و تتصدر هذه المجموعة مدينتي أزيلال و بني ملال بحوالي 10.27% و 14.38% على التوالي، و تليها مدينة الفقيه بن صالح بحوالي 6.16%، تم مراكز حضرية أخرى كدمنات و فم الجمعة و فم العنصر و و قصبة تادلا وسوق السبت بنسب ضعيفة تتراوح بين 6.08% و 1.36%.
 - حركة الهجرة من باقي المدن: بخلاف مدن تادلا ترتفع نسبة الوافدين من باقي المدن لتصل إلى حوالي 61.64%، و تتشكل من 29 مدينة، و تتفاوت مساهمة مدن التراب الوطني في تغذية المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا بالنازحين الحضريين حسب مواقعها (معيار المسافة) و أحجامها (أنظر الخريطة رقم: 105-106-107-108-109)، و حسب معياري الموقع والمسافة حصلنا على التصنيف التالي:
- ✓ مدن الوسط: تضم أكبر عدد من المدن، و تقع في إشعاع يتراوح بين 80 و 300 كلم، و تعد المصدر الأول لتيارات الهجرة الخضرية القادمة من مختلف المدن، و من أهمها قلعة السراغنة، و خريبكة، و سطات، و مراكش...
 - ✓ مدن الجنوب الشرقي: تشمل ثلاثة مدن هي: وارزازات و تنغير و زاكورة، و يتراوح بعدها عن المنطقة بين 250
 و 450 كلم، فقد هاجر منها بحوالي 1/10 أرباب الأسر الوافدين على المراكز.
- ✓ مدن الشمال و الشمال الشرقي: كطنجة و وجدة، و التي تبعد عن المنطقة بأكثر من 500 كلم، و لا تتجاوز نسبة ارباب الأسر القادمة منها 2.05%.
 - ✓ مدن الجنوب: تتشكل من مدينتي أكادير و طانطان، يتراوح بعدها بين 400 و 750 كلم، و لم يهاجر منها سوى
 2.04% من أرباب الاسر الوافدين.



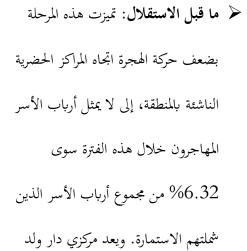
من خلال تتبع حركة هجرة أرباب الأسر اتضح أن تيارات الهجرة نحو المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا تهم الريفيين أكثر من الحضريين، و اتضح كذلك أن عامل المسافة له تأثير مهم، و يظهر ذلك من خلال كون أرياف و مدن المنطقة الأكثر تغذية للمراكز بتيارات الهجرة، و تتحكم في ذلك الظروف الاقتصادية إلى حد بعيد، و الملاحظ، كذلك، أن تأثير هذه المراكز يقل تدريجيا عند تجاوزنا لإشعاع 100 كلم.

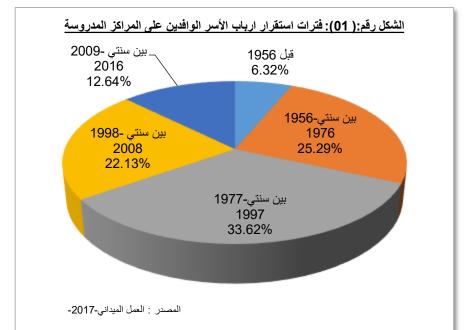
2-3 - حداثة تعمير المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا يطرح صعوبات أمام مسألة التهيئة.

ان الأهمية التي حظيت بما المراكز الحضرية الناشئة مكنتها من اجتذاب أعداد متزايدة من النازحين على شكل موجات ضعيفة أو قوية لها ارتباط بالتقلبات المناخية والتحولات السوسيو-اقتصادية والمجالية التي عرفها مجالها المحلمي والجهوي. ويظهر من خلال

الشكل رقم: 01 أربع فترات لتوافد

المهاجرين عليها:





زيدوح وواويزغت المراكز التي استقر بما أكبر عدد من أرباب الأسر خلال أو قبل الفترة الاستعمارية، ولعل ذلك يجد مبرراته في النشأة التاريخية للمركزين.

ويرتبط ضعف تيارات هجرة أرباب الأسر خلال هذه المرحلة بكون أزمة المجالات البورية لم تستفحل بعد، بل كانت أنداك جنينية.

- متد الفترة الثانية من سنة 1956 إلى منتصف السبعينات: استقبلت خلالها المراكز الحضرية الناشئة حوالي 1/4 أرباب الأسر الوافدة، و قد ازدادت تيارات الهجرة حدة خلال هذه الفترة، خاصة من الأرياف المجاورة للمراكز كانعكاس لتأزم أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية.
- م تشمل الفترة الثالثة السنوات الفاصلة بين 1977 إلى 1997: و قد استقطبت المراكز خلالها 1/3 من مجموع أرباب الأسر المهاجرين، و قد تزامن جزء من هذه الفترة مع اهتمام الدولة بالمدن على حساب الأرياف التي أزداد منها االمهاجرون تدفقا.
 - ◄ تمتد الفترة الرابعة بين 1998 و 2016: توافد خلالها حوالي 1/3 أرباب الأسر المهاجرة، و ارتفاع وثيرة الهجرة خلال هذه الفترة يجد تفسيره في استقطاب المراكز لبعض التجهيزات و الخدمات الاجتماعية.

يلاحظ إذن، أن كل المراكز بدأت تشهد توافدا هجريا قويا منذ سبعينيات القرن الماضي، و تقوى بشكل ملموس خلال نهاية الثمانينيات. و يلاحظ أيضا، أن ديناميكية بعض المراكز و قدرتها على الاستقطاب قد تقوت في الآونة الاخيرة إذ بلغت نسبة أرباب الأسر المهاجرين خلال العقدين الأخيرين 77.44% بمركز واويزغت، 39.42% بمركز البرادية، و 34% بمركز دار ولد زيدوح، و 24.30% بالنسبة لمركز اولاد مبارك. وفي المقابل تراجعت القدرة الاستقطابية لمركز أفورار وأولاد زمام حيت لم يستقطبا سوى 14.20% و 7.94% من مجموع أرباب أسرهما المهاجرين خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر أن المخطط قد حاول، في الآونة الأخيرة، تنظيم المجالات المستقطبة عبر وثائق التعمير، فجميع المراكز المدروسة تتوفر على تصاميم تميئة تتجدد بشكل دوري كل عشر سنوات تتضمن مجموعة من توجيهات التهيئة يمكن أن تؤهل المراكز وترفع من درجة تمدنما وجاذبيتها وتأطيرها المجالي في حالة الإلتزام بها. بيد أن تقييم درجة إنجاز هذه التوجيهات أبان أن هذه التصاميم لم تستطيع فرض نفسها في الواقع، حيت لا تتجاوز نسبة إنجاز مضامينها سوى 11.76% في جميع المراكز، وتتجاوز ذلك لتصل إلى 26.56% بمركز البرادية، و13.33 % بمركز أفورار، وتقل عنه في مركز أولاد مبارك (10.1%) ومركز واويزغت (9.3%) ودار ولد زيدوح (41.7%) ولا تتجاوز نسبة إنجازها 7.7% بمركز أولاد زمام. ويعود ضعف إنجاز توجيهات هذه الوثيقة إلى عدم ملاءمتها للخصوصيات المحلية واتصافها بالجمود بالشكل الذي تكاد تكون فيه نسخ طبق الأصل، إضافة إلى تعدد المتدخلين وعدم التزام مختلف الفرقاء مما يفرز مجالا مفككا ضعيف التجهيز، ويطرح علامة استفهام أمام قدرة هاته المراكز الحضرية

الناشئة على الاحتفاظ بالمهاجرين الوافدين عليها، فضعف بنياتها التجهيزية والخدماتية يجعل الوافد ينتظر هجرة ثانية نجو الحاضرة الكبيرة التي توفر مستوى تجهيزي وخدماتي أفضل، وبالتالي لا تعدو أن تكون موصيلات هجرية فقط.

رابعا: المناقشة:

سنحاول في هذه المرحلة مناقشة خلاصات هذه الدراسة على ضوء نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع لمساءلة مدى تطابق النتائج التي تم الإعلان عنها في المقدمة. ولبلوغ هذه الغاية سجلنا النقاط الآتية:

- ذهبت معظم الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة والتمدين، أو التوسع الحضري بمنطقة تادلا، إلى الربط، ربطا سببيا، بين الفلاحة المسقية وما رافقها من إنشاء لبعض الوحدات الصناعية ونشأة المراكز الحضرية بالسهل بفعل توافد المهاجرين عليها، ونتفق مع هؤلاء الباحثين في كون المراكز الحضرية الناشئة بالمنطقة مستقطبة للمهاجرين بفعل التحولات التي افرزها الاعداد الفلاحي العصري للمنطقة خلال الفترة الاستعمارية و ما بعدها. ، إلا أن التحولات التي تعرفها المنطقة اليوم كإغلاق الوحدات الصناعية وتحولها إلى مشاريع عمرانية، واتجاه الإنتاج الفلاحي نحو الاهتمام بمنتوجات جديدة، واعتماد تقنيات حديثة كالمكننة والسقي بالتنقيط ...،عوامل أدت إلى تراجع اليد العاملة المستقطبة بالنشاط الفلاحي وهو ما يؤكد أن مراكزنا أصبحت تتوفر على تجهيزات و خدمات، الى جانب النشاط الفلاحي العصري، تستطيع بواسطتها جذب المهاجرين.
- يتضح أن التوافد على المراكز الناشئة بمنطقة تادلا سيظل مهما، وبأن المجالات الطاردة أساسا هي أرياف المنطقة، كنتيجة حتمية لأوضاعها المتأزمة، وبالتالي فدورها هنا لا يتجاوز "إدارة أزمة أريافها". إذن فالدافع الذي كان وراء الطرد الهجري لفئة عريضة من سكان الأرياف المجاورة هو رغبتهم في تحسين ظروف عيشهم، وبالتالي فاستمرار الأزمة داخل المراكز المستقبلة، كما بينت ذلك نتائج التشخيص، لا شك سيكون دافعا من جديد للهجرة إلى مدن مجاورة تقدم ظروفا أفضل، وبالتالي فدورها هنا لا يتجاوز كونما موصلات هجرية بين أرياف تادلا ومدنما ذات وزن أكبر. وعليه فأدوار ووظائف المراكز الحضرية بمنطقة تادلا عبارة عن روابط هجرية (موصيلات هجرية) بين المدن الكبرى التي تقدم مزايا أكبر مما تقدمه المدن والأرياف الفقيرة. إضافة إلى كونما توفر تأطيرا اتجاها نحو التحضر وبالتالي تقرب الحياة الحضرية لأريافها من خلال توفير بعض التجهيزات والخدمات، إضافة إلى أنما توفر تأطيرا إداريا بفعل تركز الخدمات الإدارية الجماعية بها.

√ المراجع بالعربية:

- الهاشم ايت سي (2012): " اثار الهجرة على التوسع العمراني بضواحي المدن: نموذج حي أزرو ببلدية ايت ملول بأكادير الكبير" ضمن أشغال ندوة الهجرة والتنمية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، سايس، فاس، ص: 26-3.
 - الحسين ازريز (1988): أثر السقي العصري على التمدين بتادلا: حالة الفقيه بن صالح، بحت لنيل شهادة الدراسات العليا في المجترافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.
 - محمد الناصري (2003): الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، الرباط.
 - محمد ميوسي (1990): " الجهاز الحضري بتادلة: مراكز قديمة في تحول". بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
 - محمد حزوي وألفة حاج علي (2012): "الهجرة الحضرية وانعكاساتها على تدهور جودة اطار الحياة بالأحياء الهامشية: حالة مدينة فاس"، ضمن أشغال ندوة الهجرة و التنمية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، سايس، فاس، ص:43-70.
 - مدينة محمد (2007): " دينامية المجال الفلاحي بالشاوية السفلي: دراسة في التحول والتنمية المحلية بأحواز الدار البيضاء
- موسى كرزازي 1995: "الهجرة الريفية نحو المدن بالمغرب: دراسة حالة هجرة الفقر الوافدة على مدينة تمارة" ضمن أعمال ندوة الهجرة من الريف الى الحضر، 12-14 شتنبر 1995، المعهد العربي لإنماء المدن ووزارة الادارة المحلية، مصر.
 - عبد الجميد ازمو (2005–2006): "التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة، حالات بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد نمة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافيا، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال.
 - يوسف ايتخدجو (2019): "المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا: التهيئة بين إشكالية التمدن والترييف"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الاداب والعلوم الانسانية، بني ملال.

- AMAL MIFTAH,2018 .« PANORAMA DES MIGRATIONS INTERNES DANS LE BASSIN MÉDITERRANÉEN» dans MediTERRA ,Presses de Sciences Po, pages 39 à 54.
- **D. NOI N,1965** . « Répartition de la population et mouvements migratoires dans la plaine de Tadla » in R.G.M n° 01. Rabat.
- Escallier Robert 1980. Espace urbain et flux migratoire : le cas de la métropole économique marocaine, Casablanca. In: Méditerranée, troisième série, tome 38, 1-1980. pp. 3-14
- HCP, direction régionale de SETTAT, juillet 2009. « flux migratoires de la region de CHAOUIA OUARDIGHA (RGPH 2004).settat, 67p
- M. KERZAZI (2000). « La migration rurale et ses incidences socio-économique au Maroc, cas du Maroc oriental, du Gharb et de Témara ». these d'etat, université Libre de Bruxelles.
 - **M. Laghouat** (1985) : « le rôle des petites villes dans la problématique de développement économique et social d'un pays sous-développé (quelques observations critiques a travers l'exemple du Maroc) » RGM N°7. publié par l'Association Nationale des Géographes du Maroc, FLSH-Rabat.PP 39-53.
 - **M. EL GHOUAT (1983):** « le rôle des petites villes dans la problématique de développement économique et social d'un pays sous-développé (quelques observations critiques à travers l'exemple du Maroc)» RGM N°7. Publié par l'Association Nationale des Géographes du Maroc, FLSH- Rabat. PP : 53-72.

Tunisian cities between development challenges and coherence of the urban planning system in the context of the decentralization of local authorities

حاتم كحلون - جامعة قرطاج - مخبر البحث "حوكمة، بيئات عمرانية وتطوير المدن" تونس

ملخص

يعالج البحث إشكالية اتساق منظومة التخطيط والتطوير الترابي في علاقتها بواقع المدن التونسية. كما يهدف إلى تحليل العوامل التي ساهمت في التنامي غير الرسمي للمدن من منظور تطور مفهوم السلطة المحلية للمدينة وتطور أدوات التخطيط العمراني. كما يتطرق البحث إلى إبراز المبادرات العمومية التي تسعى إلى وضع إطار تشاركي تتم صياغته في سياق لامركزية أدوات التعمير، وفي ظل التعديل الترابي وتعميم البلديات وبروز مبادرات غير حكومية في مجال وضع أطر تخطيط وتعمير أكثر ملاءمة. وقبل الخوض في استقراء واقع التخطيط بلمدن التونسية وتقديم المسوغات الموضوعية للأسئلة البحثية المطروحة، تحاول الورقة إعطاء محة عن تطور نظريات التخطيط العمراني ورهانات تنزيلها في الواقع التونسي خلال العشريات الأخيرة. وتتناول الورقة في عنصر أخير مسألة صياغة استراتيجيات التنمية الترابية من منظور المدينة كموضوع يتم معالجته من خلال آليات التخطيط الترابي والعمراني ومدى ملاءمة هذه المبادرات لمنظومة التضريعات الجديد والتي عرفت تحولات عميقة إبان صدور اللوائح المنظمة للامركزية وتنزيلها على الواقع المحلي. المكلمات الكاشفة : المدن التونسية ، وهانات التطوير ، منظومة التخطيط العمراني ، لامركزية ،الحكم المحلي

Abstract

This research addresses the question of the coherence of the urban planning system in relation to the Tunisian cities context. It aims to analyze the factors responsible for informal urban sprawl, from the perspective of the evolution of urban power as well as the urban planning tools. This work aims also to highlight public initiatives in terms of setting up a framework for participation as a corollary of the decentralization process

مجلة التخطيط العمراني والمجالي -----

and the territorial refinement of municipal perimeters. But before answering the research questions, this contribution attempts to give an overview of the urban planning theories and the challenges of its implementation in the Tunisian context. The formulation of city development strategies will finally be addressed and analyzed in the prospective of the participation of civil society and the transformations affecting the context of the decentralization of local power.

Keyword: Tunisian cities, development challenges, coherence, urban planning system, the decentralization of local authorities.

مقدمة

يتطرق هذا البحث إلى إشكالية اتساق منظومة التخطيط والتطوير الترابي في علاقتها بواقع المدن التونسية التي عرفت في فترة ما بعد الثورة توسعا سريعا لجالها البلدي. ويهدف البحث إلى تحليل العوامل التي ساهمت في التنامي غير الرسمي للمدن والتي ساعدت بدورها في الحد من نجاعة أدوات التخطيط القائمة، في غياب سياسية عمرانية خصوصية واستراتيجيات مجدية للتنمية الحضرية. لئن تحليل العلاقة بين مدى نجاعة أدوات التخطيط واتساقها مع مؤسساته وآلياته، فهي تستوجب مزيد التمحيص في مفهوم التخطيط المديني وما يتضمنه من دلالات مفاهية أو أيضا تاريخية ذات أبعاد اجتماعية (Castels, 1972) (Forrester, 1978) والتي تطورت نحو تحليل الأبعاد السياسية لتعالج، في إطار نظرية الأنظمة المعقدة (Forrester, 1978) (Forrester برقائلة في علاقة بالحكم المحلي وبنجاعة المسارات الإستراتيجية في تحديد الرهانات التنموية وفي الصياغة المجتمعية لرؤى التطوير. كما تحيلنا هذه العلاقات السببية في بناء فرضيات الاتساق إلى أهمية مفهوم التبني المجتمعي والسياسي لمقاربات الفعل الجمعي (كلسي، لمجارات أنساق التغيير ومن بينها مسارات اللامركزية وتطويع آليات الإستشراف الترابي لصناعة القرار عن طريق التخطيط (بوستراتيجي هذا السياق، يتنزل هذا الرهان البحثي

في ظل ما تعرفه المدن التونسية من تغيرات في مجالاتها الحضرية وفي تركيبة مجالسها المحلية والذي يأتي كنتيجة لبداية التركيز المؤسسي لمفهوم الحكم المحلى واستقلال البلديات في إدارة الشأن المحلى³.

إذا، سنحاول في هذا البحث تحليل العلاقات بين ملاءمة أدوات التخطيط والعوامل المؤثر في ذلك من خلال دراسة إكراهات التوسع غير الرسمي للمدن وهشاشة السلطة المحلية. كما سنتطرق إلى واقع التطوير الحضري والسعي الحكومي إلى وضع إطار تشاركي في سياق لامركزي أدوات التخطيط والتعمير، لنخلص إلى تدارس رهانات اتساق أدوات التخطيط في ظل تعديل التقسيم الترابي وتعميم البلديات وبروز مبادرات غير حكومية في مجال وضع أطر إتساق لأدوات تخطيط وتطوير المدن. كما تتناول هذه الورقة في عنصر أخير مسألة صياغة استراتيجيات التنمية الترابية من منظور المدينة كموضوع يتم معالجته من خلال آليات التخطيط الترابي والعمراني ومدى ملاءمة هذه المبادرات لمنظومة التخطيط والتعمير في تونس. وسنحاول في هذا السياق وضع هذه المقاربة على محك الرهانات الحالية للمشاركة المجتمعية التي تفرضها التشريعات الجديد والتي عرفت تحولات عميقة إبان صدور اللوائح المنظمة للامركزية وتزيلها على الواقع المجلي. وقبل الخوض في استقراء واقع التخطيط بالمدن التونسية وتقديم المسوغات الموضوعية للأسئلة البحثية التي طرحنا، سنحاول إعطاء لمحة عن تطور نظريات التخطيط العمراني ورهانات تنزيلها في الواقع التونسي خلال العشريات الأخيرة.

التيارات الفكرية في مجال التعمير وتأثيرها في التطوير الإبستيمولوجي لنظريات التخطيط العمراني

عرفت التيارات الفكرية تطورا سريعا في صياغة النظريات التي تعالج مسألة التعمير والذي مردة التطور التكنولوجي والرقمي الذي ميز الفترة الفاصلة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الواحد والعشرين. وقد عرفت هذه الحقبات من تاريخ المدن عديد التحولات التي ساهمت فيها مخلفات الحربين العالميتين فضلا عن الأزمات الاقتصادية والوبائية والرقمية (أم ما يطلق عليه العزلة الرقمية الحضريّة) والتي ساهمت من الناحية المادية في تطوير شكلية المدن وبروز ظواهر عمرانية أسهمت، من الناحية المنهجية، في انتاج معرفة محدثة والتي تم استثمارها، على المستوى العلمي والسياسي، في تحديث طرق معالجة الأنسجة العمرانية والظواهر الحضرية المرتبطة بالعمران والعمارة والإسكان والنقل والهجرة وغيرها من المسائل في علاقة بتحديث المدن أو بالذكاء المديني.

ولئن تُركّز أغلب المراجع العلمية التي تحتم بتطور نظريات التعمير والتخطيط الحضري في العالم الغربي على هذه الفترات، فإن البناء النظري للمدينة يُعدّ قديم المنشأ. لا شك أن نظريات ابن خلدون في مجال العمران تُعد مرجعا أساسيا لإدراك العوامل الاجتماعية والسياسية التي تحدد التغييرات التي تطرأ على المجال الحضري وتطور أشكال الحكم والسلطة فيه عبر التاريخ. أما عن المبادئ الفكرية التونسية، فقد يعود منشأها إلى الفترة الأولى من العهد الحفصي وبالتحديد إلى التيارات الفكرية الأندلسية والمشرقية التي ازدهرت خلال القرن الثالث عشر (1207 م – 1277 م) والتي عرفت بتطور الحياة الفكرية والسياسية إبان قدوم العواء والمثقفين الأندلسيين إلى تونس ومساهمتهم الفعالة في نقل المعارف وتحديد نظريات الإنشاء والعمارة (فريد بن سليمان، 1999، ص. 13). وقد نقل ابن الرامي عن فقهاء وحكماء هذه الفترة المعارف والخبرات والتجارب التي اكتسبها وضمتنها في كتابه المفرد "الإعلان بأحكام البنيان" والذي يتناول فيه المسائل النظرية والتطبيقية والكلام في مجالات البناء وما يترتب عنه من تفاعلات بين المالكين والأجوار، وذاك من خلال مراكمة المبادئ الفقهية، وأحكام العلماء والمهارات التي طورها في مجال إنشاء العمارة العربية الإسلامية في أبيد صدى لهذه النظريات في سياق نظريات تخطيط المدينة العربية الإسلامية وما تتضمنها مبادئ التنظيم العمراني بحسب أطروحات ابن أبي الربيع (مصطفي غرابية، 2015).

وباعتبار التأثرات الفكرية العلمية والأكاديمية لمجالات البحث في التعمير والتخطيط العمراني، تظل النظريات الفرنكوفونية والأنقلوسكسونية هي المهيمنة في مجال تحديث المقاربات الإبستيمولوجية من حيث تجديد أساليب إنتاج المعرفة ونقد المناهج والتفاعل بين النظريات والمجالات العلمية. أما عن المدرسة الأولى فهي المرتبطة أساسا بفكرة المشروع المعماري الذي يغلب عليه الجانب التصميمي والذي حاولت فرونسواز شوبي (Françoise Choay, 1965) من خلاله إنشاء حقل نظري وبمقاربة تاريخية توصيفية ذات مرجعية أوروبية (إيطاليا والنمسا وحتى بريطانيا) التأسيس لنموذج علمي وأكاديمي مستقل ومبني على تصنيف عقلاني لنظريات التعمير (التيارات التقدمية الوظيفية، الثقافية والطبيعية). ورغم تطور المقاربات، لا يزال هذا النموذج مرجعا رئيسا في مجالات التعلم ومراكمة المعرفة.

أما عن المدرسة الأنقلوسكسونية، فهي الأكثر واقعية من حيث ارتباط المقاربات الفكرية المقترحة بسياقات التخطيط والتطوير العمراني وبالسياسات العامة. لقد نشأت هذه المدرسة في سياق مغاير للمدرس الفرنسية حيث تطورت من سنة 1970 وذلك كرد فعل عن محدودية المقاربات الحداثية ذات المرجعيات التقنية والمعيارية البحتة. يُعتبر فيليب ألمندينقر من أهم الباحثين الذين

جمعوا وطوّروا التصنيفات التاريخية لهذه المدرسة وذلك من خلال أثره المرجعي "نظريات التخطيط" (Allmendinger, 2002) والذي صاغ من خلاله سبع تيارات فكرية وذلك بالإعتماد على مقاربة فلسفية وتاريخية متعددة المجالات. يجمع التيار الأول بين النظريات العقلانية ونظريات المنظومات التي تجعل من التعمير مجالا مستقلا ومبنيا على المعارف العلمية البحتة التي يغلب عليها الجانب التقني والإجرائي. لتن عرف هذا التيار نجاحا في مجالا التخطيط خلال السنوات السبعين من القرن الماضي، فقد أتنقد من حيث عدم قدرته على الإستجابة للمتطلبات الفعلية لتطوير المدن ولرهانات السياسات العمرانية فضلا عن غاياته النفعية الموجهة نحو مجموعات المصالح. أما التيار الثاني فقد نشأ في سياق النقد الموجه للتيار الأول والذي تم تبنيه من قبل المقاربات الماركسية المرنة التي ترتكز على اعتماد المنظور الاجتماعي في دراسة التخطيط المديني حتى تتفادى الأزمات الرأسمالية وما تفرزه من ظواهر الفصل والتمييز وخاصة عند اعتماد التفكير الراديكالي المطنب في المعيارية. يتميز هذا التيار ببعده النقدي التفسيري وذلك خلافا لما يعتمده التيار الحداثي ببعديه العقلاني والتقني المشطين، وهو ما ساهم في بروز تيارات ما بعد الحداثة الأكثر انفتاحا على المقاربات التواصلية في الفكر الأنقلوسكسوني.

وخلال الثمانينات من القرن العشرين، برز تيار فكري ليبيرالي حديث يرتكز على ضرورة رد الإعتبار لمنطق السوق ولقدرة الحريات الفردية على التضبيط ولكنه يخد في المقابل من قدرة التخطيط العمراني على الإستجابة إلى الرهانات المدينية. ونظرا لتعقد الظاهرة العمرانية، لم يلق هذا التيار نجاحا في الأوساط الفكرية التي تبنته وخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجهت له الإنتقادات الكلاسيكية للمقاربات الاقتصادية والتي تتفق حول محدودية قدرة السوق على التضبيط الذاتي وحول اعتبارية الرهانات المدينية والسياسية بحدف إيجاد نوع من التوازن في صياغة المخططات التنموية. وبزيادة التركيز على أهمية الفعل في مقاربات التخطيط العمراني، برز التيّار العملي الفكري الذي يمثل تواصلا للتقاليد الفلسفية الأمريكية المبنية على أهمية إعمال التجربة في الأساليب البنيوية والنسبية للفعل في مجابه الواقع والتي تُقلص من الجانب الكلّي والمجرّد لمجال التعمير على غرار التيار بن العقلاني والماركسي. ويعتبر ألمندينقر في كتابه أن عديد التيارات التعاونية والتواصلية ارتكزت على المقاربات العملياتية لتطوّرها في سياقات مغايرة مرتبطة بواقع الديمقراطيات والحرّيات الحلية، الشيء الذي أذى إلى ضرورة مراجعة دور المختص في التعمير أو المخطط العمراني في بناء رؤى التطوير وعدم انصياعه لإيديولوجيات محدّدة. وقد انخرط التيار الفكري المبني على منهج التخطيط بالمناصرة في التيارات العملية وذلك بداية من سنة 1965 وقد ساهم بول دافيدوف (Davidoff, 1965) في تطوير هذا الفكر وذلك بتبنيه

للرؤية السياسية في صياغة مخططات التعمير والتطوير المكاني. وعلى غرار التيارات المنتقدة للفكر العقلاني النظامي، عمل تيار المناصرة على جعل العملية التخطيطية للمدينة والمناطق العمرانية أكثر دبمقراطية بحيث يلعب التعميري دور الميسر في تحليل وتشخيص السياقات العمرانية وتوليفها وتيسير عملية إنشاء الائتلافات والشراكات بين الفاعليين السياسيين ومجموعات الضغط ومجموعات المصالح ومكونات المجتمع المدني. عرفت التيارات العملية التي تعتمد التخطيط بالمناصرة نجاحا بداية من سنة 1970 وخاصة في المدن الأمريكية التي تحتوي على الأقليات وتضم الفئات المهمشة والفقيرة، مما ساهم في التقليص من حدة تأثير تيارات التعمير والتخطيط التقليدية، التي يدعمها الفكر العقلاني والمجموعات التي تحتكر السلطة السياسية والإقتصادية.

وخلاصة ما يمكن قوله في تطور نظريات التعمير والتخطيط الترابي، فإن التيار ما بعد الحداثي يمكن اعتماده كإطار مرجعي لنقد المقاربات العقلانية وطرح البدائل لمفهوم التراب (the territory) كمحمل للصراعات السياسية والمجتمعية في الحيّز المديني. حيث يؤلف هذا التيار بين فهم التحولات المدينية وسياقاتها وتحليل الرهانات الابستيمولوجي وما تقتضيه من نقد للمعارف الفلسفية ذات المرجعية الوضعية. وبالتوازي مع هذا المنهج الحداثي شهدت العشريات الأخيرة من القرن الماضي وبالتحديد منذ سنة 1981 بروز التيار التعاوني الذي يرتكز على نظرية "الفعل التواصلي" الذي اسسها هابرماس (Habermas) والذي طور مفهوم الحداثة وذلك بإيجاد أشكال جديدة لصياغة العقلانية في مجال التخطيط. تبلورت على إثرها فكرة العقلانية التواصلية. تقترح هذه النظرية نوع من العقلانية التفاعلية المبنية على مبادئ المداولات الديمقراطية الأفقية (Bacqué et Gauthier, 2011) التي تنطلق من العمل الجمعي مع الفاعليين والأفراد وذلك خلافا للمقاربات العقلانية المادية ذات التمشي العمودي والسلطوي. في هذا السياق برزت المقاربات التشاركية كدعامة أساسية للمشاريع العمرانية ولمسارات التخطيط والذي نستشف آثاره في المقاربات المحدثة للتحطيط العمراني في العالم وفي تونس.

في هذا السياق تعكس التجربة التونسية مدى التأثير غير المباشر لهذه التيارات في صياغة الآليات الفكرية والعملياتية للمشاريع العمرانية من خلال ما تمليه التشريعات القائمة. فمنذ أربعينات القرن الماضي وحتى إثر صدور مجلة التهيئة الترابية والتعمير سنة 1994، يسيطر الخطاب التقني الإجرائي للفاعلين الحكوميين على مناهج التعمير والتخطيط الترابي والذي مردة شدة التأثر بالتيارات العقلانية الفرنكوفونية وبالتفكير المناطقي الذي تطور مع المفكرين المعياريين والوظيفيين وأهمهم لوكوربوسيي (Le Corbusier) في إطار صياغة ميثاق أثينا (La Charte d'Athènes). يبرز صدى هذا المنهج في أدوات التعمير والتهيئة الترابية القائمة

التي أثبتت عدم نجاعتها في التحكم في الظواهر العمرانية المخلة بالتوازن البيئي فضلا عن تفاقم السكن غير الرسمي وتنامي المشارف الحضرية مما تسبب في بروز مدن مترهّلة وأحياء فقيرة منفرة للسكان وأنسجة عمرانية غير منسجمة وأحيانا إقصائية.

مع تطور منظومات التعليم والبحث وبداية تبني مسألة مأسسة مجال التعمير والتهيئة خلال أواخر التسعينات من القرن الماضي وبداية العشرية الحالية من القرن العشرينبرز الخطاب المعرفي المنادي بضرورة تعديل أساليب صياغة المخططات وتنفيذها وذلك باعتماد المقاربات التشاركية المتأثرة بالمدرسة الأنقلوسكسونية وبالتحديد بالتيارات ما بعد الحداثية التي تُغلّب مبادئ العمل الجمعي التواصلي. كان لهذا الخطاب الأثر الإيجابي في التبني المأسسي لمجال التعمير بمرجعيات نظرية ودراية مغايرة للفكر التقليدي الوظيفي الذي لا يزال يهيمن على الجهاز التنفيذي للسلطة المركزية والإدارة المحلية للمدن. وبالرغم من المبادرات التي برزت في فترة ما بعد 2011 والمتمثلة في وضع أطر تشريعية تؤسس إلى اعتماد مقاربات تشاركية، فإن تنزيلها على أرض الواقع لا يزال يصطدم بصعوبة التقدم في إنجاز المسار اللامركزي، الشيء الذي يضع المدينة على محك إكراهات التوسع وهشاشة السلطة المحلية.

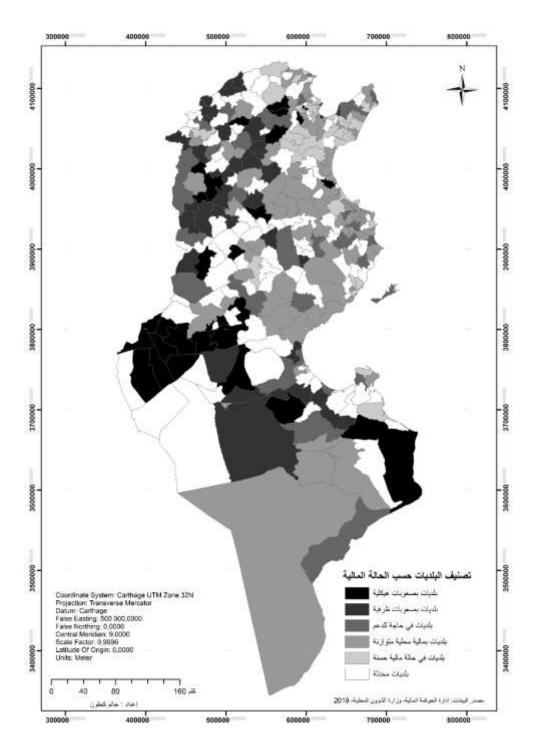
لئن يندرج هذا الخطاب في بعده المعرفي، في سياق الفكر ما بعد الحداثي للمدن الغربية، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بنظرية المجتمع الشبكي (Castels, 1996) (باري، 2004) لا سيم عندما تطلق المبادرات المجتمعيّة في سياقات مغايرة للسياقات العادية غير المتأثرة بالثورات وما تفرزه من اكراهات اجتماعية ومن تحولات في بنية المدن وفي طبيعة العلاقات التي تحدد مصالح الفاعلين أينما يتموقعون في دوائر صنع القرار. في نفس السياق. وسنحاول في مرحلة متقدمة من هذا البحث معالجة هذه المسألة في علاقة بالمبادرات والبدائل المجتمعية.

المدينة بين إكراهات التوسع غير الرسمي وهشاشة السلطة المحلية

عرفت المدن التونسية منذ أواخر 2011 تناميا سريعا للمجال العمراني والذي يساهم فيه البناء الذاتي للمساكن بحوالي 80%. وقد تفاقمت ظاهرة البناء غير النظامي في جل الأحياء السكنية الفقيرة والميسورة حتى بلغت نسبة العمارة غير المرخصة فيها سنة 2020 ما يناهز 45 % لم تقتصر هذه الظاهرة على المدن الكبرى، بل شملت جل الهوامش الحضرية للمدن الصغرى والمتوسطة فامتدت عديد الأحياء الفوضوية على جزء هام من المساحات التي كانت تُستغل في الأنشطة الزراعية والتي قد تم تخصيصها بحسب الأمثلة المديرية للتجمعات الحضرية كمدخرات عقارية استراتيجية (منطقة سكرة ورواد ومرناق في تونس الكبرى كمثال). يُمثّل غياب السياسات الحضرية والسياسات العامة التي تُعنى بالمدينة وبإدماج الفئات محدودة الدخل في سوق العقار والسكن الإجتماعي غياب السياسات العامة التي تُعنى بالمدينة وبإدماج الفئات محدودة الدخل في سوق العقار والسكن الإجتماعي

سببا رئيسا في التنامي غير المحكم للمدن خارج المناطق التي تنظمها أدوات التخطيط. هذا الواقع لئن يعكس من ناحية قصور السياسات العامة وعدم قدرتها على التحكم في الظاهرة المدينية، فهو يفسر عمق الأزمة التي تعيشها المدن والتي يمكن تفسيرها بمشاشة السلطة المحلية وضعف قدرات هياكل الإدارة التي تُعني بالتخطيط والمراقبة والتي تشرف بدورها على تطبيق التراتيب العمرانية والحد من الخروقات في مجال استعمال الأرض واستغلال الفضاءات العمومية واحترام الملك العمومي للدولة. وبالرغم من الإخلالات المسجلة في مجالي التحكم الحضري والتصرف في العقار، كان لهذه الهياكل التي تُعرف "بأعوان التراتيب أو الشرطة البلدية" الدور الرئيس في مراقبة التوسع غير الرسمي والحد من التنامي المفرط للمدن. في هذا السياق وأمام الحراك الشعبي الذي عرفته تونس في فترة ما بعد الثورة، تم التخلي عن هذا الهيكل المختص التابع للبلديات وإدماجه ضمن القوة النظامية للدولة ممّا أعطى الإستقلالية التامة للشرطة البلدية التي كانت تأتمر بأمر رئيس المجلس البلدي. كان لهذا القرار الأثر السلبي على الدور الذي كانت تلعبه البلديات في ردع المخالفات والحد من الخروقات في مجالات الإنشاء والتعمير والأنشطة الإقتصادية والبيئة. هذا العامل المؤسسي ليس هو في معزل عن بقية العوامل المؤثرة على المنظومة العمرانية والتي تلعب فيها البلدية دورا أساسيا في تنمية المدينة ولكن تواجه هذه الجماعة المحلية في المقابل عديد الإكراهات والتي تُؤثر سلبا على سير العمل البلدي من حيث التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة. من أهم هذه الإكراهات: التفاوت في مستوى إنجاز التنظيم الهيكلي للإدارات البلدية للمدن وضعف مستوى التأطير الذي لا يتجاوز معدل 10 %مع الاتجاه المتسارع نحو التهرّم العمري للأعوان؛ التفاوت في مستوى التجهيز بالوسائل اللوجستية والمعلوماتية ومدى تأثيره على التصرف في الموارد والمصالح والخدمات؛ ضعف الكفاءات التنظيمية للمجالس البلدية وضعف انخراطها في التسيير اليومي للشأن المحلى؛ عدم كفاية المنظومات الإتصالية المعتمدة وغياب استراتيجيات تواصل مع المحيط البلدي الداخلي والخارجي؛ فظلا عن قلة الموارد البلدية المباشرة وغير المباشرة والتي لا تخدم مبدأ التدبير الحر والإستقلالية المالية في مجال برمجة واختيار وتنفيذ المشاريع. هذا بالإضافة إلى الرقابة المشطّة التي تفرضها هياكل الدولة المركزية على المالية المحلية أمام عدم كفاية الموارد الذاتية وضعف الملاءمة بين الحاجيات من الإستثمار البلدي والموارد التي تضعها الدولة على ذمة الجماعات والتي لا تتعدى 4 % من الميزانية العامة للدولة. ويحيلنا تحليل البيانات المتعلقة بالقدرة المالية للبلديات إلى التعرف على واقع المدن من خلال وضعيتها المالية سواء كان ذلك بالنسبة للمدن المقتدرة بفضل تطور جبايتها المحلية (الأداءات على العقارات والأنشطة الاقتصادية والأسواق، إلخ.)، أو المدن التي تشكو صعوبات هيكلية ومالية والتي تلتجئ إلى التداين لإنجاز برامج الإستثمار البلدي. تشير الإحصائيات الرسمية لسنة 2019 إلى أن

حوالي 75% من البلديات تلجأ إلى التداين من صندوق القروض والدعم الحكومي، وتقدر نسبة البلديات التي تتمكن من تسديد ديونها بصفة ذاتية بـ 32%.



رسم رقم 1: خريطة تصنيف البلديات التونسية حسب حالة المالية المحلية لسنة 2019

كما تبين الخريطة المصاحبة أن أغلب البلديات التي تشكو صعوبات مادية وهيكلية والتي هي في حاجة إلى الدعم هي بلديات المناطق الداخلية وبالخصوص بلديات الجنوب الغربي وأهمها المتواجدة في الحوض المنجمي لجهة قفصة (القطار والمظيلة والمتلوي

والرديف والسند) وبلديات قبلي وتوزر المتاخمة للحدود التونسية الجزائرية والحدود التونسية الليبية وبالتحديد بلدية بنقردان. في المقابل، تمثل البلديات الميسورة الحال والقادرة على توفير موارد ذاتية 44% من مجموع البلديات. فهي بلديات تعتمد مواردها أساسا على المداخيل المتأتية من الأنشطة الصناعية والأنشطة السياحية وهي ما تعكسه الخريطة حيث تتموقع هذه البلديات بالأساس في جهة نابل والحمامات وفي تونس الكبرى وفي جهة زغوان والساحل وجربة وجل المدن التي تحتضن مناطق صناعية متحركة وجاذبة.

لئن تبين الخريطة الحالة المالية للبلديات، فهي تعكس مستوى التفاوت في توزيع الموارد والإستثمار الحكومي والخاص في المقدرات المحلية للمدن، الشيء الذي يعكس عزوف المواطنين عن المساهمة في الفعل المحلي بالإيفاء بواجباتهم تجاه مدنهم ودفع حصصهم من الجباية المحلية والمشاركة في صياغة المخططات الإستثمارية السنوية.

أدت كل هذه العوامل إلى تصدع العلاقة بين البلديات والمواطن من ناحية وبين المجلس البلدي كهيكل سياسي ممثل للسلطة المحلية ومكونات المجتمع المدين من ناحية أخرى. يُبن قياس مستوى الرضا الذي أجريناه على عينة مكونة من 3000 مستجوب موزعين على 150 بلدية مدى إدراك المواطنين للعلاقة التي تربطهم بالبلديات تجاه الخدمات التي تُسديها هذه الأخيرة. تُبرز نتائج القياس مدى عدم رضا أكثر من 55 % من المواطنين على الخدمات المتعلقة بصيانة الطرقات والتعهد بالفضاءات العمومية، وكذلك بمسألة الإعلام حول البرامج والمشاريع وحول الخدمات المتعلقة بالصحة وحماية المحيط والوقاية من تفشى الأوبئة على غرار وباء الفيروس التاجي خلال السنتين الأخيرتين. في نفس السياق، يُعتبر مؤشر عدم الرضا مرتفعا نسبيا عندما تتعلق الحدمات بدراسة ملفات التراخيص للبناء والتقاسيم والحدمات الإجتماعية وكذلك فيما يتعلق بالتواصل مع المواطن ومكونات المجتمع المدني من المستجوبين أن هذه العلاقة مفقودة تماما. لمن تبيّن هذه النتائج جعيات ومنظمات غير حكومية حيث يعتبر أكثر من 20 % من المستجوبين أن هذه العلاقة مفقودة تماما. لمن تبيّن هذه النتائج على إنتماء المواطن إلى التراب المحلي وقدرته على تبني المشاريع وبالتالي استعداده لحشد القدرات والمشاركة في تحديد الرؤى ووضع على إنتماء المواطن إلى التراب المحلي وقدرته على تبني المشاريع وبالتالي استعداده لحشد القدرات والمشاركة في تحديد الرؤى ووضع المخططات والبرامج وتنفيذ المشاريع. في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى الظرف الإقتصادي والسياسي الذي تمرّ به المدنات على مجابحة الرهانات التونسية التي عرفت منذ أواخر 2011 وترجعا ملحوظا في نسق التنمية المحلية والذي يُغسر بعدم قدرة البلديات على مجابحة الرهانات

الإجتماعية والإقتصادية (كإدماج الأعوان العرضيين وتفاقم المصاريف الموجهة نحو تغطية الرواتب مقابل تراجع المداخيل المتأتية من الجباية المحلية وتزايد مديونية المدن)،

ساهمت هذه العوامل في تراجع الدور الذي من المفروض أن تلعبه السلطة المحلية والتي بدورها تمر بأزمة مشروعية. من أهمها حل المجالس البلدية المنتخبة وتعويضها منذ 2011 بنيابات خصوصية مُعينة من الحكومة المركزية التي أوكلت لها مهمة التسيير الوقتي والإداري للشؤون البلدية، والتي حالت دون حوكمة المدينة محليا. فغياب الرهانات السياسية المحلية وتفاقم المطلبية الشعبية جعل من هذه الهياكل الوقتية مرفق تسيير وليس سلطة تظبيط وتخطيط. وتجدر الإشارة في هذا السياق أن جل هذه النيابات لم تكن تحظى بالدعم الشعبي وليست لها مشروعية سياسية محلية، الشيء الذي يفسر ضعف قدرتما على الحشد المجتمعي وعدم انخراطها في برامج من شأنها أن تضع المدن على محك التنمية. وحتى خلال الفترة التي تلت انتخابات الجالس البلدية في 2018، لم تترسخ مقومات السلطة المحلية وبقيت المجالس تتخبط في معالجة المشاغل اليومية للمدن، فضلا عن الصراعات السياسية التي آلت إلى حل عديد المجالس قبل إنهاء مدتما النيابية:

رهانات اتساق أدوات التخطيط في ظل تعديل التقسيم الترابي وتعميم البلديات

تعتبر مسألة التقسيم الترابي أساس تنفيذ مبدأ الامركزية في مختلف تجلياتها والذي يستوجب إعطاء الإستقلالية والمسؤولية اللازمتين للسلطة المحلية، فضلا عن ضرورة مزيد دعم قدراتها لإدارة الشأن المحلي وحسن التصرف في الحيز الترابي. إن المبادئ الأساسية التي تمخضت عن الدستور والتي انعكست على مشروع قانون الجماعات المحلية، تحيلنا إلى مزيد التمحيص في مسألة تحديد وتقسيم الصلاحيات المستقبلية للبلديات والجهات والأقاليم. فمسألة التقسيم الترابي لئن تبدو عسيرة من الناحية الجغرافية، فهي تزداد تعقيدا عندما يتعلق الأمر بتحديد صلاحيات ومهام السلط المحلية من ناحية والأقاليم من ناحية أخرى، في سياق أمثل لإسداء الخدمات وتحقيق التوازن الإقتصادي و"التمييز الإيجابي" في إنتاج القيمة المضافة وتوزيعها بصفة عادلة بين الجهات باعتبار خصوصياتها ومواردها وميزاتها ومدى تكاملها فيما بينها.

منذ سنة 2015، شرعت الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية في تعديل الحدود الترابية للبلديات وقد مكنت هذه العملية من إحداث 86 بلدية جديدة ليصبح عدد البلديات في تونس 350 عوضا عن 264 حتى سنة 2016. لئن تعكس هذه المرحلة الدور الذي يلعبه الفعل العمومي المركزي في تغيير نطاق تدخل السلطة المحلية وملمحها المكاني، فالمقاربة المتبعة كانت في حد ذاتها مركزية بحتة.

فالتعديلات الترابية لم تصغ في إطار توافقي بين المركزي والمحلي، حيث تم اعتماد مقاربة تقنية معيارية لم تأخذ في الإعتبار المقومات الاقتصادية لكل مدينة والخصوصيات الاجتماعية والثقافية وحتى الأنتروبولوجية للتجمعات السكانية وخاصة منها الريفية. وسواء كان الأمر يهم المناطق الساحلية أو الداخلية (المهدية، وسيدي بوزيد، وقفصة، وقبلي وغيرها كمثال)، ففي مثل هذه المناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي، لا تزال التركيبات التقليدية (كالعرش والدوار) تلعب دورا رئيسيا في القرار وفي تحديد العلاقات الاجتماعية، مما يستوجب الإستثمار فيها وتفعيل تصوراتها للحدود الترابية. مكنت المقابلات التي أجريناها مع عديد المجالس البلدية من التعرف على تداعيات مسألة التحوير الترابي على المناخ الاجتماعي وعلى العلاقة القائمة بين البلديات القديمة والبلديات المحدثة. ففي سيدي بوزيد مثلا، تحتد الصراعات بين المجلس البلدي الحالي والمجلس المجاور لبلدية لسودة المحدثة سنة 2016 حول التقسيمي الترابي الذي ضم عديد المناطق السكانية (المكارم مثلا) التي كانت تنتمي إلى سيدي بوزيد الشرقية مما أخل بمصالح السكان نظرا لعامل البعد وصعوبة التنقل بين المناطق داخل نفس البلدية.

إن الحدود الترابية للجماعات والأقاليم تمثل إطارا تنفيذيا لتصور العملية التنموية من قبل مختلف الهياكل والأطراف المتدخلة في مختلف المستوايات المركزية، الجهوية والمحلية. فالتراب المحلي لئن يمثل المجال الفعلي لتنزيل السياسات العامة، فهو يكعس مدى التزام الدولة بتعهداتما إيزاء تنفيذ المسار اللامركزي وآثاره على ممارسة السلطة المحلية وعلى طبيعة العلاقات بين المتدخلين. من هذا المنطلق، يتعدى مبدأ التقسيم الترابي البعد الإداري والديمغرافي البحت ليشمل البعد السلطوي والسياسي. إن إعادة النظر في التقسيم الترابي لا بد أن يأخذ في الإعتبار مدى حضور الأحزاب السياسية وثقل تمثيلياتما في المحليات والجهات، الشيء الذي من شأنه أن يؤثر على التقسيم الجيوسياسي للبلاد وللتواجد التفاضلي للأحزاب السياسية في المناطق والبلديات والجهات والذي غالبا ما تعكسه بروز أحزاب دون أحرى خلال إجراء الإنتخابات البلدية، الجهوية أو التشريعية. هذا الهاجس الحكومي الذي يحاول تقريب التنمية إلى المدن وإلى مختلف المناطق الترابية، يحمل في طباته رهانا سياسيا هاما من حيث تمثيلية الأحزاب وقدرتما على الحشد ودعم السلطة المحلية بالسعى إلى التشريك الديمقراطي للمواطن في صنع القرار.

إن التوجه الحالي الذي يكرس مبدأ التفتيت الإداري للحيز الترابي للجهات بإحداث بلديات جديدة قد يثبت عدم جدواه في التجربة التونسية. فمبدأ تغطية كامل تراب البلاد بالحدث البلدي على أساس المؤشرات الديمغرافية أو الأحداث الحدودية الأمنية في سياقها الظرفي، لا يفترض بالأساس تأسيس بلديات جديدة بقدر ما يسعى إلى التحقيق الفعلى لسلطات محلية قادرة على إدارة

الشأن المحلي انطلاقا من قدراتها واعتماداها على ميزاتها ومواردها المحلية وشراكاتها. إن المضي قدما نحو إنشاء بلديات من شأنه أن يثقل كاهل المجموعة الوطنية من حيث توفير الإعتمادات والإستثمارات العمومية. كما أن إنشاء بلديات جديدة يستوجب وضع الآليات الكفيلة والأدوات الإستراتيجية اللازمة لتحقيق التنمية ومن بينها البرامج الإستثمارية للبلديات وأمثلة التهيئة والتطوير العمراني التي أثبتت عدم جدواها من حيث أنها لا تزال تشكو عجزا من ناحية الأطر القانونية والتصور والبرمجة والتنفيذ والتقييم والإستدامة.

إن مسألة التقسيم الترابي تستوجب مزيد النظر في كيفية صياغة الأطر القانونية التي لئن اتسمت حاليا بضعف التنسيق والتكامل، وبالخصوص بين لامركزية الجماعات المحلية ومسألة التهيئة الترابية والتعمير، فهي عاجزة عن تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروات والأمن والسلم الإجتماعيين.

واقع التطوير الحضري والسعي الحكومي إلى وضع إطار تشاركي لامركزي لأدوات التخطيط والتعمير

عرفت المدن التونسية خلال العشريتين الأخيرتين تناميا ديمغرافيا سريعا فقد تطورت نسبة السكان الذين يقطنون الأوساط البلدية من 61 % سنة 1994 إلى 68 % سنة 2014 كما بلغ معدل النمو السنوي للسكان في الأوساط البلدية 1،47 % خلال الفترة 2014-2014 مقابل 6،15 % في الوسط غير البلدي. وتعتبر الهجرة الداخلية العامل الرئيس الذي يساهم فيه بالأساس تخرك السكان داخل الولايات وبالخصوص الولايات الساحلية وولايات تونس الكبرى. حيث يمثل التحرك داخل الولايات الولايات الساحلية وولايات تونس الكبرى. حيث يمثل التحرك داخل الولايات 68 % من مسارات الهجرة السكنية والتي تتحقق بدافع البحث عن العمل (2014%) أو بدافع مصاحبة العائلة (35 %) فضلا عن الدوافع الأخرى المترتبة عن الزواج أو الدراسة. أدت كل هذه التحركات إلى تغيير الملمح الإجتماعي والإقتصادي للمدن بحسب من حافظت على استيعاب الفائض من السكان فمنها من صارت مُدنا مُتدة ومترقلة ومنها من أصبحت منفرة ومنها أيضا من حافظت على جاذبيتها وتنافسيتها الحضريتين. بالرغم من التحولات التي عوفتها المدن والأحياء في تركيباتما الديمغرافية والإجتماعية، فإن أدوات التنظيم والتخطيط الحضري لم تعد تواكب هذه التحولات وضلت متأثرة بالتيارات الفكرية التقليدية ذات المرجعية العقلانية التي تُغيب الأبعاد التواصلية والتفاعلية مع المجتمع المحلي (Hamel, 1997) ، وتكرس مبادئ التنظيم الترتبي والمناطقي. كان نتاج هذا الواقع المديني في تونس بروز التفاوت بين التركيبات السوسيومرفولوجية للمدن والتي يمكن تفسيرها بعدم والمناطقي. كان نتاج هذا الواقع المديني في تونس بروز التفاوت بين التركيبات السوسيومرفولوجية للمدن والتي يمكن تفسيرها بعدم

قدرة "السلطات المحلية الرسمية"، على استيعاب الرهانات التنموية وبلورة الإستراتيجيات بحسب خصوصيات المدن وحاجة المجتمعات المحلية لها.

لئن دأبت البلديات التونسية منذ أواخر السبعينات على وضع أمثلة تطوير للمدن، فهذه الأدوات التي كرّستها أول مجلة تعمير في تونس (لسنة 1976) تم اشتقاقها من النصوص التشريعية (1934 و1945) التي وضعتها الحماية الفرنسية قبل الإستقلال سنة 1956 والتي تم التخلي عنها خلال الفترة الفاصلة بين سنة 1957 تاريخ إصدار قانون البلديات وسنة 1975 الموافق لتاريخ إصدار القانون الأساسي للجماعات المحلية. خلال هذه الفترة تم إلغاء التسميات المقتبسة من القانون الفرنسي والتي تميّز بين البلديات الحضرية والبلدية الريفية، لتشمل أمثلة التهيئة والتطوير المجال الحضري لا غير، وبذلك تم تحميش القرى الريفية والتجمعات السكنية الواقعة على مشارف المدن والتي ما فتئت تستوعب أدفاق الهجرة والنزوح التي شكلت بمرور الزمن وفي غياب السياسات الإسكانية الموجهة للفئات محدودة الدخل، الأحياء الفوضوية والتجمعات غير الرسمية.

مع إصدار مجلة التهيئة والتعمير سنة 1994، وضعت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية أدوات للتهيئة والتعمير اتغطي مختلف مستويات التخطيط الترابي وأهمها الأمثلة التوجيهية للجهات والتي تُعنى بالتهيئة الترابية للتجمعات السكنية الكبرى وأمثلة التهيئة العمرانية بالنسبة للبلديات والتجمعات المحلومة الريفية، والأمثلة التفصيلية وأمثلة التقاسيم. وقد تمت صياغة جل هذه الأدوات بحدف تنمية التجمعات العمرانية وتطوير مراكزها الحضرية وذلك بوضع برامج للإسكان والتجهيز و بإحكام التصرف في المدخرات العقارية وتعزيز النفاذ إلى المرافق والخدمات الحضرية. ولئن تتفرد كل أداة من الأدوات بخصوصية فنية وترابية، فهي، نظريا، تكتل بعضها البعض. فالأمثلة التوجيهية التي تُعتبر أداة اتساق للتهيئة الترابية والتطوير الجالي متعدد القطاعات، تُحدد على المدى المتوسط والطويل التوجهات الكبرى وتضع البرامج الترابية لتطوير الأقاليم انطلاقا من ميزاتها ومقدراتها الإقتصادية. وتُمثل مخرجات هذه الأدوات إطارا توجيهيا التي من المفروض أن تحترمه البلديات في سياق إعدادها لأمثلة التهيئة العمرانية على أساس التوجهات الكبرى في مجال تخصيص الأراضي التي قد تستوعب برامج الإسكان والأراضي المبرمجة لاستيعاب الأنشطة الإقتصادية والتجهيزات المشتركة والبئي معمومي الخراضي التي قد تستوعب برامج الإسكان والأراضي المبرمجة لاستيعاب الأنشطة الإقتصادية والتوجهات والبرامج، يعمل الخيوية وبرمجة الطرقات ومناطق الترتيب العمرانية بحدف التحكم في استعمال الأرض وتحديد مستويات التكثيف ووضع القواعد الأساسية للتعمير واستغلال البناءات ورسم الطرقات وحماية المواقع الأثرية إلخ. كما تعمل الأمثلة التفصيلية،

وبصفة استثنائية، على تحيئة المناطق التي ستستوعب مشاريع، خارج أمثلة التهيئة العمرانية، وذلك في إطار تحديد دوائر تدخل عقاري يتم إحداثها من وكالات الدولة المختصة في مجالات الإسكان والصناعة والسياحة والتهذيب أو من قبل الجماعات المحلية (المجالس المحلية للبلديات أو المجالس الجهوية بالولايات). على مستوى التنفيذ، تُمثل أمثلة التقسيم، بكونما أداة تعمير عملياتي، حلقة الربط بين الأدوات التوجيهية والترتيبية ورخص الإنشاء والبناء. فالتقاسيم هي الأداة التي على أساسها يتم تنفيذ جزء هام من البرامج والتي تمكن من تجزئة قطع الأرض وتحيئتها بحدف إنشاء مشاريع سكنية أو إقتصادية أو عمومية، وبذلك تحقيق ما قد تم تخطيطه وبرمجته في مختلف القطاعات والمناطق الترابية.

تعكس تجربة البلديات في مجال التهيئة الترابية والتعمير محدودية الأدوات المستعملة وذلك من حيث الإعداد والتصور، والتصديق والتنفيذ. فمن حيث الإعداد، تتطلب هذه المرحلة الأولية توفر قدرات وكفاءات بلدية كي تبلور بشكل رصين ومقنع مصوّغات مشروع توسعة المنطقة التي تستوجب الإعداد أو المراجعة، ثم تعرضها على أنظار الإدارة المركزية (إدارة التعمير صلب وزارة التجهيز والإسكان). وهنا يكون الرهان الترابي رئيسا. فمن الناحية الإجرائية والفنية، تقتضي التوسعة إجراءات تغيير صبغة بالنسبة للأراضي الزراعية. أما من الناحية الإقتصادية والإجتماعية فإن المناطق التي ستُدمج في مشروع التهيئة ستكون الغاية منها نفعية من حيث أن ارتفاع القيمة المضافة للأراضي حاصلة بموجب اكتسابها الصبغة العمرانية، وهنا تكمن ضرورة التمحيص في نسق التطوير المديني الذي تُشكل فيه مجموعات المصالح من منتخبين بلديين وأطراف حزبية وباعثيين عقاريين وغيرهم من أصحاب المصلحة، الفاعل الأهم في عملية التطوير وما لهذه العملية من تداعيات على الإستثمارات المحلية وصعوبة النفاذ للخدمات بالإضافة إلى الاكراهات المهارئيات العقارية وتأثيرها على ميسورية السكن وعلى ولوج الفتات محدودة الدخل، الشباب منها والنسوة، للمسكن اللائق. وعملية الإعداد كما نصت عليها النصوص القانونية لمجلة التهيئة الترابية والتعمير 4 هي محقدة ومكلفة حيث تستوجب من البلدية إعداد المسوحات التوبوغرافية والصور الجوية وملفات طلب العروض، الشيء الذي يتطلب من البلدية التي تعترم إعداد أو مراجعة أمثلتها التطويرية توفير الإمكانات المادية والبشرية وبرجة المشروع في الموازين البلدية.

4القانون عدد 122 لسنة 1994 مؤرخ في 28 نوفمبر 1994 يتعلق بإصدار مجلة التهيئة الترابية والتعمير.

أما من حيث التصور والصياغة الفنية، يحدد قانون التهيئة والتعمير العملية الفنية لإعداد المخططات ويضع لها إطارا ترتيبيا ومؤسسيا يتسم بتشعب المراحل (مرحلة الدراسة، مرحلة الإستقصاء الإداري والعمومي) ومركزية المتابعة من قبل الوزارة، مما يساهم في تعقيد الإجراءات والتمديد في الفترة المحددة لإعداد الأمثلة والتي قد تتجاوز ثلاث سنوات. وبالرغم من تطور مناهج التخطيط الإستراتيجي في التجارب المقارنة، فإن عملية إعداد وتصور أدوات التعمير والتهيئة الترابية في تونس لا تزال تجابه عديد الإكراهات. من بينها طريقة اختيار مكاتب الدراسات والخبراء والتي أحينا لا تتوفر فيهم الشروط الفنية والعلمية لصياغة الدراسات، ولكن يقع عليهم الإختيار بتعلّة "العرض المالي الأدني" المفروض في مجال الصفقات العمومية، الشيء الذي لا يضمن صياغة نوعية لأدوات التخطيط الترابي والحضري. في نفس السياق، يتم في أغلب الحالات صياغة أدوات التخطيط بمعرفة جدّ سطحية لميزات المدن واكراهاتها الإقتصادية ورهاناتها التنموية، كما تُستصاغ البرامج الحضرية باعتماد تشخيص إداري لا يأخذ في الإعتبار الإشكاليات التنموية الحقيقية ولا يشرّك مكونات المجتمع المدنى في مختلف مراحل الدراسة. فالإستقصاء العمومي الذي يُعرض فيه المشروع للعموم لمدة شهرين لإبداء الرأي وتقديم الإعتراضات، لا يمكن اعتباره تشريكا للمواطنين وأصحاب المصلحة بقدر ما تُمثل مرحلة إجرائية غالبا ما تكون فيها العملية الإعلامية أو التواصلية غائبة تماما. وبذلك يتحول مثال التهيئة العمرانية أو المثال التوجيهي إلى وثيقة إدارية وفنية تُستغل من المؤسسات المحلية والمركزية ذات العلاقة لتوجيه المضاربات العقارية وللتسيير اليومي للإدارات البلدية المحلية في مجال إسناد رخص التقاسيم ورخص البناء باعتماد ما تمليه التراتيب العمرانية.

لا يمكنا غض النظر في هذا السياق ومن حيث تصور أدوات التخطيط التنموي الإقتصادي والإجتماعي على الدور الذي يلعبه البرنامج التنموي الخماسي للجهات وانعكاساته على التنمية المحلية في المدن حيث تمثل هذه الوثيقة الإستراتيجية الأداة الرسمية التي يتم التصديق عليها من السلطة المركزية والتي تُعتمد في وضع البرامج التنموية وتنفيذ المشاريع. بالرغم من أهمية هذه الأداة فإن الطابع القطاعي لا يزال يطغى على منهجها من حيث التصور والتنفيذ. فتصور البرنامج الخماسي للتنمية الجهوية ينطلق من الحاجيات الحقيقية للمعتمديات والولايات ولكن التحكيم فيه يبق رهين المقاربة الجد فنية وبيرقراطية السلطة المركزية بتمثيلياتها وهياكلها الوزارية والتي تُقارب أولويات المشاريع فيها بحسب توفر الإعتمادات الحكومية وميزانية الدولة. إن النظرة القطاعية والإدارية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تُكرسها الوثيقة الجهوية للبرامج الخماسية للتنمية (وآخرها البرنامج الخماسي للفترة 2016–2020) لا تزال والمهمة وذلك رغم مساهمة عديد الخبراء بدعم فني من جهات غير حكومية في بلورتما. نذكر في هذا السياق مساهمة البرنامج الإنمائي

للأمم المتحدة ووكالة التعاون الفني الألماني في تونس. فقد حاولت هذه المنظمات تعديل المقاربات الإستراتيجية باعتماد تشريك مكونات المجتمع المدنى في عملية التخطيط وبلورة الرؤى والتوجهات التنموية للجهات.

خلافا لما يُتفق عليه في مجال التخطيط الإستراتيجي من وجوب التصديق المجتمعي على الإستراتيجيات والسياسات التخطيطية للمدن، فإن التصديق على أدوات التخطيط يمثل مرحلة فنية يتم خلالها عرض الأمثلة على المجالس البلدية أو مجالس الولايات للمداولة. أما التصديق النهائي، فهو من مشمولات السلطة المركزية أو رئيس الجمهورية كما هو الحال بالنسبة للأمثلة التوجيهية وأهمها المثال التوجيهي للتراب الوطني الذي تم التصديق عليه بع أكثر من عشر سنوات من تاريخ إنطلاق الدراسة سنة 1996. واعتبارا للطبيعة القانونية الملزمة للإدارة بالنسبة لهذه الوثائق التوجيهية، فإن أغلبها تبقى دون تصديق فلا تُعتمد إلا كوثيقة فنية يقع الاستعانة بما بحسب الرهانات السياسية ورهانات مجموعات المصالح. وعلى المستوى المحلى فإن التصديق على أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات، قد أُوكل إلى رئيس الجمهورية وذلك بعد التجربة اللامركزية التي خاضتها المدن خلال العشرية 1994-2005 والتي أسندت فيها عملية التصور والتصديق على الأمثلة إلى السلطتين المحلية والجهوية (رئيس المجلس البلدي والوالي)، بإشراف من الإدارة المركزية. لقد أثبتت لامركزية إعداد أدوات التخطيط من قبل البلديات خلال تلك الفترة عدم قدرة السلط المحلية على وضع السياسات التطويرية ومحدودية قدراتها في حوكمة الرهانات المدينية والتحكم الحضري. فطغيان المنطق النفعي الذي تقوده مجموعات المصالح المرتبطة بالمضاربات العقارية، وتفشى مظاهر الفساد في الهياكل المشرفة على مراقبة الإنشاء والتعمير، تسبب في تفاقم حجم الخروقات بالإستهلاك المفرط للأراضي الفلاحية وتبذير المدخرات العقارية مما عمّق أزمة التنظيم في ضل مجتمع مدني يفتقد إلى قوة ضغط حتى يكُون بمثابة "السلطة المضادة". فكانت النتيجة تزايد عدد الأحياء الفوضوية التي تفتقر للتجهيزات والخدمات الحضرية وارتفاع الطلب على الإستثمارات الحكومية. وأمام ما أفرزته هذه المبادرة من إخلالات في تخطيط المدن التونسية، تراجعت دور الدولة منذ سنة 2005 في عملية تنزيل هذه السياسة على المستوى الجهوي أو المحلى وصار التخطيط العمراني رهين الإدارة المركزية. كل هذه العوامل ساهمت في تراجع فاعلية أدوات التخطيط التي تنفذ برامجها المتعلقة بالتجهيزات بنسب لا تتعدي 40 % مما تم تصوره. فعديد أمثلة التهيئة العمرانية أثبتت مخططاتها وبرامجها ضعف اتساقها مع واقع المدن وحاجيات مستعمليها الشيء الذي يفسر لجوء الإدارات البلدية إلى المطالبة بمراجعة الأمثلة وتغيير صبغة المناطق السكنية أو الصناعية أو مناطق التجهيز والتي لم تنفذ برامجها لمدة يمكن أن تتعدى تسع سنوات. كذلك الشأن بالنسبة للأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي تتعارض توجهاتها مع المشاريع الكبرى للدولة التي يتم أحيانا إسقاطها على البرامج، ونسوق على سبيل الذكر مشاريع "الأقطاب التكنولوجية" في تونس الكبرى التي لم يتم برمجتها ضمن التوجهات الكبرى للعاصمة في سياق عولمتها بل تم إسقاطها من الدولة "كمشاريع مهيكلة" ونجدها في المخرجات النهائية للمثال التوجيهي لتهيئة إقليم تونس الكبرى.

بالرغم من اعتماد المقاربات التشاركية من قبل المختصين في التخطيط قبل صدور دستور 2014، فإن اعتمادها كممارسة رسمية من قبل الإدارة المركزية في عملية التخطيط الإستراتيجي للتنمية والتعمير باتت حاصلة، وذلك تفعيلا للفصل 139 من الدستور الذي ينص على ضرورة تشريك مكونات المجتمع المدني في مختلف مراحل تخطيط مشاريع التنمية والتطوير. كان لهذا النص الأثر الإيجابي في تعديل الممارسات الحكومية في مجالات التخطيط. ففي إطار تطبيق مبادئ اللامركزية وبالتوازي مع صياغة مشروع الجماعات المحلية الذي يقوم على مبادئ التدبير الحر للشأن المحلي والإستقلالية والتعاون اللامركزي والديمقراطية التشاركية والحوكمة الرشيدة، إلخ.، بادرت وزارة الشؤون المحلية (قبل خذفها و إحالة مشمولاتها وإلحاق هياكلها منذ نوفمبر 2021 بوزارة الداخلية)⁵

⁵يأتي هذا الإجراء في سياق التحولات السياسية التي عرفتها تونس منذ جويلية 2021 والذي تركّزت على إثرها السلط في مؤسسة رئيس الجمهورية التي علّقت عمل النواب وعزلت رئيس الحكومة ووضعت رزنامة لإعادة صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات تشريعية.

بوضع خطة لتفعيل مبادئ التشاركية في صياغة برامج الإستثمار البلدي والذي أطلق عليه "برنامج الإستثمار البلدي التشاركي أو الميازانية التشاركية" والذي يُعطي أولوية لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية الأهلية في وضع خطط عمل سنوية للبلديات بتشريك المنظمات في اختيار المشاريع وتبويب الأولويات. لعن كرست هذه المبادرة البعد التشاركي في صياغة خطط الإستثمار البلدي، فقد حدّت من قدرة التحكيم في أولوية المشاريع التي صارت بفعل المقاربات المركزية منقطة (مشاريع قرب، مشاريع مُهيكلة ومشاريع إدارية). ومن الملاحظ أيضا أن عملية التصويت على الأولويات وأحقية الأحياء في التدخلات صارت تشكل عائقا أمام تحقيق أهداف التشاركية العادلة. فالمناطق التي تحقد أكثر عددا من الأفراد للتصويت لصالح مشاريعها المبرمجة، هي التي تضفر بالأولوية في التمويل والتنفيذ، الشيء الذي يحد من نجاعة المقاربة ويعمق التباين بين المناطق. في المقابل وأمام تراجع الموارد الموظفة للإستثمار البلدي وصعوبة وضع خطة مستقبلية، تفرض الإدارة المركزية على البلديات صنفين من المشاريع (كالتنوير العمومي والطرقات) الشيء الذي يحد من هامش الإختيار للمشاريع وبجعل القرار في هذا الشأن موجها من السلطة المركزية وبالتحديد من صندوق الدي يُعد من هامش الإختيار للمشاريع وبجعل القرار في هذا الشأن موجها من السلطة المركزية وبالتحديد من صندوق الدي من هامش الإختيار للمشاريع وليعل القرار في هذا الشأن موجها من السلطة المركزية وبالتحديد من صندوق الدعم، وهو ما يتناقض مع مبدأ التدبير الحر للشأن المخلي الذي على أساسه تقوم "استقلالية" المدن.

إن غياب حوكمة التخطيط من قبل الدولة يستوجب وضعها على محك التقييم عندما يقتضي الأمر تعديل السياسات العمومية. فتعدد مبادرات صياغة أطر تشريعية جديدة للتخطيط العمراني والتطوير من قبل الهياكل الوزارية التي تسعى بدورها للانصهار في مسألة اللامركزية، لم تُشفع بإطار توافقي يهدف إلى تحديد رؤية مستقبلية ونهج إتساق للعملية التخطيطية في مختلف مستوياتها القطاعية والترابية والمؤسسية. وقد تبرز هذه النتيجة إنطلاقا من محدودية قدرات التنسيق بين المؤسسات الحكومية التي كانت قد شرعت في صياغة مشروع قانون الجماعات المحلية (إدارة الجماعات المحلية صلب وزارة الشؤون المحلية والبيئة) ومشروع مراجعة قانون التعمير والتهيئة الترابية (إدارة التعمير التابعة لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية).

رهانات اتساق أدوات التخطيط في ظل تعديل التقسيم الترابي وتعميم البلديات

49

تعتبر مسألة التقسيم الترابي أساس تنفيذ مبدأ الامركزية في مختلف تجلياتها والذي يستوجب إعطاء الإستقلالية والمسؤولية اللازمتين للسلط المحلية، فضلا عن ضرورة مزيد دعم قدراتها لإدارة الشأن المحلي وحسن التصرف في الحيز الترابي. إن المبادئ الأساسية التي تمخضت عن الدستور والتي انعكست على مشروع قانون الجماعات المحلية، تحيلنا إلى مزيد التمحيص في مسألة تحديد وتقسيم الصلاحيات المستقبلية للبلديات والجهات والأقاليم. فمسألة التقسيم الترابي لئن تبدو عسيرة من الناحية الجغرافية، فهيا تزداد تعقيدا عندما يقتضي الأمر تحديد صلاحيات ومهام السلط المحلية من ناحية والأقاليم من ناحية أخرى، في سياق أمثل لإسداء الخدمات وتحقيق التوازن الإقتصادي و"التمييز الإيجابي" في إنتاج القيمة المضافة وتوزيعها بصفة عادلة بين الجهات باعتبار خصوصياتها ومواردها وميزاتها ومدى تكاملها فيما بينها.

إن الحدود الترابية للجماعات والأقاليم تمثل إطارا تنفيذيا لتصور عملية التخطيط للتنمية من قبل مختلف الهياكل والجهات المتدخلين، فهو يكعس في مختلف المستوايات المركزية، الجهوية والمحلية. فالتقسيم الترابي لدن يمثل المجال الذي يستوعب مختلف تمثلات المتدخلين، فهو يكعس آثار ممارسة السلطة المحلية ويحدد طبيعة العلاقات بين المتدخلين وشبكاتهم. من هذا المنطلق، يتعدى مبدأ التقسيم الترابي البعد الإداري والديمغرافي ليشمل البحث في البعد السلطوي والسياسي. إن إعادة النظر في التقسيم الترابي لا بد أن يأخذ في الإعتبار مدى حضور الأحزاب السياسية وثقل تمثيلياتها في المحليات والجهات، الشيء الذي من شأنه أن يؤثر على التقسيم الجيوسياسي للبلاد وللتواجد التفاضلي للأحزاب السياسية في المناطق والبلديات والجهات والذي ستنعكس نتائجه على مدى بروز أحزاب دون أحرى خلال إجراء الإنتخابات البلدية، الجهوية أو التشريعية. هذا الهاجس الحكومي الذي يحاول تقريب التنمية إلى المدن ومختلف المناطق الترابية، يحمل في طياته رهانا سياسيا هاما من حيث تمثيلية الأحزاب وقدرتها على الحشد ودعم السلطة المحلية بالسعي إلى التشريك الديمقراطي للمواطن في صنع القرار. يبق السؤال قائما حول مسألة التقسيم الترابي والسبل الكفيلة بإيصال صوت المواطن وتطلعاته وتمثيل مكونات المجتمع المدني داخل هيئات وطنية مختصة في مجال الجماعات المحلية (ومن أهمها المجلس الأعلى للجماعات المحلية والهيئة العليا للمالية وهيئة التنسيق والتعاون واللجنة الجهيئة التهيئة الرابية والتعمير).

إن التوجه الحالي الذي يكرس مبدأ التفتيت الإداري للحيز الترابي للجهات بإحداث بلديات جديدة قد أثبت عدم جدواه في عديد التجارب اللامركزية. فمبدأ تغطية كامل تراب البلاد بالحدث البلدي على أساس المؤشرات الديمغرافية أو الأحداث الحدودية الأمنية في سياقها الظرفي، لا يفترض بالأساس تأسيس بلديات جديدة بقدر ما يسعى إلى التحقيق الفعلي لسلطات محلية قادرة على إدارة

الشأن المحلي انطلاقا من قدراتها واعتمادها على ميزاتها ومواردها المحلية وشراكاتها. إن المضي قدما نحو إنشاء بلديات من شأنه أن يثقل كاهل المجموعة الوطنية من حيث توفير الإعتمادات والإستثمارات العمومية. كما أن إنشاء بلديات جديدة يستوجب وضع الآليات الكفيلة والأدوات الإستراتيجية اللازمة لتحقيق التنمية ومن بينها السياسات العمرانية والإستراتيجية العملياتية والبرامج الإستثمارية للبلديات وأمثلة التهيئة العمرانية التي أثبتت عدم جدواها من حيث أنها لا تزال تشكو عجزا من ناحية الأطر القانونية والتصور والبرمجة والتنفيذ والتقييم.

نحو مبادرات غير حكومية في مجال وضع أطر إتساق لأدوات تخطيط وتطوير المدن

يتناول هذا الجزء من البحث استراتيجيات المدن كآلية مرنة للتنمية الترابية والتي سنعالجها في مبحث موالي في إطار قضية النمطية والتجديد بالاعتماد على المقاربات التشاركية ضمن خطط التنمية الترابية.

استراتيجية تنمية المدن كأداة مرنة للتنمية الترابية المحلية

تمثل استراتيجية تنمية المدن فرصة للمجتمعات المحلية لتفعيل مسار المشاركة في التخطيط للتنمية المدينية بصياغة رؤية تنموية تنطلق من الرهانات المحلية وتثمين مقوماتها الترابية. ويمكن أن نعرف إستراتيجية تنمية المدن بكونها رؤية جماعية تُبنى على أساس خطة عمل تنفيذية تمدف إلى التنمية والإصلاح للتغيير. فهي أداة ترسي أسس التنمية الإقتصادية والعمرانية طويلة المدى وتساهم في استغلال الموارد وتتحكم في الكلفة وتطور إدارة الخدمات. كما تمدف الإستراتيجيات إلى تسهيل عمل الحكومات المحلية بتقييم أداءها وتوجيه قراراتها نحو تمكين الفئات المهمّشة للنفاذ للموارد والإمكانيات المتاحة.

لقد مرت تجربة إعداد استراتيجيات التنمية الترابية في تونس بعديد المراحل. وفي هذا السياق لا بد أن نميز بين الأدوات القانونية للتهيئة الترابية والتعمير التي ينظمها القانون عدد 122 لسنة 1994 المتعلق بمجلة التهيئة الترابية والتعمير والأدوات غير الملزمة التي تندرج ضمن الممارسات الفضلي التي دأبت مكونات المجتمع المدني على صياغتها بدعم من منظمات غير حكومية وفي إطار التعاون اللامركزي. أما عن أدوات التخطيط العمراني والترابي، فتشمل أمثلة التهيئة العمرانية ذات الطابع الترتيبي الملزم للأفراد والأمثلة التوجيهية للتجمعات الحضرية الكبرى والمناطق الحساسة الملزمة للإدارات الفنية الحكومية. ولئن وجدت الأمثلة التوجيهية في شكل دراسات إستراتيجية، فهي لم تبلغ مرحلة المصادقة من السلطة المركزية وذلك نظرا لما تعكسه توجهاتما من رهانات في مجال البعث العقاري والتأثير على قيمة الأرضى بالإضافة إلى ما تفرضه هذه التوجهات من انعكاسات على تغيير صبغة الأرض أو تكوين

أرصدة عقارية مستقبلية. وفي غياب التنسيق بين أدوات التخطيط الترابي وأدوات التخطيط البلدي، تتعدد برامج الاستثمار وبرامج التنمية التنمية لتشمل برامج الإستثمار البلدي (في مختلف صيغها الخماسية أو السنوية) والبرامج الخصوصية للتنمية المحلية كبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية أن البرامج الحكومية للتنمية المحلية المنضوية تحت المخططات الخماسية للتنمية. لا شك أن

أبرنامج تنفذه وزارة الشؤون المحلية والبيئية منذ سنة 2014 من خلال تدخل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والذي يهدف إلى توفير اعتمادات غير موظفة (في الميزان البلدي) لفائدة البلديات القديمة بالإعتماد على مجموعة من مؤشرات قياس الأداء البلدي في إنجاز مشاريع تتعلق بالبنية التحتية وتمذيب الحياء والتجهيزات.

Arnstein, S.R., (1969), A Ladder of Citizen Participation. *Journal of the American Institute of Planners*, 35(4), 216-224.

Castells M., (1973), La question urbaine, Paris, François Maspero, 451 p.

Castells M., (1996), La société en réseaux, Paris, Fayard, 616 p.

Davidoff P .(1965), Advocacy and Pluralism in Planning, *Journal of the American Institute of Planners*, 31, pp. 331-38.

Edward M., (2009), Civil Society, Cambridge, Polity Press Ltd. 192 p.

Forrester J-W., (1978), Dynamique urbaine. Economica, 540 p.

Godet M. & Durance, Ph., (2011), La prospective stratégique pour les entreprises et les territoires. Dunod, Paris, 224 p.

Habermas J., (1998), The theory of communicative action, vol., Reason and rationalization of society, Boston, Beacon, p.75.

Hamel P. (1997), La critique postmoderne et le courant communicationnel au sein des théories de la planification : une rencontre difficile, *Cahiers de géographies du Québec*, vol. 41, n° 114, 1997, p 311-321.

Kahloun H., (2013), L'Agenda 21 local en Tunisie : des tentatives de démocratisation de la planification du développement durable, *urbain / Urban Environment* 2013(7), p.a 62-a 82

Morin E. (2014), Introduction à la pensée complexe. Essais, Paris, 160 p.

Allmendinger, Ph. (2002), Planning Theory. New York: Palgrave.

Bacqué M-H.; et Gauthier, M. (2011), « Participation, urbanisme et études urbaines Quatres décénies de débats et d'expérience depuis « A ladder of citizen participation » de S. R. Arnstein ». *Participations* 1(11), pp. 36-66.

Choay F. (1965), L'urbanisme, utopies et réalités. Paris : Les éditions du Seuil.

Le Corbusier. (1933) [1957], La charte d'Athènes, avec un discours liminaire de Jean Giraudoux. Paris. Editions de Minuit.

المواتيق الدولية للتنمية تمثل أطرا كونية تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في سياقات التخطيط لتطوير المدن. فمنذ سنة 1992 تاريخ المصادقة على قمة ربو ديجانيرو للتنمية المستدامة، عملت تونس بمساعدة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على إعداد العديد من الإستشارات والأجندات المحلية (Kahloun, 2013) ، التي تمثل استراتيجيات تنمية للمدن والتي تنتهج نهج التخطيط الإستراتيجي التشاركي من خلال صياغة خطط عمل طويلة المدى. وفي أواخر التسعينات ظهر ما يعرف بالجيل الأول من الإستراتيجيات التي شملت مدن تونس وصفاقس ثم تلاها خلال السنوات 2000 الجيل الثاني من استراتيجيات التنمية وأهمها استراتيجية تنمية مدينة صفاقس في نسختها الثانية والتي تم انجازها في إطار دعم المبادرة البلدية من قبل المنظمات الدولية والأطراف استراتيجية تنمية مدينة صفاقس في نسختها الثانية والجامعة الوطنية للمدن التونسية وبالتعاون مع البرامج التنموية للأمم المتحدة والتعاون الفني الألماني وائتلاف المدن لإنجاز جيل جديد من استراتيجيات تنمية المدن. وقد شمل ما يعرف ببرنامج "مدينتنا" تسع بلديات تونسية وهي كالآفي: باجة وجندوبة والقيروان وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين مع إضافة سكرة والمنستير والتي تم تعويضها بالمكنين نظرا لصعوبة تبني المشروع من قبل الفاعلين المحلين. لقد تأثر هذا الجيل الأخير من استراتيجيات التنمية الترابية تعويضها بالمكنين نظرا لصعوبة تبني المشروع من قبل الفاعلين المحلين. لقد تأثر هذا الجيل الأخير من استراتيجيات التنمية الترابية تعويضها بالمكنين نظرا لصعوبة تبني المشروع من قبل الفاعلين المحلين. لقد تأثر هذا الجيل الأخير من استراتيجيات التنمية الترابية

53

بما يسمى "أهداف التنمية المستدامة" المنبثقة عن الأجندا 2030 والمصادق عليها ضمن معاهدة نيويورك لسنة 2015 المانحة وأهما تحالفات المدن المتوسطية والوكالة الألمانية للتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والوكالة الأمركية للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية...وقد تعددت المبادرات منذ سنة 2010 لتشمل عديد المدن وأهمها سليانة وجندوبة وسوسة وتواصلت التجربة بعد سنة والتي تمخض عنها 17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم 11 الذي يهتم بالمدن والتجمعات المستدامة. وقد حاولت جل الخطط التنمية المنبثقة عن التجربة التونسية إبراز إمكانيات التوافق بين الخطط التنفيذية للإستراتيجيات والأهداف الكونية للتنمية المستدامة، بيد أن رفع مثل هذا التحديات بات صعب التحقيق نظرا للواقع الحالي للإدارة البلدية التي تفتقد الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية حتى تتمكن من توفير مؤشرات القياس التي ستمكن من تقييم مدى تحقيق الأهداف. مع تغير التشريعات والتوجه نحو دمقرطة الفعل العمراني، صار من الضروري اعتماد النهج التشاركي في صياغة مشاريع استراتيجيات التنمية للمدن. ولئن لم يتعرض القانون الأساسي للجماعات المحلية لاستراتيجيات التنمية، فقد خصصت المجلة باباكاملا لمسألة التهيئة الترابية والتعمير والتنمية المستدامة والذي يتضمن 13 فصلا (من الفصل 113 إلى الفصل 125) تُوجب على الجماعات المحلية الإعتماد الوجوبي لآليات الديمقراطية التشاركية أي بتشريك المتساكنين ومنظمات المجتمع المدبي في مختلف مراحل صياغة البرامج التنموية وأمثلة التهيئة ومتابعة تنفيذها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه الأمثلة صارت من ضمن الصلاحيات الذاتية للبلديات التي تختص بإعدادها والمصادقة عليها (الفصل 239 من نفس المجلة) كما ستختص الجهات بإعداد مخططات

بالرغم من توفر الإطار القانون للمشاركة المجتمعية في صياغة المخططات والبرامج التنموية، لا يزال الوعي المحلي بأهمية المشاركة غير متجذر خاصة لدى المجالس البلدية المنتخبة التي تعيش حاليا عديد الصعوبات المتأتية من غياب الثقة وتداخل الإختصاصات مع الولاة كممثل للسلطة المركزية، بالإضافة إلى عدم استقرارا البيئة الحزبية وعدم توفر الدراية الكافية في إدارة الشأن المحلي. في المقابل، يلعب المجتمع المدين دوره كسلطة معاضدة يتم تطويرها ضمن برامج الدعم الفني الأجنبي الذي ساهم في تعزيز القدرات المحلية للجمعيات والتي صارت تشكل سلطة ضغط واقتراح بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في المساءلة ومراقبة تسيير الشأن المحلي على مستوى المجالس البلدية. إن عملية التخطيط للتنمية المحلية لا تزال تجابه عديد الصعوبات المتأتية من تضارب المصالح وصعوبة التبني السياسي للمشاريع المتأتية من المبادرات المركزية أو المجتمعية والتي تحاول تفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية والحوكمة. فالعلاقة البينية

التهيئة الترابية في نطاق صلاحياتها المشتركة مع السلطة المركزية (الفصل 296 من المجلة).

مجلة التخطيط العمراني والمجالي العدد الثاني عشر حزيران – يونيو 2022 التي تفصل الأحزاب عن الجمعيات لا تزال غامضة لذلك تجابه عديد المبادرات بلغة الإستثمار السياسي والإنتماء إلى جبهات حزبية دون سواها والذي يحد من نجاعة الأدوات التنموية منذ إعدادها.

المقاربات التشاركية في سياق التخطيط الإستراتيجي للتنمية الترابية: بين النمطية ومحاولات التجديد

تعتبر المقاربات التشاركية امتدادا للتيار التواصلي التفاعلي ولنظرية الفعل التواصلي الذي برز منذ أواخر الثمانينات مع هابرماس (Habermas, 1998), وفي بداية التسعينات من القرن الماضي على إثر الإنتقادات التي وُجّهت إلى التيار الحداثي وما بعد الحداثي الذي برز في أواخر الحرب العالمية الثانية والذي اتسم بالعقلانية وهيمنة البعد المعياري والوظيفي في صياغة نظرية التخطيط العمراني وفي تصور أدوات التنمية الترابية (Hamel, 1997). ولئن تعددت المقاربات والتقنيات التشاركية المعتمدة في سياقات التخطيط الإستراتيجي، فيمكن اخترالها في مجموعة المستويات التي تتراوح بين الإعلام والقرار المشترك مرورا بالإستشارة والتوافق (Arnstein, 1969) وتختلف أدوات المشاركة باختلاف الأهداف كأن تكون تحفيزية في إطار الإعلام أو استشارية دون تفعيلها ضمن دوائر صنع واتخاذ القرار أو أن تتبني المشاركة بحدف التأثير والتغيير .

تبدو العملية التشاركية عملية معقدة ومُكلفة مما يجعل مسألة اختزالها في نص قانوني أو تطبيقي نموذجي مسألة غير مرغوب فيها حيث لا يمكن صياغة نمط تشاركي دون سواه لعديد المسارات التخطيطية التي تختلف باختلاف واقع المدن ورهانات التجمعات الترابية وبحسب توفر التبني السياسي والإلتزام المجتمعي في منطقة ما. وفي هذا السياق نذكر بمشروع الأمر الحكومي ألم المنتعلق بضبط نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية الذي كانت قد ناقشته وزارة الشؤون المحلية والبيئة مع مكونات المجتمع المدني والذي لا يكرس آليات فعلية تتلاءم فيها المقاربات التشاركية مع طبيعة المخططات سواء كانت استثمارية أو تنموية أو عمرانية أو ترابية. وقد جوبه هذا النص بعديد الإنتقادات ثم الرفض من الخبراء والجمعيات نظرا للنمطية المفرطة للمقاربة المقترحة والتي تم اعتمادها في

⁷مشروع الأمر الحكومي المتعلق بتفعيل الفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية.

55

برامج الإستثمار السنوي للبلديات. حيث مثل هذا البرامج بديلا مؤقتا لتنفيذ بعض المشاريع الإستثمارية على مستوى الأحياء السكنية أو الفضاءات العمومية (مشاريع القرب) نظرا لصعوبة اعتماد مخططات استثمار بلدي خماسي في إطار مجالس بلدية منتخبة وذلك حتى سنة 2018.

إن رفع مثل هذه التحديات المنهجية يستوجب التوافق حول صياغة رؤية موحدة للتنمية المحلية تكون فيها مجموعات المصالح والفاعلين المحليين ومكونات المجتمع المدني شركاء فعليين في المسار التشاركي. لئن تحافظ الأدوات المقننة للتخطيط الترابي والتعمير على جانبها المعياري والترتيبي، فإن استراتيجيات التنمية المحلية توفر إطارا منطقيا يتسم بالمرونة في تنزيل المنهجيات التشاركية على أرض الواقع. لقد أثبتت التجارب في تونس أو في الدول التي تنتهج النهج التشاركي (ألمانيا، هولاندا، المغرب، وعديد الدول الإفريقية الأخرى...)، مدى أهمية الملائمة بين أهداف المشاركة والآليات التي يمكن اعتمادها بحسب توفر الموارد في صياغة الخطط التشاركية للتنمية المحلية. فمن جهة إلى أخرى، تختلف التقنيات التشاركية المعتمدة في صياغة الإستراتيجيات التنموية باختلاف الموارد المتاحة وبمستويات الإرادة السياسية والمجتمعية واستعداد الإدارة البلدية لخوض مثل هذه التجارب. وقد تتغافل الجهات المبادرة سواء كانت منظمات غير حكومية أو بلديات أو شبكات عن أهمية التواصل مع المجتمعات المحلية لتسويق فكرة التخطيط للتنمية المحلية ولأهمية التبني السياسي والمجتمعي ولانخراط مختلف الفاعلين المحليين في المسار التخطيطي قبل الإنطلاق في مراحل التشخيص. ومن بين التجارب التي عرفت هينات في تفعيل مثل هذه المسارات، إستراتيجية تنمية بلدية المنستير واستراتيجية تنمية جندوبة التي لم تحض كلاهما وفي عديد المناسبات بالتوافق الفعلي بين الإدارة البلدية والمجالس المحلية حتى تتبني المشروع وتشرع في إنجازه. كما أن الوقوف على المنهجيات المعتمدة من قبل الخبراء والجهات الفنية الداعمة، يمكننا من استخلاص عديد الدروس التي تتعلق بأهمية ملائمة صياغة المشروع لواقع المدن التونسية ولقدراتها المؤسسية. وقد يحيلنا التقييم الأولي لمشروع "مدينتنا" المنجز من مجموعة الشركاء من التعاون الفني الألمان وتحالف المدن والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإشراف من الجامعة الوطنية للمدن التونسية المنضوية تحت وزارة الشؤون المحلية والبيئة، إلى جملة من النتائج التي قد تساهم في الإجابة عن عديد التساؤلات المتعلق بأسلوب صياغة المقاربات المنهجية لمشاريع التنمية المحلية. ومن بين نتائج التقييم نذكر عدم ملائمة الأطر المنطقية لمتطلبات عملية التخطيط الإستراتيجي المحلى، حيث تهيمن مقاربة الخبير على المقاربة التشاركية من خلال السقوط في نمطية المنهجية التي تفرض على البلديات انتداب جملة من الميسرين أو الخبراء المبتدئين الذين لا تتوفر لديهم الدراية الكافية لإدارة وتنسيق العملية التخطيطية. كما تفرض الأطر

المنطقية أدوات تخطيط استراتيجي محدودة الجدوى ومهدرة للجهد في مجال التخطيط الترابي والتي قد لا تتلاءم أحيانا مع طبيعة المدن المعنية من حيث مقوماتها ورهاناتها وخصوصيا بيئاتها الداخلية والخارجية. ومن بين هذه التقنيات تقنية ما يسمى "بالوقائع والتحديات والمشاريع" التي لا تأخذ في الإعتبار سلاسل القيم ولا الإكراهات والمخاطر الخارجية التي قد تحدد التنمية المحلية والتي تحد من فرص تحقيق رؤى التنمية، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الأطراف الفاعلة في تنفيذ الخطط العملية والتي من المفروض أن ترتكز على ما يعر ف بخرائط تموقع الفاعلين وتبتعد عن التعديل النهائي لأولويات المشاريع المقترحة في إطار الورشات التشاركية، من قبل الإدارة الفنية للبلديات.

لا تعني نمطية المناهج غياب التجارب الناجحة في مجال التخطيط لصياغة استراتيجيات تنمية محلية. فقد تعددت المبادرات المجتمعية لإرساء مقاربات مجددة في مجال التشخيص الترابي وصياغة الخطط التنموية المحلية أو خطط تعزيز القدرات للمجتمع المدني أو للإدارة البلدية. ونسوق على سبيل الذكر تجربة مؤسسة شيفا الإيطالية في مجال تشخيص احتياجات بلديات بنزرت وكذلك بلديات طبرقة وعين دراهم وبني مطير بجهة الشمال الغربي ووضع خطة تدخل تشاركية لتعزيز قدرات الإدارة البلدية وتحسين أدائها. وفي نفس السياق نفذت برامج التعاون الفني الألماني والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عديد البرامج التي تحدف إلى وضع خطط تشاركية في مجال الحوكمة المحلية والتنمية المستدامة. وفي منطقة تونس الكبرى اختصت عديد المنظمات غير الحكومية في صياغة خطط تنمية تعتمد على تقييم وتطوير الخدمات البلدية انطلاقا من تشخيص ترابي تكون فيه مكونات المجتمع المدني والشباب طرفا فاعلا في مختلف مراحل التشخيص الإستراتيجي. ومن بين التجارب المجددة والناجحة تجربة مؤسسة الياسمين التي عملت على تقريب أدوات الرصد الميداني من المواطنين بتدريبهم على المشاركة في تجميع البيانات وتحليلها واستغلالها في مسارات صنع القرار. وقد شمل تقييم الخدمات البلدية ووضع خطط استراتيجية بلديات المحمدية وفوشانة وتونس والمرناقية والمروج وسيدي حسين والتضامن. وامتدت التجربة لتشمل جهة بنزرت والعالية ومنزل بورقيبة وذلك بتطوير أدوات التشخيص التشاركي باعتماد الورشات التفاعلية والمقاهي الشبابية والخرائط الذهنية مع السعي إلى تحديث مخرجات العملية التخطيطية بإنتاج بطاقات التقييم المجتمعي وقياس مؤشرات الحوكمة المحلية واعتمادها كأدوات المساءلة والمناصرة وتطوير السياسات العمومية المحلية. لقد أثبتت بعض مبادرات لامركزية صنع القرار في مجال التخطيط العمراني غياب العمق المعرفي والإلتزام السياسي لدى المؤسسات المحلية تجاه مستقبلها الحضري، مما يعكس ضعف القدرات المعرفية والفنية للسلط المحلية على إعداد أو مراجعة مخططاتها. في الآن نفسه، لم تفوض المؤسسات المركزية الصلاحيات اللازمة للمدن حتى تنكب على تخطيط مجالها الحضري.

ثيرز التحولات في منظومات صياغة وتنفيذ أدوات التخطيط العمراني والترابي من ناحية والتنظيمي التنموي من ناحية أخرى أهمية الإشكال القائم والمتمثل في قصور السياسات الحضرية وغياب الإتساق بين مختلف مقاربات ومستويات تصور أدوات التخطيط والذي يتعلق بمدى تكامل هذه الأدوات وانصهارها في مسارات التنمية المحلية. فالمخططات التنموية ذات البعد القطاعي والتي تعكس البرنامج الحكومي التنموي، لا تأخذ في الإعتبار التوجهات التي تُبلورها الأمثلة والمخططات ذات البعد الترابي، وكذلك الشأن بالنسبة لمخططات الإستثمار البلدي التي لا ترقى لأن تكون وثيقة تخطيط بقدر ما تمثل برنامج عمل سنوي. وهنا يكمن التفكك بين أدوات التخطيط القطاعي وأدوات التخطيط الترابي والذي يؤدي إلى مدن مُترهّلة ومُنقرة للإستثمار والسكان مما يساهم في نظرنا وبقدر كبير في قميش مجتمعاتها وعزلة الفئات غير الميسورة في أحياء غير رسمية. فحوكمة أدوات التخطيط تساهم في نظرنا وبقدر كبير في حوكمة الفضاء المديني بتطويره وتطوير آداء مجتمعاته الرسمية واللارسمية، ونقصد بذلك مكونات المجتمع المديني. فلا يتحقق ذلك إلا

من هذا المنطلق برزت مبادرات من المجتمع المدني (كمبادرة الجمعية التونسية لمخططي المدن) أو من بعض الأطراف المانحة الأجنبية الهولندية مثلا أو الألمانية، عن طريق وكالات التعاون الفني القائمة بتونس، لتُرسي مُمارسات تخطيط استراتيجي مُحدث تأخذ في الإعتبار اشكاليات التنمية المحلية للمدن وتستوعب رهانات المتدخلين فيها وذلك باعتماد المقاربات المنادية بالتشاركية والحوكمة الحضرية والإستدامة والمرونة. كانت لهذه التجارب المنجزة في بعض المدن كسوسة وصفاقس وجندوبة وسليانة الأثر الطيب في تنامي الحاجة إلى مثل هذه الممارسات الإستراتيجية لما لها من أثر إيجابي على تحديد الرؤى المستقبلية وصنع القرار داخل المدن بتشريك مكونات المجتمع المدنى في مختلف مراحل إعداد "استراتيجيات تنمية المدن".

خاتمة

أثبت تجارب إعداد استراتيجيات تنمية المدن ومخططات التنمية المحلية القدرات التي يمكن أن تتيحها مكونات المجتمع المدني والتي يمكن ترجمتها في مفهوم الدراية المواطنية ومدى التزام مكونات المجتمع بالمشاركة في رسم الخيرات المستقبلية لتنمية مدنهم وأحيائهم.

وختاما، تبق الرهانات الإستراتيجية قائمة في مجال التخطيط الترابي والعمراني والذي يحاول ضمن آلياته وأدواته القائمة أو التي هي في طور المراجعة تفعيل المبادئ التشاركية ضمن سياقات إعداد أمثلة التهيئة والتنمية العمرانية والترابية والتي تمتزج فيها التحديات التنموية بالرهانات العقارية مقابل ضرورة تنظيم المجال وحوكمة استغلال المدخرات العقارية واحترام التشريعات وأهمها المتعلقة بالبيئة والاستدامة وبالملكية الخاصة وبما يعرف بالملك العمومي. وهنا تُطرح عديد البدائل التي تسعى إلى تعزيز الثقة بين مكونات المجتمع المدني والإدارة البلدية والمجالس المنتخبة والتي تمدف أيضا إلى دعم العمل في إطار الشراكات والإلتزام بالمواثيق والبرامج السياسية وإنشاء الشبكات التي تساعد على الحشد والضغط قصد التأثير على القرار وإحداث التغيير المرجو.

لا شك أن التساؤل حول دور الفاعليين الأكاديميين والتقنيين والسياسيين في وضع إطار اتساق ترابي لأدوات التخطيط يُعدّ رهانا منهجيا طموحا من حيث تجديد أساليب البحث في مسألة التخطيط العمراني ودوره في تطوير المدن وفي التعمير، والذي يمثل في حد ذاته رهانا ابستيمولوجيا من خلال المساهمة الفكرية في انتاج المعرفة وتعميق الوعي بالتحولات الفكرية المرتبطة بالسياقات العمرانية وبمجالات الفعل الحضري والذي يحيلنا بدوره إلى مستويات التفاعل بين هوامش الحرية للفاعليين ومدى قدرتهم على ملاءمة رهاناتهم بحسب إمكاناتهم، وذلك باعتبار هامش الشك أو الإحتمال. أما من الناحية التطبيقية، يمثل رهان التعمير والتخطيط المديني مبحثا رئيسا في علاقة بالسياسات العامة بالنظر لما يقتضيه من وجود هيكلة متينة لأنماط التنظم والتبني السياسي للمشاريع العمرانية وإلى توفر صلاحيات حكومية وغير حكومية متاحة قادرة على محاكات واقع المدن بمختلف تركيباتها الاجتماعية وأنسجتها العمرانية بالتنسيق والملائمة والتشبيك بين المتدخلين.

المراجع

المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكني، 2014.

بارني دارن، 2004، المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للدراسات السياسية، بيروت 2015.

مصطفي غرايبة خليفة، 2015، منهجية الفكر الإسلامي في تخطيط المدينة العربية الإسلامية (ابن أبي الربيع أغوذجا). المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 100-201.

فريد بن سليمان (تحقيق ودراسة)، الإعلان لأحكام البنيان لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي عُرف بابن الرامي البناء، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999. 284 ص.

دينامية الوسط الطبيعي ورهان التنمية البشرية بالمناطق الجبلية حالة منطقتي القصر الصغير والقصر المجاز (الريف، المغرب).

The dynamism of the natural environment and the challenge of human development in mountain regions

مجلة التخطيط العمراني والمجالي -----

.The case of the regions of Ksar Sghir and Ksar Al Majaz (Rif, Morocco)

3
ظریف جواد 1 ، مواق سعید

أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية $-مراكش-، مختبر الدراسات حول الموارد، والحركيات والجاذبية، <math>^1$

2أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية

 3 طالب باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية $^{-}$ مراكش

darifjawa@hotmail.fr

ملخص:

تنتمي منطقتي القصر الصغير والقصر المجاز للمناطق الصناعية طنجة المتوسط، حيث يوجد المركب المينائي طنجة المتوسطي، وقد حققت هذه المناطق الصناعية تطورا ايجابيا في عمليات التصدير والاستيراد، وتدفق الاستثمارات والمسافرين، مما سيساهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات والسكان وبالتالي نمو المراكز الحضرية والقروية بالريف الغربي. يواجه هذا التطور الاقتصادي والتوسع العمراني إشكالية دينامية الوسط الطبيعي، حيث تنشط ظاهرة التعرية والحركات الكتلية بالمنحدرات الجبلية، والفيضانات بضفاف الأودية، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية، مثل؛ الصخارة الهشة والانحدارات الشديدة، والتساقطات المطرية الهامة، ثم التدخلات البشرية، والتي تتسبب في حدوث خلل في توازن البيئة، حيث تسبب الضغط البشري في تراجع مساحة الغطاء الغابوي بالمنطقتين، واتساع مساحة الجال المبني، وتبين ذلك من خلال المقارنة بين خرائط دينامية السطح بين 1975 و1990.

الكلمات المفاتيح: القصر الصغير، القصر المجاز، دينامية، وسط طبيعي، التنمية، منطقة جبلية.

Abstract:

The two areas of El-Ksar Sghir and Ksar El-Majazbelong to the Tangier-Med industrial zones, where the Tanger-Med port complexislocated. These industrial zones have achieved a positive development in the export and import operations, and the flow of investments and travelers, which will contribute to attracting more investments and population and thus the growth of urban and rural centers in the countryside western.

This economic development and urban expansion faces the problem of the dynamics of the natural environment, where the phenomenon of erosion and mass movements are active in mountain slopes, and floods in the banks of valleys, as a result of the interaction of a group of natural factors, such as; Fragile rock, severes lopes, important rainfall, and then human interventions, which cause an imbalance in the environment, as human pressure caused a decline in the area of the forest cover in the two regions, and the expansion of the area of the built-up area, and this was shown by a comparison between maps of surface dynamics between 1975 and 1990 and 2010 and 2021.

Keywords: El-Ksar Sghir, Ksar El-Majaz, dynamism, naturalenvironment, development, mountainous area.

مقدمة:

تشغل المناطق الجبلية بالمغرب 25% من مجموع مساحة التراب الوطني، ويقطن بما 21% من الساكنة الوطنية حسب الإحصاء العام للسكان والسكني سنة 2014 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017)، وتتميز بموارد وثروات متنوعة، مائية ونباتية وحيوانية، وتشكل مجالا لممارسة أنشطة تربية الماشية، والقنص والزراعة، حيث تتوفر على 35%من الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب (بوهلال عبد السلام 2016)، وتوفر أيضا إمكانية ممارسة النشاط المنجمي والسياحي والصناعة التقليدية، مما يجعلها أكثر مساهمة في التنمية على الصعيد الوطني. تشهد هذه المجالات تحولات سوسيواقتصادية متسارعة نتيجة لاهتمام الدولة بإنصاف وتنمية ورد الاعتبار للجبل، وتثمين موارده وإمكانياته، حيث تمت برمجة مشاريع تنموية كبرى لخلق مناطق اقتصادية تضاهي القطب الصناعي بين القنيطرة والدار البيضاء، فقامت بإنشاء ميناء طنجة المتوسطي بجماعتي القصر الصغير وقصر المجاز، والذي يساهم حاليا في حدوث تحولات متسارعة في المناطق المحيطة به (Planel s 2011)، خاصة الجماعتين التي يقع بمجالهما الترابي، حيث تم تعزيز وتوسيع الشبكة الطرقية والسكك الحديدية واستقطاب عدة استثمارات صناعية.

يشهد هذا المجال ديناميكية مجالية، تتمثل في نشاط التعرية الانتقائية والحركات الكتلية بالمنحدرات الجبلية (انزلاقات وانسياخات أرضية وتدفقات وحلية وانحيارات صخرية...)، وفيضان الأودية خلال الفترات الرطبة من السنة بالمنخفضات، بفعل تفاعل

مجلة التخطيط العمراني والمجالي ---------------- العدد الثاني عشر حزيران - يونيو 2022

خصائصها الطبومناخية والجيولوجية والتدخلات البشرية، وينتج عن هذه الديناميكية خسائر اقتصادية، ومادية وبشرية. يشهد الغطاء الغابوي أيضا ضغطا كبيرا بفعل نشاط الرعي وازدياد حاجيات الساكنة، من خشب التدفئة وإنتاج الفحم الخشبي خلال فترات البرد.

1-الإطار المنهجي للبحث:

* إشكالية البحث:

يشهد الوسط الطبيعي بالمجال الجبلي بين جماعتي قصر المجاز والقصر الصغير، دينامية متسارعة تتمثل في حدوث أخطار الفيضانات والحركات الكتلية، ونشاط عمليات التعرية بالمنحدرات الوعرة، نتيجة لعدة عوامل منها؛ حدوث تساقطات مطرية هامة وتعاقب لطبقات صخرية هشة (صلصال وحث وبليت وطين وشست...) والتدخلات البشرية المخلة بتوازن البيئة، مما يؤدي إلى ضياع التربة وتدهور الغطاء النباتي وتراجع خصوبة الأراضى الزراعية...، وبالتالي تفاقم ظاهرة هجرة السكان.

تحدث هذه الأخطار الطبيعية الدينامية السطحية في ظل اهتمام الدولة بتنمية أقاليم الشمال، حيث قامت بتوسيع الشبكة الطرقية والسكك الحديدية وأنشأت ميناء طنجة المتوسطي بمنطقتي القصر الصغير وقصر المجاز، ويرتبط هذا الميناء بعدة مناطق صناعية بأقاليم طنجة وتطوان والفحص أنجرة، لذلك كيف يمكن تحقيق التنمية البشرية في مجال جبلي يعرف دينامية مجالية متسارعة؟

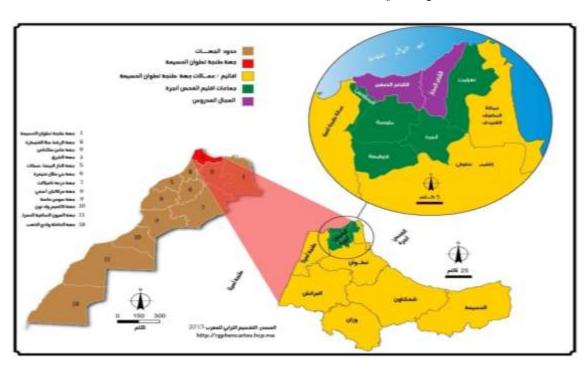
منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، عبر زيارة المجال المدروس، لملاحظة ووصف التطورات والتحولات السوسيواقتصادية، ومظاهر دينامية الوسط الطبيعي، وتم أخذ بعض الصور لمظاهر نشاط التعرية والحركات الكتلية بالمنحدرات. تم أيضا اعتماد المنهجين التاريخي والمقارن، بناء على العمل الخرائطي، حيث تم رصد تطور دينامية الوسط الطبيعي والمجال المبني من خلال المقارنة بين أربع سنوات، اعتمادا على صور الأقمار الصناعية لاندسات TM لسنتي 1975 و 1990 و TM سنة 2010 و سنة 2021.

2- موقع المجال المدروس:

تقع جماعتي القصر الصغير وقصر المجاز على مشارف الحدود الشمالية الغربية للملكة المغربية، ضمن النفوذ الترابي لإقليم الفحص أنجرة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (خريطة 1)، وتتسم هاتين الجماعتين بطابعهما التضارسي الجبلي، حيث يشكلان امتدادا لسلسلة

جبال الريف في الشمال، وهو المجال الذي تنخفض فيه الارتفاعات لأقل من 700 متر، بينما تصل إلى أكثر من 2000 متر بجبل تدغين بالريف الأوسط. كما يتميزان بخصائص المناخ المتوسطي، حيث يتصف الصيف بالحرارة والجفاف والشتاء بالرطوبة والبرودة.



خريطة 1: موقع جماعتي القصر الصغير والقصر المجاز بجهة طنجة تطوان الحسيمة.

3-تتميز جماعتى القصر الصغير والقصر المجاز بعدة خصائص محرضة على دينامية السطح:

3-1-صخارة هشة:

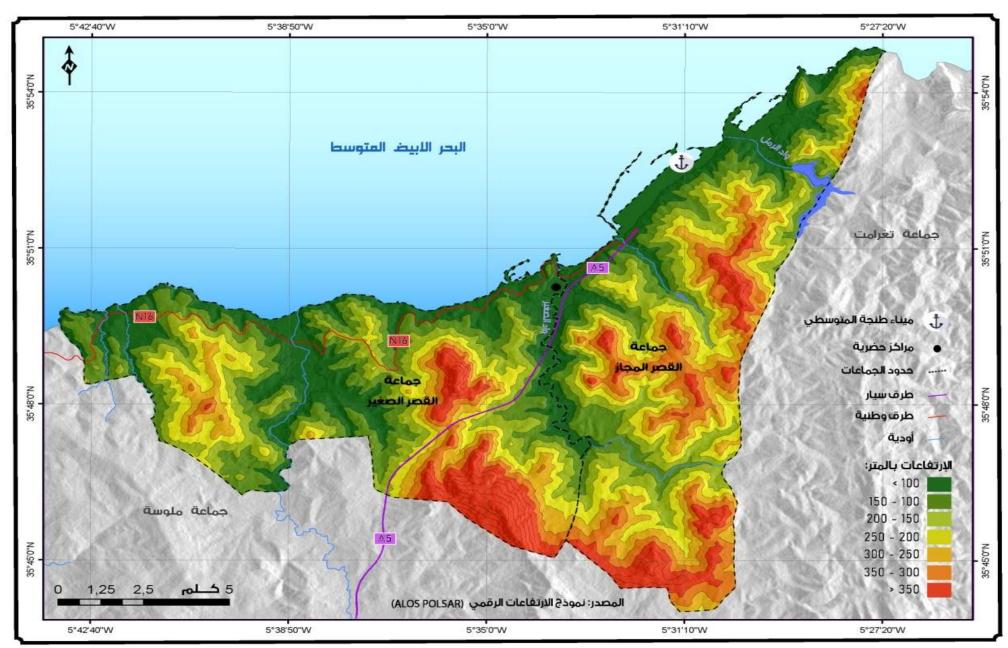
يتميز الجال الريفي بخصائص جيولوجية ألبية حديثة التكوين. حيث أفرزت الحركات الإلتوائية التي تعرض لها الجال الزمن الثاني والثالث بنيات معقدة مكونة من تراكمات سميكة ولزجة. فهو يتشكل أساسا من تكوينات دولومتية وكلسية، وأخرى طينية ومارنو – شيستية، إضافة إلى توضعات فليشية وشيستحثية والتي تشكل الأساس الصخري للجبال المتوسطية. يعتبر الجال الريفي أخدودا انطلق تكوينه منذ الزمن الثاني، وتلقى رواسب سميكة يغلب عليها الفليش. تعود الحركات إلى الميوسين الأوسط والأعلى حيث تقدمت إلى الجنوب فرشات من الفليش أو من الصلصال وتراكبت بعضها فوق بعض (عبد الله العوينة 1989). شهدت منطقتي قصر المجاز والقصر الصغير مجموعة من التطورات الجيومورفولوجية، بين الزمنين الثاني والثالث، حيث ترسبت مجموعة من التكوينات الصخرية (الصلصال، والشست والطين والحث والفليش والكلس...)، ويتصف أغلبها بالهشاشة وقابليته المرتفعة

للتأثر بالماء، لذلك غالبا ما تحدث الحركات الكتلية بالسفوح المكونة من هذه الصخارة. حدثت أيضا حوادث بنائية تتمثل في انخلاع وتراكب الطبقات الصخرية، وظهور فوالق وانثناءات شرقية/غربية، شمالية/شرقية وجنوبية/غربية.

2-3 انحدارات شدیدة:

يعتبر انحدار السطح من أبرز العوامل المساهمة في دينامية المناطق الجبلية، وتعتبر عتبة 30% حدا فاصلا بين حالة الاستقرار والدينامية (الفلاح بوشتى 2000)، ويتفاعل عامل الانحدار وهشاشة القاعدة الصخرية، وتدهور الغطاء النباتي والاستعمال غير المعقلن للتربة من طرف الإنسان، في تفاقم حدة التعرية والحركات الكتلية بالمنحدرات. تعد جبال الريف من أكثر المجالات المغربية عرضة لتدهور الأوساط الطبيعية، بحكم توفرها على بيئة تتصف بالهشاشة الطبيعية.

تتميز المنطقتين بمرتفعات لا تتجاوز 700 متر (خريطة 2)، ففي الجنوب الغربي نجد كدية الدردار 636 متر، وجبل صنيدق 575متر وكدية سيدي صالح 486 متر، وفي الشمال الغربي جبل الدور 409 متر وجبل تشكشوكة 359 متر، كما تتخلل المنطقة منخفضات ذات مساحات ضيقة بضفاف الأودية.



تتميز المنطقتين بانحدارات شديدة أكثر من 40%، والتي تمثل 11%من مساحة المجال المدروس، أما الانحدارات بين 20-40%، فتمثل 45.7%، والحفيفة أقل من 10%بضفاف الأودية وبعض المنخفضات، فتمثل 45.7% (جدول 1).

جدول 1: نسب الانحدارات بمنطقة القصر الصغير.

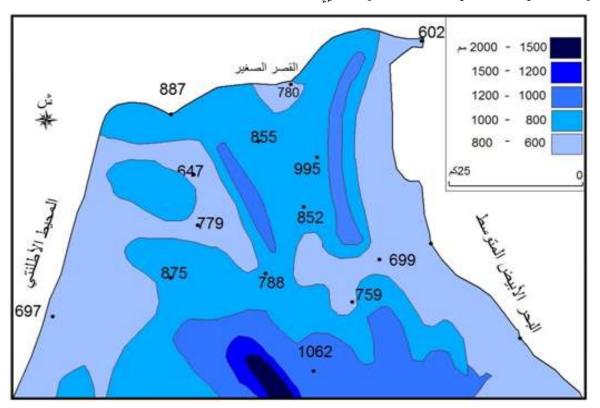
الانحدارات %	درجة الانحدار	نسبتها بالمجال %
10-5	خفیف	5.5
20–10	متوسط	37.8
40–20	شدید	45.7
أكثر من 40	شدید جدا	11

3-3-تساقطات مطرية هامة تساهم في تشبع الصخارة.

يعتبر العامل المناخي عنصرا أساسيا في دينامية الوسط الطبيعي، حيث يساهم في تطور أشكال التعرية والنقل الكتلي، وتشكل التساقطات المطرية أهم عامل محرض على حدوث هذه الدينامية، لأنها تؤدي إلى تشبع المنحدرات، فتتحول الصخارة من الحالة الصلبة إلى اللدنة ثم السائلة. لدراسة هذا العامل، تم الاعتماد على الإحصائيات الخاصة بمحطة الأرصاد الجوية بمنطقة طنجة، نظرا لقربها من منطقتي القصر الصغير وقصر المجاز، وعدم توفر محطة للأرصاد الجوية بمجال الدراسة.

تبين أن مجال الدراسة يتلقى متوسطات سنوية للتساقطات المطرية، تتجاوز 750 مم/سنة (خريطة 3)، ومعلوم أن التساقطات بالمناخ المتوسطي، تتميز بتركزها في فترات وجيزة، ففي الفترة ما بين 13 إلى 31 يناير من 2009م بلغ متوسط التساقطات بالمناخ المتوسطي، ومن 3 إلى 22 فبراير من سنة 2010، بلغ المتوسط حوالي 167.7 مم (محطة الأرصاد الجوية الوطنية)، مما يؤدي إلى تشبع الصخارة، وحدوث مجموعة من الظواهر الطبيعية مثل؛ الفيضانات والحركات الكتلية ونشاط التعرية بالمنحدرات، مع العلم

أن 20% من الأمطار العنيفة هي المسؤولة على 80% من التعرية بالمناطق الجبلية (الميلود شاكر 2002)، وتعتبر الفترات الرطبة لسنة 26-1963 الأكثر دينامية سطحية بسبب التساقطات المطرية المهمة (Millies-Lacroix A 1968)



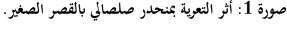
خريطة 3: المتوسطات السنوية للتساقطات بالريف الغربي.

Source: Chaouki A 1991.

4-تتمثل دينامية الوسط الطبيعي في نشاط التعرية والحركات الكتلية والفيضانات.

تتعرض المنحدرات لدينامية سطحية شديدة، تتمثل في نشاط التعرية،حيث تظهر خذات يختلف عمقها حسب درجة هشاشة الصخارة وشدة انحدار السطح (صورة 1) وغزارة التساقطات المطرية، والتدخل البشري المتمثل في سيادة طرق الحرث التقليدية لممارسة النشاط الزراعي، ثم التوسع العمراني على حساب الأراضي الغابوية، مما يجعلها عرضة لضياع كميات كبيرة من الأتربة. تعتبر النسب المقدمة حول التعرية بالريف كبيرة جدا، بالمقارنة مع مناطق أخرى، حيث تخلف التعرية الغشائية سيولا تقدر ب 54 طن/هكتار/سنة (الفلاح بوشتي 2000)، مع العلم أن جبال الريف لا تمثل سوى 6% من مساحة المملكة، إلا أنها تساهم ب 60% من حجم الأتربة المفقودة على المستوى الوطني (الميلود شاكر 2002).

تعتبر مناطق الفحص أنجرة، وطنجة وتطوان بحكم انتمائهم للريف الغربي مجالات غير مستقر، حيث تنشط بما التعرية المائية بشكل كبير. وتتراوح كميات الرواسب التي تجرفها المياه بأحواض طنجة ما بين 800 و3100 طن/كلم 2 /السنة ، أما تطوان ما بين www.geo-) طن/كلم 2 /السنة ، فيما اللكوس ما بين 1146 و3905 طن/كلم 2 /السنة ، فيما اللكوس ما بين .(kelaa.blogspot.com/2014/10/blog-post_27.html

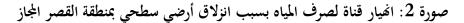




المصدر: زيارة ميدانية يوم 07-07-2011.

تتحكم استعمالات التربة وتقنيات الحرث في طول فترة التبلل أو قصرها، ففي الأتربة المحروثة يصل متوسط فترة التبلل إلى حوالي 4 دقائق، وهو ما يوافق 5.3 مم من المياه المتساقطة، وتتراجع هذه المدة فوق الأراضي الراقدة بحيث ينطلق السيلان فوقها منذ الدقيقة الثانية للتجربة (فالح على و الصديقي عبد الحميد 2008).

ينتج عن ازدياد تشبع الصخارة بالماء، حدوث خطر الحركات الكتلية، حيث تنتقل كميات كبيرة من التكوينات الفتاتية والصخرية من عالية المنحدر نحو السافلة (صورة 2)، وتعتبر المنحدرات الصلصالية والطينية... الأكثر دينامية، حيث يتراكم فوقها تكوينات فتاتية وتظهر فوقها تشوهات سطحية، كما تتميز بوجود منخفضات صغيرة، تتحول إلى ضايات أو خزانات مائية في فصل الشتاء (El Gharbaoui A 1981)، مما يساهم في استمرار تشبعها بالماء.





المصدر: زيارة ميدانية يوم 07-07-2011.

شهدت جماعة القصر الصغير، يوم 05 مارس 2021 فيضان واد القصر الصغير (صورة 3)، نتيجة لحدوث تساقطات مطرية هامة جدا، مما أدى إلى خسائر مادية، تمثلت في؛ غمر مجموعة من المساكن، والتي تم بناؤها في مجرى الواد، وغمر بعض الأراضي الزراعية، والأوراش الصناعية والمحالات التجارية، والطرق والقناطر، كما انقطعت الطريق الإقليمية رقم 4701 الرابطة بين القصر الصغير وتطوان عبر الخميس أنجرة.

صورة 3: فيضان واد القصر الصغير في مارس 2021.



Source: www.akhbarona.com/society/321813.html

5-دينامية الغطاء النباتي والمجال المبنى بالقصر الصغير وقصر المجاز.

يشهد الغطاء النباتي بالمغرب تدهورا وتراجعا، بسب توالي سنوات الجفاف، وتزايد الضغط البشري على الوسط الطبيعي، حيث يقوم الإنسان باجتثاث مساحات من الغطاء الغابوي، لتوسيع المساحات الزراعية وبناء المساكن والمرافق العمومية والخدماتية، ويشهد مجال القصر الصغير وقصر المجاز تدهورا لوسطه الطبيعي (خرائط رقم 4 و 5 و 6 و 7)، حيث تراجعت مساحة الغطاء النباتي الكثيف من 5022 هكتار سنة 1975 إلى 4283 هكتار سنة 2021، كما تراجعت مساحة الغطاء النباتي المتفرق من 6342 هكتار سنة 1975 إلى 5106 سنة 2021، ويرجع ذلك إلى ازدياد عدد السكان، حيث انتقل عددهم من 19944 نسمة سنة 2004 إلى 22479 سنة 2014، وبالتالي زيادة مساحة المجال المبني من 121 هكتار سنة 1975 إلى 1560 هكتار سنة 2021 (جدول رقم 2).

جدول 2: تطور استعمال التربة والتطور العام (%) بين 1975 و 2021.

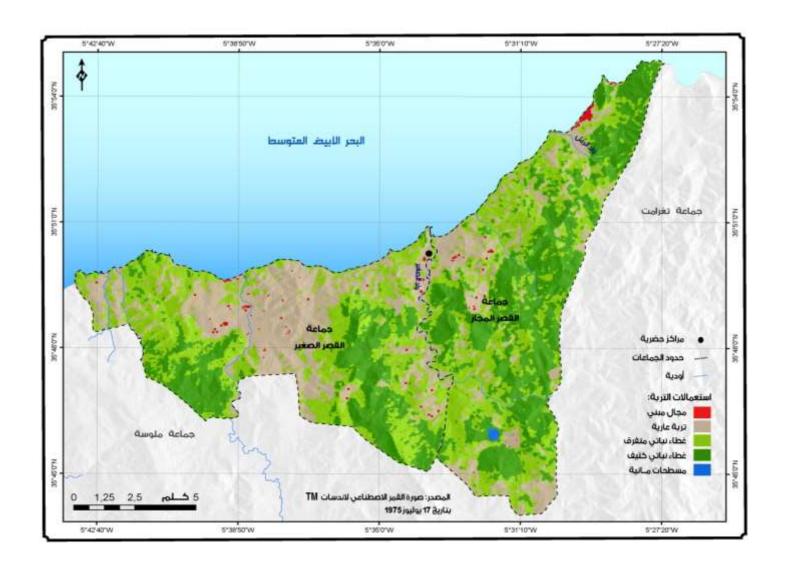
النطور العام (%)			تطور المساحة بالهكتار العام (%)					
النطور بين 2010 و 2021(%)	النطور بين 1990 و 2010(%)	النطور بين 1975 و 1990(%)	2021	2010	1990	1975	استعمالات الترية	الجماعة
20	129	369	1560	1300	568	121	مجال مبني	القصر
-5	-31	43	1880	1970	2864	2000	تربة عاربة	المجاز
12	2	-39	2350	2100	2068	3404	غطاء نبائي متفرق	
-13	-3	0	2783	3200	3300	3300	غطاء نبائي كثيف]
-1	0	-100	227	230	0	55	مسطحات مائية	
36	54	598	1400	1030	670	96	مجال مبني	القصر
-14	-39	47	3100	3600	5886	4000	تربة عاربة	الصغير
53	81	-66	2756	1806	1000	2938	غطاء نبائي متفرق	
-35	93	-30	1500	2320	1200	1722	غطاء نبائي كثيف	
0	0	0	0	0	0	0	مسطحات مائية	

المصدر: صور الأقمار الاصطناعية لاندسات لسنوات 1975 و1990 و2010 و2021.

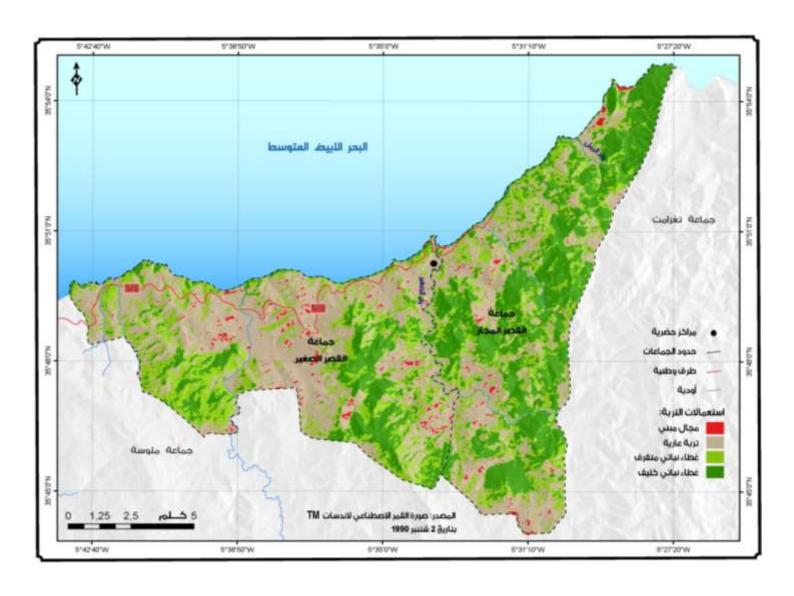
يساهم ازدياد السكان أيضا في الضغط على الغطاء الغابوي، لتوسيع مساحة الأراضي الزراعية، واستغلال الموارد الطبيعية (تربة، نبات وماء)، ويظهر أثر هذا الضغط السكابي في حدوث خلل بيئي بها، لأن السطح يفقد أهم عنصر يساهم في ثباته واستقراره

وهو الغطاء الغابوي، كما يؤدي تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية، وما يرافقها من خلل في انتظام التساقطات وتركزها في الزمن والمكان في تسارع دينامية السطح.

خريطة 4: دينامية السطح بالقصر الصغير وقصر المجال سنة 1975.

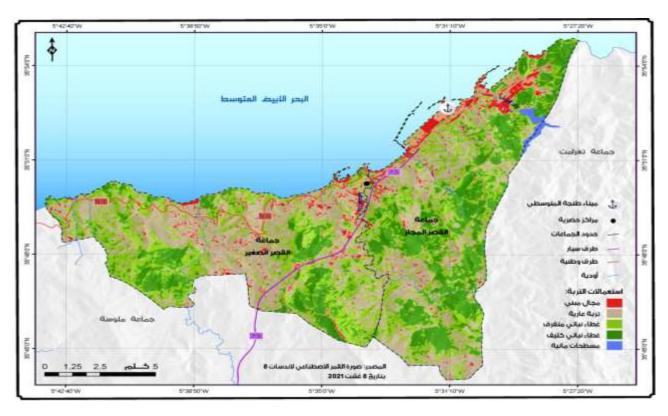


خريطة رقم 5: دينامية السطح بالقصر الصغير وقصر المجال سنة 1990





خريطة رقم 6: دينامية السطح بالقصر الصغير وقصر المجال سنة 201



خريطة رقم 7: دينامية السطح بالقصر الصغير وقصر المجال سنة 2021

6-تطور اقتصادي في مجال جبلي يطرح عدة تحديات طبيعية.

تعتبر التنمية البشرية من الرهانات الجوهرية للحكومات التي تعاقبت على تسيير الشأن العام بالمغرب، وخصوصا بالمجالات القروية والجبلية الهشة، مثل منطقتي القصر الصغير وقصر المجاز، حيث قامت بإنشاء ميناء طنجة المتوسطي، وتوسيع الشبكة الطرقية والسكك الحديدية، مما مكن من جذب مجموعة من الاستثمارات الاقتصادية نظرا لانفتاحه على الواجهة البحرية للبحر الأبيض المتوسط، فتشكلت المناطق الصناعية طنجة المتوسط، التي تبلغ مساحتها حوالي 50 كم2، وتتشكل من؛ طنجة المنطقة الحرة، وطنجة أوتوموتيف سيتي وتطوان بارك وتطوان شور، ومنطقة التجارة الحرة للخدمات اللوجستية ومنطقة رونو طنجة المتوسط (صورة 4). وتتركز هذه المناطق حول المجمع المينائي، حيث يتم استثمار هذه المساحة تدريجياً ووفقاً لأفضل المعايير العالمية، في بناء مجمعات صناعية ولوجستية وخدمات مندمجة في الميناء وتدار بنظام الشباك الواحد (www.tangermed.ma/ar/gpi/) صورة 4: المناطق الصناعية بطنجة المتوسط



المصدر: (طنجة المتوسط 2019)

يتضمن هذا القطب التنافسي اليوم حوالي 1000 شركة عاملة، موجهة للتصدير، وأكثر من 80000 وظيفة تقوم بشكل أساسي على الأنشطة الصناعية واللوجستية، وتدار من قبل هيئات دولية عاملة في قطاعات الملاحة الجوية، والسيارات، وصناعة الملابس، والخدمات اللوجستية، والإلكترونية.

يمتد المركب المينائي على مساحة 1000 هكتار (/www.tangermed.ma/ar/pole-portuaire)، ويضم؛ميناء طنجة المتوسط 1 الذي يضم بدوره محطّتين للحاويات ومحطة السكك الحديدية ومحطة المحروقات ومحطة السلع المتنوعة ومحطة السيارات، وميناء طنجة المتوسط للركاب و الشاحنات ذو الأرصفة المخصّصة لركوب المسافرين وصعود شاحنات النقل الدولي، ونقاط التنظيم، ومحطة الركاب، وميناء طنجة المتوسط 2 الذي يحتوي على محطتين للحاويات، والمركز المينائي طنجة المتوسط والمنطقة الحرة اللوجستية (طنجة المتوسط 2018). حققت الأنشطة الميناء والمناطق الصناعية واللوجستية تطورا إيجابيا (جدول رقم 3) بفضل تدفق عمليات الاستيراد والتصدير والاستثمارات وتدفق المسافرين ونشاط الحاويات. ومن المحتمل أن تجذب هذه المناطق الصناعية، استثمارات أجنبية كبرى ويدا عاملة، مما سيؤدي إلى نمو وتوسع المراكز الحضرية والقروية، لتلبية حاجيات السكان من السكن والمرافق العمومية والخدماتية.

جدول 3: تطور الأنشطة المينائية والمناطق الصناعية واللوجستية سنة 2019 بالمقارنة مع 2018.

التطور بالمقارنة مع 2018 (%)	2019	الأنشطة المينائية
+4	328	قيمة تدفقات الاستيراد/التصدير
+24	65895539	الحجم الإجمالي للبضائع (طن)
+38	4801713	عدد الحاويات
+5	500465	السيارات
+9	357214	شاحنات النقل الدولي
-1	2775402	حركة المسافرين
+2	258340	المواد الصلبة السائبة

المصدر: (طنجة المتوسط 2019)

عدد السفن	14305	+7
أنشطة المناطق الصناعية واللوجستية	2019	التطور بالمقارنة مع 2018 (%)
استثمارات القطاع الخاص	5.1 مليار درهم	
عمليات التصدير الصناعي	85 مليار درهم	+6
خلق مناصب للشغل	11570	+86
التدفقات اللوجستية الصناعية	304224	+8

تقع المناطق الصناعية طنجة المتوسط بمجال جبلي صعب، يعيق تنقل السكان نحو مقرات العمل والمرافق العمومية والخدماتية، كما تتفاقم بهذا المجال أخطار الفيضانات بضفاف المجاري المائية، والحركات الكتلية ونشاط التعرية بالمنحدرات، مما يتسبب في ضياع وتدهور الموارد الطبيعية، وبالتالي فنمو وتوسع المراكز الحضرية والقروية، يستدعي ضرورة تدبير هذه التحديات والأخطار الطبيعية، لتوجيه توسع العمران نحو المجالات الآمنة والمستقرة.

خاتمة:

تحتم الدولة المغربية بتنمية المناطق الجبلية بالريف، فأنشأت المناطق الصناعية طنجة المتوسط، والتي ترتبط بالمركب المينائي طنجة المتوسطي بمنطقتي القصر الصغير والقصر المجاز، والذي يربط الرواج التجاري بين دول إفريقيا وأوربا والأمريكيتين، وقد حققت هذه المناطق الصناعية نتائج إيجابية اعتمادا على إحصائيات سنتي 2018و 2019. تقع المناطق الصناعية طنجة المتوسط بمجال جبلي، تحدث به عدة أشكال من الدينامية السطحية، وتتمثل في نشاط التعرية والحركات الكتلية، بسبب تأثر الصخارة الهشة بغزارة التساقطات المطرية، وينتج عنها ضياع التربة من الأراضي الزراعية، وحدوث تشققات بالغة الخطورة بالبنايات التي شيدت بالمنحدرات الشديدة، كما تشهد المنطقتين حدوث فيضانات للأودية خلال الفترات الرطبة من السنة، مما يؤدي إلى تدهور وضياع الموارد الطبيعية، وغمر المنازل التي شيدت بالضفاف، وبالتالي فمستقبل النمو العمراني والتطور الاقتصادي، يرتبط بمدى قدرة الفاعلين على مواجهة دينامية الوسط الطبيعي.

لائحة المراجع والمصادر:

*الفلاح بوشتي 2000. حركات السفوح والمخاطر المرتبطة بها في الريف الأوسط ، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 325 ص.

*المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017. التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية، تقرير، إحالة رقم 21، 128 ص

*الميلود شاكر 2002. تدهور الأراضي بالأوساط المغربية، حال وآفاق البحث الجغرافي، مجلة جغرافية المغرب، مجلد 20، السلسلة الجديدة، العدد 1-2، ص 47-50

*بوهلال عبد السلام 2016. الجبال المغربية ورهانات التنمية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ع 5،ص 9-18.

*طنجة المتوسط 2019. التقرير السنوي، 194 ص.

*طنجة المتوسط 2018. تقرير عن الأنشطة لعام 2018، 194 ص.

*عبد الله العوينة 1989، أرض المغرب، معلمة المغرب الجزء الأول.

*فالح على و الصديقي عبد الحميد 2008. دراسة سلوك النفاذية والسيلان لبعض أتربة مقدمة الريف الأوسط من خلال التقليد المطرى، قضايا بيئية بجبال الريف المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان المغرب، الطبعة الأولى، ص 25-43.

- * Chaouki A 1991. Les mouvements de terrain et les risques associés, thèse de doctorat de l'université louis pasteur de Strasbourg, 2011 p.
- *El Gharbaoui A 1981. La terre et l'homme dans la péninsule Tangitane, thèse de doctorat d'Etat, université Mohammed X, faculté de lettre et des sciences humaines Rabat, 439 p.
- *Millies-Lacroix A 1968. Les glissements de terrains, présentation d'une carte prévisionnelle des mouvements de masse dans le rif (Maroc septentrional), rap inédit, Segm -27, dir. Min. géol, Rabat, PP 45-53
- *Planel s 2011. Mobilisations sociales et politiques : les sociétés en mouvements, revue tiers monde, pp 189-206.

^{*}www.akhbarona.com/society/321813.html

^{*} www.geo-kelaa.blogspot.com/2014/10/blog-post_27.html

^{*}www.tangermed.ma/ar/gpi/

^{*}www.tangermed.ma/ar/pole-portuaire/

من الهامش إلى إعادة التهميش: سؤال سياسة الاندماج الاجتماعي وامتصاص الظاهرة الإجرامية دراسة سوسيولوجية للأحياء المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي حي مرجان III (السكني) بمدينة مكناس، أنموذجا.

From the margins to re-marginalization: the question of social integration policy and the absorption of the criminal phenomenon

A sociological study of the neighborhoods, benefiting from the state's policy to eliminate shanty houses, Marjane III (Assoukna) neighborhood in the city of Meknes, as a model.

الباحث الوالي عبد الغفور

أستاذ باحث، حاصل على شهادة الدكتوراة في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. أستاذ مادة الفلسفة، السلك الثانوي التأهيلي، الأكاديمية الجهوية لجهة فاس مكناس. المغرب. abdelghafour_louali@hotmail.com

ملخص:

من خلال دراسة ميدانية أجريناها على أحياء سكنية بمدينة مكناس، كانت موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي، فهدف من خلالها الكشف عن مدى نجاعة السياسات والاستراتيجيات التي تنهجها الدولة في قطاع الاسكان، لتحقيق سياسة إدماجية وامتصاص لبعض الظواهر الاجتماعية المرضية، ومنها السلوكات المنحرفة والاجرامية. لهذا، وتحقيقا لهذا الهدف، اعتمدنا على المقاربة الكيفية، عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة، مع عينة قصدية من ساكنة حي مرجان III (السكني)، كنموذج للأحياء مجال استقبال ساكنة دور الصفيح المنتشرة بالمدينة، في إطار سياستي إعادة التوطين والإسكان.

خلصت الدراسة، إلى تمكن عدد مهم من السكان الصفيحيين من الانتقال فعلا إلى مساكن من الاسمنت؛ لم تراع في معظمها الأبعاد النفسية والاجتماعية لتحقيق فعل سكن مريح، محافظة بذلك على ثقافتها الهامشية والمنحرفة. لتجد نفسها جنبا إلى جنب أسر أخرى، قادمة من مناطق مختلفة، عن طريق الهجرة (القروية، الحضرية والبيحضرية)، جذبتها الفرص العقارية التي يوفرها الحي، أو مشاركتها في بناء بقع أرضية في ملكية الأسر المستفيدة، بل وأحيانا تفويتها لهم، في إطار **عملية التفويت**. كل هذا، سيجعل من حي مرجان السكني حيا غير متجانس لتعدد الانتماءات الجغرافية و العرقية فيه. ما سيجعله مجالا للصراع وآلية من آليات التهميش وإعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي الحضري، بدل تحقيق الاندماج الاجتماعي للأسر الوافدة إليه، والتي سيتم عبرها توسيع قاعدة المنحرفين والجانحين، وفق ما جاءت به كل من النظريتين السوسيولوجيتين؛ صراع الثقافات، والمخالطة الفارقية.

الكلمات المفاتيح: الاندماج الاجتماعي، إعادة التوطين، الانحراف، مرجان السكني، المخالطة الفارقية، صراع الثقافات.

Abstract

Through a field study we conducted on residential neighborhoods in the city of Meknes, it was the subject of the state's policy to eliminate shanty houses, Through which we aim to reveal the extent of the effectiveness of the policies and strategies pursued by the state in the housing sector, in order to achieve an integrative policy and Absorption of some pathological social phenomena, including deviant and criminal behaviors. For this, and to achieve this goal, we relied on a qualitative approach, by conducting a number of semi-directed interviews, with an intentional sample of the residents of Marjane III (Assoukna) neighborhood, as a model for the neighborhoods to receive the residents of shanty houses, scattered in the city of Meknes, within the framework of the resettlement and housing policies.

The study concluded that a significant number of slum dwellers were able to actually move to cement housing; For the most part, psychological and social dimensions were not taken into account in order to achieve an act of comfortable accommodation. Preserving its marginal, and deviant culture. To find themselves alongside other families, coming from different regions. Either through migration (rural and urban), attracted by the real estate opportunities provided by the neighborhood, or the contribution of some of them to the construction of a common house with some

beneficiary families, and sometimes even missing part of the latter for its spots for the benefit of the first category, within the framework of the process of giving up Sliding. All this will make the residential neighborhood of Marjan a heterogeneous neighborhood due to the multiplicity of geographical and ethnic affiliations in it, which will make it an area of conflict and a mechanism of marginalization and the reproduction of urban social exclusion, instead of achieving social integration for the families arriving in it, through which the base of deviants and delinquents will be expanded. According to each of the two sociological theories; **The cultures conflict**, and **The differential association**.

Keywords: social integration, resettlement, deviation, Marjane Assoukna, cultures conflict, The differential association.

مقدمة:

خصصت الدولة في عدد كبير من المدن المغربية مجموعة من الأحياء السكنية لاستقبال ساكنة دور الصفيح التي كانت منتشرة في أرجائها بعد ما تم هدم مساكنها، وهي العملية التي تسعى من خلالها القضاء على السكن الصفيحي وإزالته من المشهد الحضري؛ سواء من خلال سياسة إعادة التوطين، والتي تحدف إلى نقل الساكنة الصفيحية إلى تجزيئات جديدة، مجهزة ومهيئة، أو في طور تعيئة تدريجية. أو من خلال إعادة الإسكان، والتي تروم منح هذه الساكنة شقة أو مسكنا في طور بنائه البدئي، في تجزئة معينة.

تعتبر مدينة مكناس واحدة من المدن التي عرفت انتشار عدد مهم من الأحياء الصفيحية، بل ومنها الضخمة (كبرج مولاي عمر، سيدي بابا، وكاريان السعيدية)، إلى جانب مجموعة من الجيوب الصفيحية الأخرى المنتشرة على مستوى المدينة. هذه الأخيرة التي أضحت مختبرا حقيقيا لمحاولة امتصاص الظاهرة الصفيحية على أرض الواقع. وهو ما جعل ساكنة دور الصفيح تستفيد من عدة برامج، منها؛ برنامج التنمية الحضرية (P.D.U) في سبعينيات القرن الماضي، كأحد تجليات سياسة إعادة الهيكلة

والتأهيل. ومشروع "مدينة مرجان" بتسعينيات القرن الماضي، فمدن بدون صفيح" (V.S.B)، الذي عرف انطلاقته على المستوى الوطني سنة 2004⁽⁸⁾، من خلال آليتي إعادة التوطين وإعادة الإسكان.

لقد تم تنفيذ مشروع "مدينة مرجان" على مستوى النسيج المكناسي بعد خطاب للملك الراحل الحسن الثاني سنة $ext{III}$ ، $ext{III}$ ، مساحة تقارب $ext{255}$ هكتارا، موزعة على منطقتين $ext{(}^0$ ؛ المنطقة «السابعة» والتي تضم أحياء: مرجانا (السكني) و \mathbf{VI} . ومنطقة « سيدي بوزكري» التي تضم حيى مرجان \mathbf{VI} و $\mathbf{V}^{(10)}$. وهو المشروع الذي كان يطمح حسب مصمميه إلى حل نمائي لمشكلة السكن غير اللائق، وإنعاش السوق العقارية بأراضي ووحدات سكنية في متناول جميع الشرائح الاجتماعية. هكذا، اعتمدت السلطات العامة على منهجية جديدة مستمدة من تجربة برنامج التنمية الحضرية $(\mathbf{P}.\mathbf{D}.\mathbf{U})$ لمأسسة هذا المشروع، وهي منهجية جد مختلفة عن سابقتها، ترتكز حول ثلاثة محاور تهم؛ التدبير والتمويل ثم طريقة التدخل.

على مستوى طريقة التدخل، فقد تم الانتقال من إعادة الهيكلة والتأهيل إلى تبني أسلوب إعادة التوطين

"Recasement" ، وهو الأسلوب الذي يرتكز على تخصيص بقع مجهزة للساكنة الصفيحية من جهة، وتوسيع العمليات الإدماجة التي لا تهم فقط الفئة السالفة الذكر(11). من هذا المنطلق، تم توفير قطع أرضية بأثمنة مناسبة، لفائدة عدد من ساكنة

⁸⁻ استجابة وبشكل خاص للمخاوف الأمنية، لارتباطه المباشر بما أصبح يعرف بأحداث تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، ذكرته:

⁻ Lamia Zaki. Montée en puissance des mobilisations dans les bidonvilles et transformation de l'action publique au Maroc : de l'ouverture des années 1990 au printemps arabe. Quartier informels d'un monde arabe en transition. Réflexions et perspectives pour l'action urbaine. Conférence and Sémmaires N°7 département de la recherche de L'A.F.D Juin 2013, p.39.

⁹⁻ Mechkouri Abdessalem et autres, Rapport final d'évaluation des politiques publiques en matière de résorption de l'habitat insalubre, Le cas de Meknès. Groupe de Recherche : Géographie, Société et Aménagement (GRGSA), Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Meknès (FLSH), 2011, P. 53.

^(*) تختلف مساحات هذه الأحياء السكنية، حيث أن حي مرجان I يشغل أكبر مساحة ب%38.8، يليه حي مرجان II بأشطره الثلاثة، بنسبة % 26.8، بينما يحتل حي مرجان III موضوع الدراسة نسبة لا بأس بما تقدر ب%23.1 من مجموع مساحة المشروع، في حين خصص أقل من 11.5% من هذه المساحة لمجموع باقي الأحياء الأخرى. (Source: ANHI de Meknès).

¹⁰⁻ تختلف مساحات هذه الأحياء السكنية، حيث أن حي مرجانI يشغل أكبر مساحة ب%38.8، يليه حي مرجانII بأشطره الثلاثة، بنسبة % 26.8، بينما يحتل حي مرجان III موضوع الدراسة نسبة لا بأس بما تقدر ب%23.1 من مجموع مساحة المشروع، في حين خصص أقل من 11.5% من هذه المساحة لمجموع باقي الأحياء الأخرى.(Source: ANHI de Meknès).

^{11-.} Mechkouri Abdessalem et autres, Rapport final d'évaluation des politiques publiques en matière de résorption de l'habitat insalubre, Le cas de Meknès. Groupe de Recherche : Géographie, Société et Aménagement (GRGSA), Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Meknès (FLSH), 2011. P. 53.

الأحياء الصفيحية الموزعة على أكثر من 18 جيبا صفيحيا، من جهة. وكذا لفائدة تلك القادمة من البؤر التي فشلت فيها سياسة إعادة الهيكلة ، من جهة ثانية.

أما على مستوى التدبير؛ تم الاعتماد على التدبير المفوض، من خلال إقحام المؤسسات العامة ذات الاستقلال المالي وعلى رأسها؛ الوكالة الوطنية لمكافحة السكن غير اللائق (ANHI)⁽²⁾. بينما على مستوى التمويل؛ فقد تم الانتقال من الوضعية التي كانت فيها مشاركة الميزانية العامة للدولة أكبر، نحو مبدأ قائم على مساهمة المستفيدين من جهة، ونظام الموازنة "Péréquation" المطبق على مختلف العروض السكنية المقدمة (بقع اقتصادية، شقق في عمارات...) (13) من جهة ثانية. هذا النظام، يرمي إلى تحقيق هدف مزدوج؛ أولا التخفيف من تكاليف عملية إعادة إسكان الصفيحيين، وثانيا عرض مجموعة من المنتجات السكنية المخصصة لمختلف الطبقات الاجتماعية بأسعار خارج المنافسة في سوق العقار. لقد كان لهذه الاختيارات بُعد نظر مهم يميز مشروع مدينة مرجان في السكن؛ فهو من ناحية، سيمكن عددا من الأسر الصفيحية من الاستفادة من بقع لإعادة توطينها. ومن ناحية ثانية، سيوفر منتوجات عقارية لغير الصفيحيين (بقعا ومساكن اقتصادية (شقق في عمارات))، إلى جانب تخصيص مساحة لمجموعة من المرافق والتجهيزات الأساسية. هكذا، سنكون أمام انفتاح على مختلف الشرائح الاجتماعية الانجتماعية الشيء الذي سيضعنا أمام إشكالية مهمة تم تناولها من طرف العديد من السوسيولوجيين، ألا وهي مسألة الاندماج الاجتماعية الاجتماعية المنوعية الذي سيضعنا أمام إشكالية مهمة تم تناولها من طرف العديد من السوسيولوجيين، ألا وهي مسألة الاندماج الاجتماعي "La Mixité Sociale".

غالبا ما يطرح لفظ الاندماج مقابل مجموعة من المفاهيم الأخرى؛ كاللاإندماج، الأنوميا أو الاختلال، الإقصاء، الإجرام والانحراف، الانفصال، التشتت، التمرد، الاستيلاب، والتمييز أو العنصرية وعدم الانتساب⁽¹⁴⁾. هي تقابلات لا تجعل من المفهوم قابلا للفهم، خصوصا وأن الاختيار بين هذه الألفاظ يرتبط غالبا بالأفكار السائدة والنقاشات العمومية أكثر منه بمنطق المعرفة (15). بينما يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي الذي ينشأ داخل كل مجتمع وداخل كل جماعة، إلى تلك العملية التي يتكيف من خلالها

^{12-.} Mechkouri et al, Ibid., p.55.

^{13-.} Mechkouri et al, Ibid. Même page.

¹⁴⁻ ورد عند فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديموقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، Dominique Schnapper, Qu'est ce que l'intégration? P11.

¹⁵⁻ بوخريص، المرجع السابق، ص 6.

الفرد أو الجماعة، عبر تبني النسق السائد في الوسط الجديد، والتفاعل مع المحيط الاجتماعي الجديد، وتكوين شبكة علاقات جديدة، بل واكتساب مختلف السلوكات السائدة في هذا الوسط (16) ، بعدف انتقالهم من حالة النزاعية والمواجهة والصراع إلى حالة من التآلف والتساكن والتعايش؛ حيث يتنازل كل منهم عن النقاط التي هي محل اختلاف وتعارض، بغرض تحقيق تقارب وانسجام⁽¹⁷⁾، بل وأيضا تحقيق نوع من التوازن، على اعتبار أن الاندماج هو العنصر الفاعل في استمرار المجتمعات وفي خلق تلك الحالة من التوازن، وإذا ما حدث العكس فإنه يؤدي إلى حدوث خلل واضطراب يؤثر على الوحدات الاجتماعية، التي بدورها تؤثر على المجتمع ككل (18) في حين أن سياسات الاندماج "Politiques d'integration"، يقصد بما مجموع االتدابير المتخذة من طرف الدولة من أجل بلورة إرادة سياسية وتطبيقها في مجالات اندماج المهاجرين (19). هنا، كان من حقنا التساؤل حول مدى نجاح هذه السياسة من داخل حي مرجان III (السكني)، على اعتبار أن جل الفئات القادمة نحوه هي بمثابة فئة مهاجرة، إما عن طريق؟ الهجرة القروية (القادمة من العالم القروي)، أو الهجرة الحضرية (القادمة من أوساط حضرية من مدن مختلفة) والبيحضرية؛ هذه الأخيرة، نعني بما حركية الحضريين بين أحياء نفس المدينة، سواء كانت من الصفيح أو غيرها. وهي الهجرة التي سبق وأن نبه إليها الدكتور بوشنفاتي بوزيان في إحدى دراساته (20)، حيث دعا من خلالها الدارسين إلى إنجاز بحوث على مختلف المستويات لإبراز أهمية هذه الظاهرة وحجمها، وما يرتبط بما من أسباب، وما ينتج عنها من آثار. خصوصا ما تنتجه عملية التأثير والتأثر، والتي قد تحدث بين الوافدين من مجالات مختلفة. لذا، حاولنا من خلالها أن نعالج جانبا من جوانبها، والمتعلق أساسا بثقافة التهميش، الانحراف والجريمة، وكيف يمكن للسلوكات المميزة لهذه الثقافة أو تلك أن تنتشر أو تضمحل حسب قوة الثقافة السائدة. من هنا، هدفنا إلى تشخيص سياسة الاندماج الاجتماعي ووضعها على المحك، بمعنى محاولة الاجابة على سؤال: هل نجحت الدولة فعلا

¹⁶⁻ عباس عمر، اشبودان العربي، إشكالية اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري، الواقع والمسار، مجلة آفاق علمية، المجلد: 12، العدد: 5، سنة 2020، ص 109.

¹⁷⁻ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص،251.

¹⁸⁻ عباس، اشبودان، المرجع السابق، ص،111.

¹⁹⁻ بوخريص، المرجع السابق، ص 7.

²⁰⁻ بوزيان بوشنفاتي، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار، الطبعة الأولى،1988.

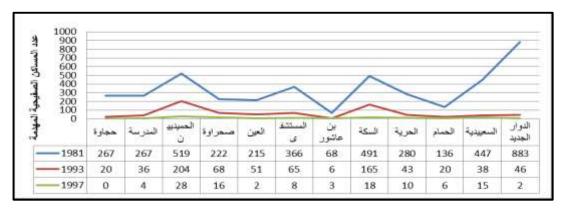
في تحقيق هذه السياسة، خصوصا على مستوى سلوك قاطنة هذا الحي السكني، أم أن الواقع يعكس ذلك؟، استنادا إلى الإطار النظري الذي جاءت به كل من النظريتين السوسيولوجيتين؛ صراع الثقافات، والمخالطة الفارقية. لتحقيق ذلك، اعتمدنا على تبنّ منهجي كيفي، وذلك عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة مع عينة قصدية من ساكنة حي "مرجان III (السكني)، لكونه من بين الأحياء التي تندرج ضمن مشروع مدينة مرجان، أحد مناطق استقبال ساكنة دور الصفيح المندرجة في سياق سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي بمدينة مكناس.

أولا: مشروع مدينة مرجان: السياق والأجرأة.

قبل تقديم هذا المشروع وأثره على مرفولوجية مدينة مكناس، تجدر الإشارة أولا إلى استحضار ظروف مجيئه، وكذا منهجية العمل المعتمدة من خلاله. لقد تمخض عن المجهودات التي قامت بما السلطات العامة للقضاء على السكن الصفيحي فترة الثمانينات والتسعينات نتائج متعارضة، تتجلى في مستويين؛ أولها، تمت إ**عادة هيكلة وتأهيل مج**موعة من أحياء الصفيح بعد هدم مساكنها، خصوصا في سياق برنامج التنمية الحضرية (P.D.U)، وهو ما يمكننا ملاحظته من خلال المبيانات أسفله، والتي توضح تطور عمليات الهدم عبر ثلاث سنوات مختلفة. نقدم هنا على سبيل المثال لا الحصر، أحياء: برج مولاي عمر، عين الشبيك وسيدي بابا، لكونها الأكبر والأضخم على مستوى المدينة.

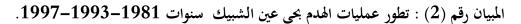
ک علی مستوی حی برج مولاي عمر:

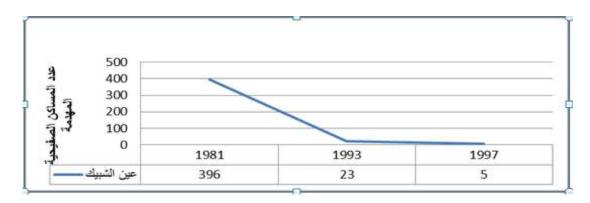
المبيان رقم (1) : تطور عمليات الهدم على مستوى " الحومات" المشكلة لبرج مولاي عمر سنوات 1981–1993-1997.



Source : Inspection Régionale de l'Habitat, de l'Urbanisme, et de la politique de la villejuin 2013 (بتصرف من الباحث).

على مستوى حى عين الشبيك:

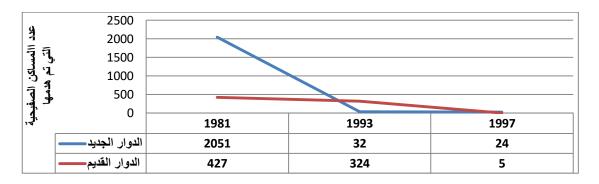




Source : Inspection Régionale de l'Habitat, de l'Urbanisme, et de la politique de la ville-(بتصرف من الباحث). juin 2013

🖊 علی مستوی حی سیدی بابا:

المبيان رقم (3) :تطور عمليات الهدم بحي سيدي بابا سنوات 1981-1993- 1997.



Source : Inspection Régionale de l'Habitat, de l'Urbanisme, et de la politique de la ville-(بتصرف من الباحث). juin 2013

ثاني هذين المستويين؛ الارتفاع المهم في عدد جيوب الأحياء الصفيحية، وكذا حجم ساكنتها. في الواقع، كان لنموذج الأسر المستفيدة من سياسة إعادة التوطين في وقت سابق، خارج مشروع مدينة مرجان، تأثير في التحريض على توسع السكن غير اللائق، لكون العديد من الأسر كانت تعيش على أمل الاستفادة من بقع أرضية مجهزة (نُمْرة) من طرف السلطات العامة كسابقاتها.

هكذا، فبالرغم من عمليات إعادة التوطين في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، والتي قد خفضت من عدد سكان دور الصفيح بمقدار الثلثين، إلا أن انتكاسة على مستوى هذه الأحياء تمت ملاحظتها في نهاية هذا العقد(21). فبالفعل، كشف

²¹⁻ Direction régionale de l'habitat. Région centre-sud: note sur la ville de Meknès: bidonvilles existants et action de résorption. (Sans date).

إحصاء 1992، الذي قامت به مصالح الإسكان، عن وجود عدد كبير من دور الصفيح(22)، بعضها حديث الإنشاء، تتموقع غالبيتها على ضفاف وادي بوفكران، ووسط المدينة، وأيضا في مناطق جد حساسة من المشهد الحضري، ك: "دوار جبالة"، "بوكرعة"،"Genie"، "الفخارين"، "باب السبع"، "سيدي بوزكري" (دوارميكا، الميكسيك)، "عين معزة"، "غار السبع"، "باب بلقري"...إلخ. وهو ما توضحه الخريطة أسفله.

الأحياء الصفيحية الكبرى

الخريطة رقم (1) : مواقع الأحياء الصفيحية قبل تنفيذ مشروع مدينة مرجان.

Source: ANHI de Meknès

لقد انتشرت هذه الأحياء الصفيحية الجديدة على مستوى عمالتي المنزه والإسماعيلية بمدينة مكناس آنذاك، بشكل متفاوت نسبيا من حيث؛ عددها والمساحة التي تغطيها، وكذا حجم ساكنتها وعدد أسرها. وهي المعطيات التي يوضحها الجدول التالي: الجدول رقم (1): التوزيع المجالي للأحياء الصفيحية قبل مشروع مدينة مرجان.

	عدد الساكنة	عدد الأسر	المساحة المغطاة	عدد الأحياء الصفيحية	العمالة
-	9784	2004	35 هکتارا	16	المنزه

source: Recensement général des bidonvilles. Avril 1992.

^{22 -} Recensement général des bidonvilles – Avril 1992.

11871	2524	30 هكتارا	22	الإسماعيلية
21658	4528	65 هکتارا	38	المجموع

من خلال هذه المعطيات، يتضح أن مدينة مكناس قبل تنزيل مشروع مدينة مرجان عرفت انتشار شبكة من دور الصفيح موزعة على 65 هكتارا من مناطق مختلفة من المدينة. بلغ عدد سكانما ما يقارب 21658، موزعين على 4528 أسرة. هذه الأخيرة ستستفيد هي الأخرى من برامج متعددة للقضاء على السكن الصفيحي، ومن بينها؛ إعادة التوطين وإعادة الإسكان. يتعلق المشروع بتجهيز 6031 قطعة أرض في منطقة افتتحت حديثًا للتوسع العمراني، وقد تم تجهيزها بالبنية التحتية الأساسية الدنيا، بما في ذلك الشبكات المختلفة (الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي السائل). خصصت منها ثلثا المشروع لإعادة إسكان قاطنة جزء كبير من الأحياء الصفيحية (23).

يعتبر حي مرجان III أو مرجان السكني، كما يحلو لساكنته تسميته، واحدا من أحياء مدينة مكناس التي تندرج ضمن هذا المشروع الضخم المسمى ب "مدينة مرجان". فهو يتواجد حاليا بموقع متميز (وسط المدينة)، بعدما كان بحامش المدينة، نتيجة زحف المساكن وانتشار المشاريع السكنية، ما جعله اليوم على مقربة من أحياء تقطنها فئات اجتماعية نسبيا متوسطة أو راقية، كأحياء؛ مرجان II، أناسي ورياض الزيتون....إلخ. هذا الحي الذي كان عبارة عن أراضي زراعية () خصصته الدولة في جزء منه مجالا لاستقبال عدد من الأسر الصفيحية الموزعة على أنحاء المدينة، وفي الجزء الآخر منه لاستقطاب مختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى لإنعاش السوق العقارية للمدينة. الأمر الذي تجسد فعلا على أرض الواقع، من خلال توفير وحدات للسكن الاقتصادي المدعم (ذات القيمة المالية من فئة 140000 درهم)، والتي خصصت لفائدة أشخاص تشترط فيهم؛ محدودية الدخل الشهري الذي لا يتجاوز القيمة المالية من فئة 140000 درهم، وعدم تعدد الملكية العقارية (لم يسبق لهم أن تملكوا أي عقار). إلى جانب وحدات سكنية وبقعا أرضية خصصت لفائدة الفئات المتوسطة والميسورة نسبيا على مستوى السلم الاجتماعي، والتي كانت أسعارها مرتفعة شيئا ما مقارنة بالمنتوج الأول،

^{23 -} Mechkouri, op, cité. p.60.

^{(*)-} هذا الحي، كان عبارة عن حقول شاسعة لمجموعة من الأشجار والمنتوجات الفلاحية (أهمها العنب والزيتون)، كما كانت مجالا لتربية الخنازير من طرف المستعمر أنداك. هي معطيات توصلنا إليها عن طريق بعض المبحوثين من كبار السن حسب رواياتهم الشفهية، في إطار البحث الاستكشافي.

لكن أقل شيئا ما على ما هو متداول في السوق العقارية للمدينة، بغية تشجيع ساكنة مدينة مكناس على الاقتناء في هذا الحي والاستقرار به. تشجيع يروم تحقيق نوع من التمازج الاجتماعي وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

في هذا الحي السكني خصصت 637 بقعة أرضية لفائدة الوافدين من دور الصفيح، موزعة على مساحة مهمة تقدر ب% 16 من المساحة الكلية لمشروع مدينة مرجان. في حين خصصت 64 بقعة أرضية؛ للاستثمار من طرف الخواص والوداديات والمقاولات. إجراء كانت ترمي من ورائه الدولة تخفيف التكاليف المادية لعملية إعادة توطين الصفيحيين، اعتمادا على معادلة تجعل التكلفة المالية للبقع متاحة للأسر المستفيدة، وذلك عن طريق ما يصطلح عليه بالموازنة

"Péréquation" وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : كيفية توزيع البقع الأرضية بحي مرجان السكنى، أحد مكونات مشروع مدينة مرجان.

	عدد البقع	عدد البقع المخصصة	نسبها بالنظر إلى	عدد البقع	
	المخصصة للموازنة	للتدارك أو الوقاية	المساحة الكلية	المخصصة	
المجموع	Péréquation	(مرافق وغيرها)	لمشروع مدينة	للقضاء على	الحي
			مرجان	السكن	السكني
				الصفيحي	
701	64	0	16%	637	مرجان III

Source: ANIH MEKNES (بتصرف من الباحث)

في واقع الأمر، لم يتم توزيع البقع الأرضية على المستفيدين بالشكل الذي كان مبرمجا ومخططا له مسبقا، حيث عرف العديد من الخروقات على مستوى حجم المساحات الممنوحة، وهو ما جعل الشركة الموكّل لها أمر تفعيل المشروع على أرض الواقع وتجزيئ أحيائه تقلص منها، مستفيدة من حجم عقاري مهم، سيتم إعادة بيعه للخواص أو تفويته بطرق ملتوية على حد تعبير (المبحوث رقم 1)()، الأمر الذي سيجعل عدد البقع الأرضية التي ستستغل من طرف غير المستفيدين الصفيحيين أكبر من العدد

^(*) السن 38 سنة، ذكر، متزوج، لديه طفلين، أبواه على قيد الحياة، له ثلاث أخوات، هو الأكبر سنا، المستوى التعليمي ابتدائي، يشتغل حارسا ليليا لمجموعة من العمارات، بأجر يتراوح بين 1500 و2000 درهم، يقطن هو وعائلته بحي مرجان 3، في منزل من طابقين، قادمين من حي

الذي كان مبرمجا له (سيتجاوز ال64).هكذا، سنكون أمام حي يضم تنوعا و تعددا من الشرائح الاجتماعية، تنوع لم يكن بمحض الصدفة، وإنما جاء بمدف تفعيل سياسة ترمى من ورائها الدولة خلق نوع من الخلط والمزج بين مختلف الشرائح المكونة للساكنة المكناسية، وتقليص فوارقها الاجتماعية والمجالية، بمدف انصهار الهويات المشكلة لها، والقضاء على معظم الظواهر المصاحبة لهذا اللاتجانس الاجتماعي. سياسة أطلق عليها الاندماج الاجتماعي "La Mixité Sociale".

بالنظر إلى كيفية توزيع البقع الأرضية في حي مرجان السكني، وجدنا أنها لم تخضع لمنطق عقلاني إذا ما كانت الدولة تروم فعلا تقليص الفوارق الاجتماعية، وامتصاص الثقافة الهامشية وما يرتبط بها من مظاهر السلوك المنحرف، وذلك عن طريق دمج جل الطبقات الاجتماعية في حي واحد وفي مجال واحد. يكمن هذا اللامنطق من وجهة نظرنا، في غياب توزيع متوازن لعدد البقع، حيث ستحصل تلك المخصصة للساكنة الصفيحية على حصة الأسد، وهي الساكنة المعروفة بثقافتها الهامشية والمنحرفة (ما توصلت إليه العديد من الدراسات والبحوث (24)، على حساب تلك المخصصة لباقي الفئات الاجتماعية الأخرى، أي ما يقارب منها تقريبا. ناهيك عن كون ال 10% الأخرى المتبقية، تضم من بينها شريحة اجتماعية فقيرة، اختارت شققا بالسكن 90%الاقتصادي، والمعروفة بدخلها المحدود والمتدني. واقع سيؤكد بالملموس هيمنة الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة. هنا، سنجد أنفسنا مرغمين على مساءلة تلك المحاولة الإدماجية التي سعت الدولة لتحقيقها، مفترضين على النقيض من ذلك تحقيق اندماج في المنحى المعاكس، وهو اندماج بين التهميش والفقر وكل أشكال الانحراف.

من خلال دراستنا⁽²⁵⁾، توصلنا إلى أن %69 من عينة الدراسة القاطنة بحي مرجان السكني، أي أكثر من ثلثي الساكنة عبرت عن كونها تنحدر من أحياء صفيحية، موزعة على الشكل التالي: 31% قدمت من سيدي بوزكري، %15 من سيدي

صفيحي بسيدي بوزكري (دوار ميكا) بعد استفادة والده من بقعة سكنية مساحتها 54 مترا مربعا، في إطار سياسة إعادة التوطين، لديه سوابق قضائية ويتعاطى للمخدرات وأحيانا يبيعها .

²⁴⁻ الدراسات التي أنجزت من طرف مجموعة من الباحثين تشير إلى أن الأحياء الصفيحية والسكن غير اللائق يعد مكان إنتاج الجريمة والإنحراف (د. عبد الرحمان المالكي، د.بوشنفاني بوزيان، د.رشيق عبد الرحمان، د عبد الصمد الديالمي ، د.عبد القادر القصير، د. إبراهيم الحمداوي، د.على

^{25 -} عبد الغفور الوالي، السكن و الجريمة، دراسة سوسيولوجية في الأحياء المستفيدة من سياسة القضاء على السكن الصفيحي بمكناس، رسالة دكتوراة، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، 2021. غير منشورة.

بابا، %15 من الفخارين، و%8 من باب بلقري. بينما نسبة %31 المتبقية (ما يقارب الثلث) عبرت عن كونما قدمت لهذا الحي في إطار؛ إما ملاك باقتنائهم لبقع أو شقق وفرها لهم مشروع مرجان، أو تم بيعها لهم من من طرف أحد المستفيدين في إطار ما يسمى بعملية التفويت "Le Glissement" وإما مستأجرين، نظرا لما يوفره الحي من عروض للكراء (على مستوى المساكن من نوع دار مغربية، أو على مستوى شقق من داخل السكن الاقتصادي) في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية. هذه النسبة الأخيرة من عينة الدراسة، تتشكل من خليط من الانتماءات الجغرافية؛ منهم من قادته الهجرة بكل أنواعها، ومنهم من جذبه موقع الحي من داخل المدينة وما يوفره من عروض عقارية متنوعة، بل ومنهم من كانت رغبته في الارتقاء لسلم اجتماعي أعلى حسب تصورهم، تحسيدا لمقولة: " قل لي أين تسكن أقل لك من أنت"، في إشارة إلى الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها (مثال: الانتقال من حي قديم مثل تواركة إلى حي جديد مرجان السكني).

ثانيا: الهجرة إحدى آليات خلق مجتمع لامتجانس بحى مرجان السكني.

يجعل غالبية المهاجرين القرويين من الأحياء الفقيرة والشعبية محطة استقرار مؤقت، بل ومرحلة عبور نحو التحضر المأمول، منتظرين تحسن ظروفهم الاجتماعية والمادية للالتحاق بركب الأحياء المتوسطة والراقية إن أمكن ذلك. والأحياء التي يتم اختيارها للاستقرار الأول والمباشر، غالبا ما تكون شبه حضرية، لكونها تعتبر الميناء المفضل لرُسُو المهاجر، لكونها منطقة للحراك الهجري. حيث إن كل المقيمين بما من أصول غير حضرية (26)، وهذا ما استنتجه أيضا الباحث "بوشنفاتي بوزيان" في دراسته السالفة الذكر، والتي أبانت على أن حي "برج مولاي عمر" وهو من أكبر الأحياء الصفيحية بمدينة مكناس، والذي سيصبح في وقت لاحق أحد الأحياء المصدرة للساكنة الصفيحية في اتجاه الأحياء المستقبلة (كمرجان السكني، مرجان 2، النعيم،...)، بعدما كان أهم مستورد للساكنة القروية، لكونه تشكل من خلال تقاطر العديد من المهاجرين نحوه بوتيرة جد مرتفعة، لدرجة أن ما يزيد عن 14% من حجم الهجرة القروية الحضرية بالمغرب سنة 1958 كانت تتجه نحوه (27)،هذا الحراك، لا يعني حركة الأفراد والجماعات الاجتماعية

²⁶⁻ عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو و نشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2016، ص 192.

²⁷⁻ بوشفاني، مرجع سابق، ص،61.

من وسط لآخر، بل يتعداه إلى الحراك الذي يتم على المستوى الاقتصادي والمهني والتعليمي، من خلال ما تتيحه المدينة من تجهيزات وحوافز، قد تؤدي إلى عدم التجانس بين مكونات الوسط الحضري على المستوى الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي (28)

إن مفهوم الهوية، يعتبر أحد المحددات الأساسية لهجرة القرويين نحو مدينة ما أو حي سكني بعينه، فالأصول القرابية (أخوة، بنوة، عمومة، مصاهرة...) أو الجغرافية والقبلية (الانتماء لنفس القبيلة أو نفس الدوار)، تكون إحدى المحفزات التي تجعل المهاجرين الجدد يختارون أحياء دون غيرها. وهو الشيء الذي لمسناه في كثير من أحياء المدينة، وعلى رأسها هذا الحي موضوع الدراسة (مرجان السكني).

تتعدد وتتداخل دوافع اتخاذ قرار الهجرة، لكن على العموم يلاحظ أن البادية تطرد ساكنيها لأسباب اقتصادية واجتماعية وإيكولوجية، بينما المدينة تجذبكم لأسباب اقتصادية بالخصوص(29)، فبنية التشغيل التي اعتبرها بوشنفاتي حجر الزاوية لفهم التمفصلات الاجتماعية العديدة، وخاصة لفهم عملية الهجرة باعتبارها الرافد الأساسي للأحياء؛ الصفيحية، الشبه حضرية أو الأحياء التي تتميز بتضخم سكاني، تعد من أهم أسباب هذه الهجرة. ومن أبرز أوجه إفرازات أزمة هذه الوضعية الاقتصادية، نذكر دافع البطالة التي أصبح يعيشها عدد كبير من أبناء القرويين، جراء الوضع الذي آل إليه النشاط الفلاحي والذي عرف تراجعا بسبب العديد من الإكراهات التي واجهها القطاع، وعلى رأسها الجفاف وصعوبة تسويق المنتوجات الفلاحية. بمعنى أن ظروف الحياة أنداك أصبحت شاقة، أرغم من خلالها بعض القرويين مغادرة بلداقم في اتجاه المدينة، وهو ما وقع مع جدّ أحد المبحوثين سنوات الستينات، تاركا أحد دواوير مدينة "تازة"، متجها نحو مدينة مكناس، وبالضبط حي "برج مولاي عمر "()، والذي سيستفيد بمعية أسرته عبره من بقعة أرضية في حي "مرجان السكني"، في إطار عملية إعادة التوطين سنوات التسعينات، بعدما قضوا مدة من الزمن في سكن صفيحي (براكة).

²⁸⁻ عباس، اشبودان، مرجع سابق، ص 111.

²⁹⁻ المالكي، مرجع سابق، ص، 101.

^(*) بلغة المبحوث:

منين صعابت الوقت ومابقات فلاحة وما بقا ما يدار انتقل جدي إلى هنا".

من بين الدوافع الأخرى التي وجهت قرار الهجرة نحو المدينة، نذكر الضرورة الملحة والرغبة القوية في تعليم الأبناء في مدارس ذات ظروف أحسن من تلك الموجودة بالبادية، ظروف أبسط تعبير يمكن وصفها بما أنما صعبة للغاية، خصوصا بالنسبة لفئة الفتيات. رغبة تغديها تلك الحسرة على عدم تمدرس الآباء وأولياء الأمور وتعلمهم بسبب نفس تلك الظروف، فالمدرسة تمثل في عيونهم وسيلة، تعلقوا بما لإنقاذ أبنائهم من سطوة هذه الآلية الاجتماعية المنتجة للتهميش والإقصاء، وهو ما عبر عنه (المبحوث رقم1) بكونه لم يستطع إكمال دراسته لغياب مؤسسة تعليمية بقريته، حيث كان يضطر إلى قطع مسافة طويلة للوصول إليها، تحت وطأة ظروف قاسية من البرد وهطول الأمطار في فصل الشتاء، وكذا في غياب تام لوسائل النقل. رافقه غياب مدّ العون لوالده في حقول الزراعة؛ المصدر الوحيد لدخلهم السنوي. كل هذا أرغمه على مغادرة المدرسة في سن مبكرة." يضيف؛" أن هذا الوضع، جعله أكثر إصرارا على تعليم أبنائه في ظروف أحسن بكثير من تلك التي عاش فيها، متخذا بذلك قرار الهجرة نحو المدينة" ()

إن قرار الهجرة هذا، وفي غياب لمؤهلات أكاديمية أو مستوى تكوين مهني معين، وضعف ومحدودية القيمة المالية للرأسمال التي يذخرها المهاجر الجديد لتلبية حاجاته في انتظار الحصول على عمل، يبقى حله الوحيد للاستقرار، هو البحث عن مسكن في أحد الأحياء الفقيرة ذات السومة الكرائية الأقل مقارنة بأحياء سكنية أخرى، وهو ما لمسناه من خلال مقابلاتنا التي أبانت على أن أهم الأسباب التي جعلت المستجوبين المكترين (غير الملاك) يختارون حي مرجان السكنى، هو ضعف قيمة الإيجار. ترتبط هذه القيمة بخصائص معينة تميز هذا النوع من السكن، خصوصا أنها؛ مشتركة، ضيقة في بعض الأحيان، غير آمنة وبعيدة عن أهم المرافق. هكذا فعامل الفقر يعتبر محددا لتوجيه السكان نحو هذا النوع من الأحياء، وإن لم يكن العامل الوحيد، إلا أنه يبقى مهما المرافق. هكذا فعامل الفقر يعتبر محددا لتوجيه السكان نحو هذا النوع من الأحياء، وإن لم يكن العامل الوحيد، إلا أنه يبقى مهما ورئيسيا إلى جانب عوامل أخرى سبقت الإشارة إليها (رغبة الاستقرار إلى جانب أناس تربطهم بحم علاقات معينة).

عرف حي مرجان السكني أشكالا أخرى من الهجرة؛ فإلى جانب القروية منها نجد البيحضرية، بمعنى حركية الحضريين بين أحياء نفس المدينة. في هذا الحي، سجلنا قدوم وفود بشرية من أحياء: "المدينة القديمة؛ كبريمة، روامزين، الهديم، تواركة، أكدال،

^(*) بلغة المبحوث:

[&]quot; ماقدرناش نكملو قرايتنا، ماكانش عندنا مدرسة فدوارنا، كنا نضربو مسافة بعيدة باش نوصلو لها وظروف البرد والشتا والمركوب ماكاينش. وحتى الواليد مكاينش اللي يعاونو فالفلاحة، اضطريت نخرج وبقات في حسرة كبيرة حيت ماقريتش، وجيت لهنا للمدينة غير على ود القرايا، بغيت نقري ولادي، بغيتهم يوعاو، الوقت صعابت بلا قراية ".

القصبة" إلخ. و"الأحياء الشعبية؛ كالزيتون، اسباتا، بني محمد، الملاح، عين السلوكي...إلخ"، تحت تأثير الظروف المعيشية الصعبة. وأحيانا من بعض الأحياء المتواجدة في مواقع متميزة من حيث القيمة العقارية؛ فالبعض منهم اختار حي "مرجان السكني" للاستقرار. اختيار قسري وليس اختياري، إما عن طريق الكراء أو عبر اقتناء مسكن أقل تكلفة، بمدف الاستثمار في مسكنه الأول، بعد بيعه، أو كرائه بثمن مرتفع يمكنه من مواجهة صعوبات الحياة.

من بين أنواع الهجرات الأخرى التي أصبحت تعرفها المدن المغربية اليوم، والتي ارتأينا أن ندرجها هنا في هذه الدراسة نظرا لأهميتها في تشكيل بنية الأحياء عموما، و تلك موضوع الدراسة خصوصا هي؛ هجرة الأفارقة جنوب الصحراء والنازحين السوريين، كل حسب ظروفه التي جعلته يغادر بلده قسرا أو رغبة في ذلك. إن أكثر ما يهمنا في هذه الدراسة ليس هو الحديث عن هذا النوع من الهجرات (رغم حجمها الضعيف مقارنة بالأنواع السالفة الذكر) التي تعرفها معظم دول العالم ومقاربتها من أبعادها المختلفة، وإنما هو مدى مساهمة المهاجرين عبرها في تشكيل لبنة من لبنات المجتمع المغربي عموما والمدينة الإسماعيلية (مكناس) على وجه الخصوص، فهؤلاء إلى جانب كونهم اختاروا الاستقرار ببعض المساكن الخالية أو المآرب، والمخازن المهملة، فالبعض منهم اختار أن يقطن بأحياء شعبية أو هامشية، وهو ما تأكد لنا في كل من أحياء؛ "مرجان السكني"، "برج مولاي عمر" و"عين الشبيك"، إلى جانب أحياء: "المنصور"، "البساتين"، "ويسلان"، و"مرجان السكني"....إلخ. هؤلاء، اختاروا كراء شقق في غالبيتها ضيقة المساحة، من داخل منازل مشتركة، مهترئة وقديمة أحيانا، بسومة أقل. يقطنون فيها بأعداد كبيرة، وهو ما قد يخلق نوعا من الصراعات والنزاعات المادية والثقافية. واقع الحال، يؤكد هذا الأمر، وإن اختلفت من حيث الشكل والمضمون في عدد من المدن المغربية التي تأوي أعدادا مهمة منهم. ففي كثير من الأحيان، شوهدت صراعات فيما بينهم (30) من جهة، وبين المواطنين المغاربة في مدن، مثل: "تطوان"، "طنجة"، "مراكش"، "الدار البيضاء"....إلخ، من جهة ثانية.

ثالث: مرجان السكني: مجال لتعدد الثقافات وصراعها.

لقد أضحى حي مرجان السكني عبارة عن فسيفساء من الشرائح والطبقات الاجتماعية غالبيتها هشة ومهمشة، يغلب عليها فئة المستفيدين من ساكني دور الصفيح سابقا، حاملين معهم ثقافتهم ومحتفظين بمعاناتهم الاجتماعية. هذه الأخيرة تتضح

تحت عنوان: (السيوفة والتشرميل بين مهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء بمنطقة ولاد زيان فكازا).

^{30 -}https://www.youtube.com/watch?v=1rm-rgbwIF0dernière vue le 21/04/2021 :

من خلال صعوبة إدارة التناقضات بين واقع الأفراد المعيش و واقعهم المأمول عيشه، فهي تتولد نتاج تناقضات تخترق الفرد في وضعية معينة حسب تعبير "كوكلجاك "V. Gaulejac"، ما ينشئ صراعا في اللحظة التي لا يستطيع فيها الخروج من وضعيته (⁽³¹⁾. الأمر الذي سيدفعنا إلى التساؤل حول هيمنة بعض الثقافات الفرعية على حساب أخرى؟ ونخص بالذكر هنا ثقافة المنحرفين والجانحين، وموقعها بين الثقافات المنتشرة من داخل هذا الحي؛ خصوصا وأنه غالبا ماكانت توصم أحياء الصفيح، بكونها بؤرا لإنتاج مختلف السلوكات المنحرفة والجانحة، نظرا لما تتصف به ساكنتها من خصائص ديموغرافية وسوسيواقتصادية وكذا ثقافية (مستوى حجم الأسر المرتفع، بنية تعليمية متدنية، بنية اقتصادية ضعيفة، وضع اجتماعي ونفسي غير مستقر...)، إلى جانب أخرى مجالية، تساهم بشكل أو بآخر في تكوين شخصيات منحرفة وجانحة، أو لها استعداد للمرور إلى الفعل المنحرف أو الجانح كلما سنحت الفرصة بذلك. كنتيجة لذلك، ستغزو هذه الثقافة هذا الحي السكني الجديد، وستنتشر في صفوف أطفاله وشبابه عن طريق المحاكاة، التقليد والمخالطة. أم أن الكل سيذوب في ثقافة واحدة يتم التوافق عليها، عبر عمليات التفاوض الضمني أحيانا، والمعلن أحيانا أخرى، وبذلك يتم التحقيق الفعلى للسياسة الإدماجية؟.

إن العملية الإدماجية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توافر جملة من العوامل، أهمها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، اعتبارا لأدوارها ووظائفها التربوية والتثقيفية، والتي تساعد في تحقيق نوع من التوافق النفسي والاجتماعي بين الأفراد عبر عمليات تفاعلية، وخلق شبكة علاقات جديدة تؤمن لهم البقاء والاستمرار، وذلك لأن البناء الاجتماعي مكون من مؤسسات وأنساق اجتماعية متكاملة ومترابطة. في نفس السياق، وبالرغم من كون حي مرجان السكني من بين الأحياء الجديدة نسبيا، سجلنا من خلال ملاحظتنا المباشرة له وكذا تصريحات أفراد العينة، أنه يفتقد لمجموعة من المرافق والخدمات المهمة التي تساهم في التنشئة الاجتماعية؛ كالمؤسسات التربوية والثقافية والرياضية. وهو ما جعل حجم وقت الفراغ() أكبر، خصوصا في صفوف الأطفال

^{31 -}Vincent de Gaulejac, «De la souffrance du mal être,» dans: La Subjectivité à l'épreuve du social, Sous la direction de Florence GIUST-DESPRAIRIES et de Vincent de GAULEJAC, Collection: Changement social (Paris: L'Harmattan, 2009).p. 192.

^(*) إن سوء استثمار الطفل لوقت فراغه في ظل غياب الوسائل الترويحية الصحية المناسبة في الأحياء، يجعلهم يتجهون نحو أوكار وفضاءات الجنوح كما وصفها كليفورد شو، في دراسته التي أنجزها بمعية هنري مكاي، و المعنونة ب: Juvenile Delinquency and Urban Areas وهنا تتكون تلك الثقافة الانحرافية.

والشباب، في موازاة مع ارتفاع نسبة البطالة، والمهن الهامشية وغير المهيكلة. ما سيتيح فرصة الاحتكاك فيما بينهم ومخالطتهم أكثر في أماكن مختلفة من الحي (الشارع، الفراغات، المقاهي وصالات اللعب، قرب مداخل العمارات...إلخ.) كبدائل عن تلك المؤسسات المُفتقدة. نتيجة لذلك، لم يستطيع هذا الحي وللأسف تلبية حاجيات قاطنيه على مستوى هذه المؤسسات، وهو ما يدفع بمم إلى التوجه نحو تلك الموجودة في الأحياء الحدودية والمجاورة(32). هذا النقص في التجهيزات والمرافق والخدمات الاجتماعية، يعتبر أحد نقاط الضعف الرئيسية في المشروع (مشروع مدينة مرجان)(33)، الأمر الذي سيؤثر على بقية المؤسسات والأنساق الاجتماعية الأخرى (34). وبناء عليه، ستتأثر مسألة الاندماج الاجتماعي.

إن الحي السكني الذي يتسم بواقعه المعطوب اجتماعيا (الأمية، حالات الطلاق، اليتم، الأمهات العازبات، الانحراف والجنوح....إلخ) والمعاق اقتصاديا (الفقر، البطالة، المهن الهامشية وغير المهيكلة.....إلخ)، الفاقد لبنية اجتماعية خدماتية ضرورية، سينتج ويعيد إنتاج مجموعة من الظواهر الاجتماعية والنفسية، مهددة بذلك استقراره واستقرار الأحياء المجاورة له، بل وسيصبح مكانا لتفريخ المنحرفين والجانحين، دافعا بمم نحو مختلف أنحاء المدينة، ليتم نقل عدوى الظاهرة الانحرافية، وفق ما جاءت به نظرية المخالطة الفارقية "Differential Association". وهي النظرية التي تبناها إدوين سذرلاند "Edwin Sutherland"، والتي أقامها على فكرة أن الأفراد يكتسبون ثقافة المحيط الذي يعيشون فيه ويتطبعون بها، ما لم تكن هناك ثقافات أخرى تنافس هذه الثقافة وتتصارع معها. حيث اقترح أنه من خلال التفاعل مع الآخرين، يتعلم الأفراد القيم والمواقف، والتقنيات ودوافع السلوك الإجرامي. فالسلوك المنحرف حسب هذه النظرية يكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة الآخرين، إذا ما توفرت شروط معينة، أهمها تواجد الفرد ضمن جماعة محصورة، تتميز بالعلاقات المباشرة والشخصية (جماعة الرفاق، جماعة العائلة، الحيي أو المدرسة...إلخ)، فيتدرب على هذا السلوك عن طريق تفاعله المباشر مع الأفراد الآخرين، وتواصله الشخصي معهم أو عن طريق المثال أو القدوة. علاوة على ذلك، تعتبر هذه النظرية نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح، وفرضيات علمية محددة في مجال تفسير السلوكين الإجرامي والمنحرف كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأي سلوك اجتماعي آخر. وعليه فإن الفرد ما لم يختلط بجماعات

^{32 -}Mechkouri, et all, op. cité, 63.

^{33 -} Mechkouri, et all, op, cité, 64.

³⁴⁻ إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999 ،2 ص111.

ذات ثقافة وسلوكات إجرامية أو منحرفة فهو بعيد عن الجريمة والانحراف والعكس صحيح، هكذا يصبح المنحرف نتاج مخالطة لأصدقاء أو أقران أو جيران منحرفين.

هنا، سنصبح أمام عملية غزو ثقافي انحرافي إجرامي، يستهدف أبناء الفئات الأخرى القادمة إلى هذا الحي عن طريق الهجرة (القروية، الحضرية والبيحضرية) استنادا إلى آلية الاحتكاك والمحاكاة، وفق ما جاءت به أيضا نظرية التقليد لكابرييل تارد "G. Tard" والتي تعتبر أن قوانين التقليد تحكم الفرد رغما عنه (35)، إذا ما غابت الشروط الأساسية؛ المادية منها والمعنوية الضرورية لنشأة وتربية جيل سليم وسوي. فتارد يرى أن جميع أنماط السلوك تتكون من خلال تأثير مثال يحتذي به، وفعل يندفع الناس إلى النسج على منواله. كما تستهدف الفئة غير المنتمية لهذه الأحياء، ما قد يؤدي إلى انتشار الظاهرة على مستوى أكبر، واتساع دائرتها (بيع وتناول جل أنواع المخدرات التي ستصبح في متناول الجميع ذكورا وإناثا، التعاطي لكل أشكال التنمر، العنف اللفظي منها والجسدي، السرقة، التحرش الجنسي، الممارسات الجنسية، تخريب وكسر الممتلكات العامة.....إلخ). ما سيخلف انعكاسات سلبية تمدد التوازنات والاستقرار الاجتماعي والسياسي (36)؛ كغياب الأمن، الخوف من الجريمة، التشرد والضياع وغيرها من المشاكل. لذا فالمعاناة الاجتماعية، وضعف المرافق والخدمات الاجتماعية، مع وجود ثقافات هامشية بمرجان السكني، لن تكون إلا عاملا من عوامل إعادة إنتاج بعض السلوكات، التي كانت تمارس في المجالات السكنية السابقة. في دراستنا هاته، سجلنا على سبيل المثال أن عددا من مُمارسات الدعارة وتجار المخدرات كانوا ينشطون في الهامش في وقت سابق (أحياء صفيحية)، أصبح لهم زبائن وباعة فرعيين في حي "مرجان السكني"، كما هو الأمر في أماكن أخرى من المدينة، خصوصا تلك التي خصصتها الدولة كمجالات لاستقبال الصفييحيين. ناهيك عن مختلف السلوكات الأخرى كالتعاطي للمخدرات والكحول، السرقة واعتراض السبيل، والتي ستغزو عددا من الأحياء السكنية المجاورة، وكذا الفراغات والأماكن المظلمة (المصلي، باب بطيوي، السور الاسماعيلي...إلخ). تماشيا مع ما تم ذكره، ستعرف ثقافة الانحراف والجريمة إعادة انتشار في أماكن غير تلك التي ظهرت فيها لأول مرة.

³⁵⁻ غابرييل تارد، في مصادر السيكولوجيا الاجتماعية، ضمن كتاب: علم الاجتماع، من النظريات الكبري إلى الشؤون اليومية، أعلام و تواريخ وتيارات، تحرير فيليب كابان و جان فرانسوا دورتيه، ترجمة إياس حسن، دمشق: دار الفرقد، 2010، ص،65.

³⁶⁻ رضا سلاطينية، التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جانفيي 2012، ص،193.

من زاوية أخرى فإن اللاتجانس المميز لحي مرجان السكني، والراجع بالأساس إلى اختلاف الانتماءات الجغرافية والثقافية لقاطنيه سيفرز العديد من الصراعات كأحد المداخل الرئيسة لوقوع انحرافات وجرائم، وذلك من خلال محاولة كل ثقافة فرعية إثبات ذاتها وسيطرتها على جزء من المجال الجغرافي، مشكلة بذلك ما يسمى "بالكيتو Guitto". خصوصا، تلك الفئة الاجتماعية القادمة من العالم القروي، والحاملة معها قيمها ومُثلها التي يصعب عليها الانسلاخ عنها. هنا ستطرح مرة أخرى مسألة الاندماج الاجتماعي، من خلال الحديث عن تلك التمايزات ما بين الوسطين الحضري والقروي؛ فالحياة الاجتماعية في الوسط الحضري والتي تختلف عن تلك الموجودة بالوسط القروي، دفعت بمجموعة من العلماء، للقيام بدراسات تهم هذين الوسطين، من بينهم جورج سِمْل "Georg Simmel"، الذي أطلق مصطلح "أسلوب الحياة الحضرية" على الحياة في المدينة، وهي إشارة إلى الاختلاف الكبير بينها وبين الحياة في القرية، فالباحث "سمل"، يعتقد بأن الحياة الحضرية تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي، بل ربما تؤدي إلى كسره، كما أشار إلى أنها تؤدي إلى ظهور ثقافة جديدة، ومن ثم بروز شخصية جديدة. أي بروز نمط شخصية جديدة، يختلف عن نمط الشخصية في القرية. هكذا، يصبح القروي تتقاذفه ثقافتين متعارضتين. الشيء الذي سيؤكده الدكتور عبد الرحمان المالكي في كتابه مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة (37) حيث بيّن أنه نتيجة كل حراك هجري، تتشكل وتظهر "نمط الشخصية المقسمة" وهي الشخصية الموزعة بين ثقافتين، ما يجعل المهاجر الجديد يحس بالعزلة داخل الوسط المستقبل (38) وهو ما يجعله في وخارج ثقافتين في الآن نفسه، أي "إنسان الثقافتين، أو إنسان المجتمعين"، على حد تعبير روبرت بارك(39) "R.Parck" . هذا الأخير يرى بأن المهاجر، يجد نفسه على الهامش، حكم عليه القدر بالعيش في مجتمعين وثقافتين، ليس مختلفين فقط، ولكن متناقضين (40). نتيجة لذلك، سيتأثر سلوكه بشكل واضح بالحياة الحضرية؛ فوضعية الاختلاف، والتعدد، وعدم الاستقرار التي يعيش فيها، تحدث ولا شك خللا⁽⁴¹⁾. بوكادوس "Bugardous"، وهو أحد تلامذة "روبرت بارك" يرى في أطروحته عن

³⁷⁻ عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو و نشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2016.

³⁸⁻ المالكي، المرجع نفسه، ص 145.

^{39 « -}L'homme de deux cultures et de deux sociétés» cité in: R.Duchac ,sociologie des migrations aux Etats Unis. Ed Mouton, paris, 1974.

^{40 -}J.P. Simon, Histoire de la sociologie, Ed, PUF, Paris, 1991.

⁴¹⁻ المالكي، المرجع نفسه، ص 159.

"الهجرة والمواقف العرقية" (*) أن ما يميز المهاجر في مكان وصوله، وباعتباره إنسانا في حركة دائمة، هو أساسا حراكه الذهني Sa Mobilité Mental، فهو متوتر بفعل الاحباطات والرغبات غير الملبّاة والتي كانت دافعه الاصلى للنزوح⁽⁴²⁾، وكلما ارتفعت معدلات التفاعلات الاجتماعية، كلما ارتفعت احتمالية وقوع سلوكات غير سوية أو سلوكات منحرفة وإجرامية، مما يعيق عملية الانصهار والاندماج في المجتمع.

لقد حاول العالم الأمريكي سورستين سيلين "Thorsten Sellin" في كتابه: "الصراع الثقافي والجريمة "Culture conflit and Crime"، أن يركز على ضرورة تحليل الجريمة على ضوء التنازع الناشئ عن التضارب بين قواعد السلوك، فالفرد يجد نفسه داخل المجتمع الواحد، مشدودا بين ثقافتين متعارضتين، لكل منهما نمط سلوكي مخالف(43). قواعد السلوك فيه، تتحدد من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الفرد. هذا التنازع الثقافي كما قدمه سيلين"Sellin" يتخذ أشكالا متعددة، من بينها؛ تضارب قيم الجماعات الأسرية، المدرسية وداخل الأندية وجماعات العمل.

خاتمة:

نخلص في النهاية إلى أن السكن ما بعد الصفيحي وفقا لهذه المعايير، هو بمثابة آلية من آليات إعادة إنتاج الإقصاء الاجتماعي الحضري، بدل تحقيق الاندماج الاجتماعي للأسر، وهو ما يفتح نافذة جديدة لجدلية قديمة: سكن هامشي أم سكان مهمشون؟ كما صاغها الأستاذ "رشيد الفيلالي المكناسي"، في حديثه عن وضعية أحياء الصفيح، خلال ثمانينات القرن الماضي. إنه ومن موقعنا كباحثين، نروم المساهمة في وضع حلول للتخفيف من حدة الظاهرة الاجرامية من داخل هذه الأحياء الجديدة، التي لا يمكن وصفها إلا بالعشوائية والهامشية، رغم استفادتها من تدخل الدولة في قطاع الإسكان. وحتى تكون لنا مساهمة ولو بسيطة في تنوير الرأي العام، وأصحاب القرار، في الأخذ بعين الاعتبار أهمية السكن وظروفه الملائمة للوقاية من الجريمة، قبل التفكير في القضاء عليها. وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها المعطيات الميدانية لهذه الدراسة، نقدم مقترحا على أمل أن يكون له

^{(*)-} هذه الأطروحة هي امتداد وتعميق لأفكار أستاذه روبرت بارك، مع التركيز على العوامل السوسيونفسية، و القلق النفسي ومختلف أنواع الاحباط و الضغط التي تنتجها حالة الهجرة. (كما جاء في كتاب الدكتور عبد الرحمان المالكي، مرجع سابق، ص، 146)

^{42 -}R.Duchac, sociologie des migrations aux Etats Unis. Ed Mouton, Paris, 1974.p.344.

⁴³⁻ Th, séllin, Culture conflict and Crime, New York, 1938. Traduction française (conflits de culture et Criminalité) par Yvonne Marx. Introduction de M.ancel. Editions, A. Pedone, Paris, 1984.

مردود فعلي وتطبيقي، لمعالجة مختلف المشاكل التي ينتجها هذا النوع من الأحياء السكنية، وعلى رأسها الانحراف والجريمة. هنا، لا نأمل من الدولة برمجة كل الخدمات والمرافق الضرورية في كل المشاريع الإسكانية فقط، بل تتبع إنجازها على أرض الواقع، ومراقبتها بشكل مستمر لكي لا تتعرض للإهمال والتخريب.

المصادر والمراجع:

- 1. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999،
- 2. بوخريص فوزي ، الاندماج الاجتماعي و الديموقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الإجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار، الطبعة الأولى، 1988.
 - 4. الحمداوي إبراهيم إبراهيم حمداوي، مدخل إلى سوسيولوجيا الجريمة، مفاهيم ونظريات، مطابع الرباط، 2017.
 - 5. رضا سلاطينية، التنشئة الإجتماعية في الأحياء العشوائية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جانفيي 2012.
- عباس عمر، اشبودان العربي، إشكالية اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري، الواقع والمسار، مجلة آفاق علمية، المجلد: 12.
 العدد: 5، سنة 2020.
- 7. غابرييل تارد، في مصادر السيكولوجيا الاجتماعية، ضمن كتاب: علم الاجتماع، من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام و تواريخ وتيارات، تحرير فيليب كابان و جان فرانسوا دورتيه، ترجمة إياس حسن، دمشق: دار الفرقد، 2010.
 - 8. غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989 .
 - 9. المالكي عبد الرحمان ، مدرسة شيكاغو و نشأة سوسيولوجيا التحضر و الهجرة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2016.
- 10. الوالي عبد الغفور ، السكن و الجريمة، دراسة سوسيولوجية في الأحياء المستفيدة من سياسة القضاء على السكن الصفيحي بمكناس، رسالة دكتوراة، كلية الآداب و العلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، 2021. غير منشورة.
- 11. Direction régionale de l'habitat. Région centre-sud: note sur la ville de Meknès: bidonvilles existants et action de résorption. (Sans date).
- 12. FAGET Jacques, Sociologie de la délinquance et de la justice pénale, 2ème Ed, ères, France, 2007, pp. 28-29.

- 13. J.P.Simon, Histoire de la sociologie, Ed, PUF, Paris, 1991.
- 14. Lamia Zaki. Montée en puissance des mobilisations dans les bidonvilles et transformation de l'action publique au Maroc : de l'ouverture des années 1990 au printemps arabe. Quartier informels d'un monde arabe en transition. Réflexions et perspectives pour l'action urbaine. Conférence and Sémmaires N°7 département de la recherche de L'A.F.D Juin 2013,
- 15. Mechkouri Abdessalem et autres, Rapport final d'évaluation des politiques publiques en matière de résorption de l'habitat insalubre, Le cas de Meknès. Groupe de Recherche: Géographie, Société et Aménagement (GRGSA), Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Meknès (FLSH), 2011.
- 16. R.Duchac, sociologie des migrations aux Etats Unis. Ed Mouton, paris, 1974.
- 17. Recensement général des bidonvilles Avril 1992.
- 18. Thorsten Sellin, Culture conflict and Crime, New York, 1938. Traduction française (conflits de culture et Criminalité) par Yvonne Marx. Introduction de M.ANCEL. EDITIONS A. PEDONE, PARIS, 1984.
- 19. Vincent de Gaulejac, «De la souffrance du mal être,» dans: La Subjectivité à l'épreuve du social, Sous la direction de Florence GIUST-DESPRAIRIES et de Vincent de GAULEJAC, Collection: Changement social (Paris: L'Harmattan, 2009).

المشاكل الناجمة عن حركة النقل في مدينة امدرمان القديمة"

Problems caused by transportation in the old city of Omdurman

د. أمير حسن عبدالله محمد المادة المادة محمد المادة المادة

استاذ مشارك - قسم الجغرافيا باحثة في العلوم الجغرافية

كلية الاداب - جامعة ام درمان الاسلامية

ah184012@oiu.edu.sd

المستخلص:

يتناول البحث المشاكل الناجمة عن حركة النقل في مدينة ام درمان القديمة. وذلك لما شهدته المدينة من زيادة سكانية وتوسع عمراني. وهدف البحث في التعرف على المشاكل والمعوقات الناتجة عن حركة النقل في مدينة امدرمان القديمة، وضع حلول ومقترحات لمعالجة مشكلة النقل في منطقة الدراسة، إيجاد نموذج تطبيقي يعمل على حل مشكلات النقل تراعي النسب بين التوزيع والكثافة السكانية بمنطقة الدراسة. استخدم المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الوظيفي. أهم النتائج: ان وسائل النقل تعاني الكثير من المشكلات لعدم تطورها ومواكبتها للتطور العمراني وازدياد عدد السكان. سوء التخطيط لمنطقة الدراسة ووجود نقص في شبكات الطرق وعدم وجود طرق بديلة لاستيعاب الكمّ الضخم من السيارات. ان المنطقة التجارية في الوسط تعاني من اختناقات مرورية بسبب وسائل الانتقال المتعددة داخل السوق وأصبح من الصعوبة بمكان الحراك. أهم التوصيات: عمل المزيد من الكباري الطائرة والأنفاق الخاصة في الشوارع التي تؤدي إلى مركز المدينة، لتسهيل حركة المرور. اعتماد نظام الطرق ذات الاتجاه الواحد كحل فعال يقلل احتمال حدوث التصادم في التقاطعات ويزيد من سهولة انسياب الحركة.

الكلمات المفتاحية: المشاكل - حركة - النقل - مدينة - ام درمان.

Abstract

The research deals with the problems caused by the movement of transport in the old city of Omdurman. This is due to the city's population increase and urban

expansion. The aim of the research is to identify the problems and obstacles resulting from the movement of transport in the old city of Omdurman, to develop solutions and proposals to address the transport problem in the study area, to find an applied model that works to solve transport problems that take into account the ratios between distribution and population density in the study area. Use the descriptive analytical method and the functional method. The most important results: that transportation suffers from many problems due to its lack of development and keeping pace with urban development and the increase in population. Poor planning of the study area, lack of road networks, and the absence of alternative roads to accommodate the huge amount of cars. The commercial area in the center suffers from traffic jams due to the multiple means of transportation within the market, and it has become difficult to move around. The most important recommendations: Make more flying bridges and private tunnels in the streets that lead to the city center, to facilitate traffic. Adopting the one-way road system as an effective solution that reduces the possibility of collisions at intersections and increases the ease of movement.

Key words: Problems – Movement – Transport – City – Omdurman.

المقدمة:

من أهم العناصر في أي مدينة حديثة هو نظام النقل في تلك المدينة، وإذا كان هذا النظام فعالا فيمكن القول أن تلك المدينة متقدمة بصورة جيدة لأن النقل هو العامل الرئيسي الذي يؤثر في البنية التحتية للمدينة، وإضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على نظام النقل في المدينة. وذلك لأن نظام النقل يسهل الحركة للأنواع الأخرى من القطاعات مثل الزراعة والصناعة والتعدين والتجارة وخلافه. ويستفيد الناس من نظام النقل الجيد لأنه يمكنهم من الوصول إلى أهدافهم بسهولة في مناطق مختلفة من المدينة. ويمكن أن يذهب الناس للتسوق والترفيه والذهاب للعمل والزيارة بسهولة إذا كان نظام النقل قد تم تصميميه و

تخطيطه بطريقة جيدة. ولقد باتت اليوم حركة النقل الحضري مصدر قلق رئيسي سواء للبلدان المتقدمة او النامية. وان تخطيط الكثير من مدن السودان إن لم يكن جميعها لم يراعي أنظمة النقل العام كنظام فاعل عند تخطيط المدن ، بدأت هذه المدن تعاني من مشاكل حقيقيه ومن ضمن هذه المدن منطقة الدراسة وهي من المناطق التي تعاني من سوء التخطيط في بعض شوراعها ووجود نقص في شبكات الطرق وعدم وجود طرق بديلة لاستيعاب الكمّ الضخم من السيارات.

المشكلة:

تعتبر مدينة امدرمان القديمة من المناطق التي تعاني من عدم كفاءة التقاطعات المرورية والتي تعمل على تكدس السيارت في بعضها, وعدم قيام شرطة المرور بواجباتهم بشكل صحيح مما يتطلب ذلك أعادة النظر فيها والعمل على وضع معالجات كافية من خلال عمل أنفاق أو جسور لحل تلك المشكلة.

الاهداف:-

- التعرف على المشاكل والمعوقات الناتجة عن حركة النقل في مدينة امدرمان القديمة .
- إيجاد نموذج تطبيقي يعمل على حل مشكلات النقل تراعي النسب بين التوزيع والكثافة السكانية بمنطقة الدراسة.
 - وضع حلول ومقترحات لمعالجة مشكلة النقل في منطقة الدراسة.

مناهج البحث:-

المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم بالوصف والقياس الكمي للبيانات المختلفة للوصول إلى نتائج موضوعية (محمد ، 2003م ، ص35) حيث اقتضت الدارسة جمع المعلومات وعرضها بصورة تسهل عملية تحليلها ومعرفه الشكل العام لمنطقة الدراسة ،

.المنهج الوظيفي:-

يهدف إلى دراسة التركيب الوظيفي للنشاط الاقتصادي ، وقد تم استخدام هذا المنهج في دراسة الحركة اليومية للعمل ، ولتوضيح الإحلال والإبدال للوظائف.

مصادر جمع البيانات:-

المصادر الثانوية : - اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية الآتية: -

- 1. المراجع والكتب التي تناولت موضوعات ذات صلة بالدراسة.
- 2. البحوث وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير التي تطرقت إلى موضوعات لها علاقة بمنطقة الدراسة.
 - 3. الاوراق العلمية
 - 4. مراكز المعلومات.

المصادر الأولية:-

وقد تم استخدام عدة أساليب بحثية لجمع البيانات التي لم تتوفر في المصادر الثانوية وهي:-

أ. المقابلة: -

تعتبر المقابلات من أهم وسائل جمع البيانات ، لهذا تمت عدة مقابلات شخصية مباشرة مع إدارات المؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، كما تمت مقابلات شخصية مع ذوي الخبرة والاختصاص من الاكاديميين والخبراء المسؤولين والإداريين من لهم خبرة بالمنطقة بجانب أجراء حوارات مفتوحة معهم عن طريق طرح الأسئلة مباشرة. وتم الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم لتحسين حركة النقل والمرور في مدينة ام درمان القديمة

ب. الملاحظة: -

من خلال الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة ، تمت ملاحظة الظواهر البشرية السالبة الناتجة عن حركة النقل وعدم تنظيم استخدام الأرض وتداخلها في منطقة الدراسة ، كما تم تدوين معلومات عن طبيعة المنطقة وخاصة عن حركة النقل والمرور بمنطقة الدراسة ح- التصوير الفوتوغرافي:-

تم استخدام الكاميرا لالتقاط الصور الفوتوغرافية لتوضيح بعض الظاهرات السالبة الناتجة عن حركة المرور، بمدف توصيف البيئة العمرانية التي لا يمكن إدراكها إلا بالمشاهدة من خلال الصور.

تعريف النقل:-

هو تحويل موضع شئ مادياً وموضع شخص ما نحو موضع آخر باستخدام وسيلة أو مركبة معينة يطلق عليها وحدة النقل وذلك لمسافة طويله نسبياً عبر ممر معين كالطريق مثلاً لذا تتوقف امكانية التنقل اما على قدرة وسيلة النقل المستخدمة او على الهياكل القاعدية او هو تغيير مواقع الافراد والاشياء ببذل طاقة واستخدام احدى وسائل الانتقال وذلك بغرض الحصول على منفعة او زيادتما على أن يتم ذلك في زمن معين ومكان محدد . (سميرة ، 2002م).

النقل الحضري: هو مجموعة التقنيات المستعملة او الوسائل التي تقدف مجتمعة او في مجملها الى تنظيم تنقلات الافراد والسلع في الوسط الحضري في ظروف مثلى من وقت وتكلفة وراحة وامان فالنقل الحضري يعالج النقل الجماعي (الحافلة ، قطار ، الانفاق ، القطار ... الخ) وكذلك النقل الفردي الذي يتم من خلال السيارة الخاصة او الدراجة الهوائية . فالنقل الحضري يضم جميع وسائل النقل التي تتلاءم مع خصائص الوسط الحضري كالكثافة السكانية والتي تتطلب تنظيماً جيد لحركة الاشخاص والبضائع وتواجد الانشطة الاقتصادية الرئيسية التي تجعل من المدينة مكاناً لاستقبال الحركة.

النقل والبيئة:-

وقد ادى تطور وسائل النقل داخل المدن الى تفاعلها مع البيئة مما ترك أثاراً سيئة عليها رغم أن النقل هو عماد التحضر والتقدم لهذه المدن ، وتأخذ آثار النقل السلبية على المدن اشكالاً عديدة منها:-

أ- الازدحام: - المقصود به زيادة كثافة وسائل النقل وركابها عن سعة الطرق وأرصفة المشاة مما ادى لصعوبة الحركة.

ب- التلوث: - مع زيادة اعداد السيارات داخل المدن تزايدت كثافة الادخنة الناتجة عن عادم احتراق وقود السيارات الذي يتكون من مجموعة غازات ذات تأثير ضار على صحة الانسان (احمد واخرون ، 2006، ص82).

أهمية قطاع النقل ودورة في التخطيط:-

- يعتبر قطاع النقل احد أهم قطاعات التنمية الشاملة في أي من الدول المتقدمة ، ويعتبر تخطيط النقل داخل المدن او مايسمى بالنقل الحضري قضية متعددة الجوانب وينظر اليه على اعتباره جزء لايتجزأ من عملية التخطيط الحضري ككل لارتباطه الوثيق بالتكوين العمراني واستعمالات الاراضى التي تعتبر أحد أهم العوامل المولدة للرحلات.

- ويعد الارتقاء بمستوى قطاع النقل في وقتنا الحاضر أحد المعايير او المؤشرات الدالة على مستوى التنمية العمرانية والتطور الحضري حيث يتم قياس تقدم الدول بتقدم وسائل ونظم النقل فيها وذلك بموجب العلاقة التكاملية فيما بينه وبين جميع القطاعات التنموية الاخرى خاصة اذا ما ارتبط بوجود أنظمة النقل المتطورة القائمة على تطبيقات تكنولوجية وأنظمة ذكيه.

اسس ومبادئ تخطيط النقل الحضري:

يتم تخطيط النقل وفقأ لمراحل وخطوات منها خطط قصيرة المدي ومنها على المدي البعيد ضمن عملية التنمية الشاملة للدولة والاقليم وبالتالي يكون دائم المراجعة والتطوير والتعديل وفقاً لما يستجد من تطور حضري ضمن المدينة والاقليم.

ويجب عند القيام بعملية تخطيط النقل الحضري الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاسس والمبادئ الهامة والتي تشتمل على الخطوات الاتية:

- رصد الاوضاع القائمة لقطاع النقل وتقييمها
- تحديد مشاكل النقل الحالية والمتوقعة في المستقبل وتحليل الاحتياجات اللازمة من دراسات التخطيط التفصيلي ومختلف وسائل النقل وتحسين الاستراتيجيات اللازمة لذلك
 - التوقعات المستقبلية للسكان وحجم العمالة بما في ذلك تقييم استعمالات الاراضي
 - بعض الغايات النموذجية لتخطيط النقل الحضري:-
 - تعزيز التدفق المروري وبالتالي التخفيف من الازدحام والتكدس المروري
 - تقليل زمن الانتقال
 - تخفيف تكاليف خدمات النقل
 - تسهيل الوصول الى جميع استخدامات الاراضي او تسهيل الوصول الى جزء معين من الارض
 - خدمة المسنين والعاجزين من ذوى الاحتياجات الخاصة والاطفال وغيرهم ثمن لا يستطيعون قيادة السيارات
 - تأمين الخدمة تحت ظروف الطقس كافة
 - المحافظة على الانماط القائمة لاستخدامات الارضاي

- الحد من التلوث البيئي بانواعه(الجوي ، والمائي ، والبصري والسمعي)

التخطيط: - هو وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية في مدى زمني محدد، وحتى يكون التخطيط سليماً يجب أن يكون واقعياً محققاً للهدف في الوقت المناسب المحدد له، ومستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية لذلك فالتخطيط منهج وأسلوب في السياسة والإدارة وكل نشاط إنساني ، وبمعني أخر هو الدراسة التي يقوم بها مجموعة متكاملة من المتخصصين وذوي الخبرة لمسح منطقة عمرانية بها مشكلة ما يراد حلها وللحصول على أفضل قدر ممكن لإنتاجيتها ولراحة سكانها والاستفادة بقدر المستطاع من طبيعتها ومواردها (فتحي ، 1987م، ص6) منطقة الدراسة: -

النشأة :-

يرجع أصل التسمية إلى ما يعرف بعهد العنج السابق لعصر الفونج ، وأن أكثر الروايات رواجاً هي تلك التي تحدثت عن امرأة تنتمي إلى أسرة مالكة تسكن المكان الذي قامت عليه المنطقة بالقرب من ملتقى النيلين ، وكان لها ولد يسمى درمان وتسكن منزلاً مبنياً من الحجر ومحاط بسور متين ظلت آثاره واضحة حتى عهد قريب في منطقة بيت المال ، ولها نسب الاسم كماكان المهدي يطلق عليها البقعة الطاهرة(عباس، 2007م ، ص2).

ولقد أوضحت الكشوف الأثرية أنّ هناك حضارات قامت على شاطئ النيل الغربي منذ العصر الحجري القديم، وقد أكدتما الكشوف الأثرية في منطقة الشهيناب التي تقع حالياً شمال أم درمان، مما يؤكد أن الضفة الغربية للنيل كانت مناطق مأهولة بالسكان منذ العصر الحجري القديم (مزدلفة ،2012، ص81). ورغم قدم نشأة أم درمان، إلا أن المولد الحقيقي لها، كان في عهد الدولة المهدية عام 1885م عندما استولت قوات المهدية على الخرطوم وأفحت الحكم التركي المصري، واستولى كبار الأنصار على قصور الدولة . وبعدها امر المهدي كل سكان الخرطوم بإخلاء المدينة والانتقال إلى ام درمان والتي كانت عبارة عن حي صغير ، واستقر في حي الفتيحاب ، وحيث تقدم للجهة الشمالية من الفتيحاب مايقارب الموردة وكانت مورد خضروات الخرطوم ، فأعد العدة وجهز جيشه الذي غذى به الخرطوم في 25/يناير / 1885م وبعدها دانت سيادة الحكم لمحمد احمد المهدي وعبدالله ، وبدأ تكوين الجيوش وهيكلة التنظيم العملي والإداري ، حيث اختار منطقة السور وتسمى منطقة الأنصار (القبة حالياً) ومن حولها ملازمو المهدي حيث سميت بالملازمين حالياً ، وكان لابد لهذه الدولة من إيرادات وخزينة وكان مقرها منطقة (بيت المال) وحارسها من الشمال الأمير ودنوباوي ، حيث كان الأمير ابوعنجة حارس منطقة الخور حالياً حي ابوعنجة ، وضعم عنصت الجهة الغربية فسميت العرضة حيث كان الأمير ابوعنجة حارس منطقة الوسط للجزارة وبيع الخضورات ، وصنع فتوسعت الجهة الغربية فسميت العرضة حيث كان يعرض فيها الجيوش ، واختار منطقة الوسط للجزارة وبيع الخضورات ، وصنع

الأباريق وتنجيد العناقريب من الجلود ، وبعدها جاء أهل غرب السودان فربط السوق باحتياجات ام درمان من الغرب وبعدها جاء الحكم البريطاني وقد توسعت أحياء أخرى جنوب قبة المهدي وغربها كحي المسالمة ، وتوسعت ام درمان حتى غطت المسافة من خور شمبات شمالاً والفتيحاب جنوباً وبين شاطئ النيل شرقاً (عباس، 2007م، ص42).

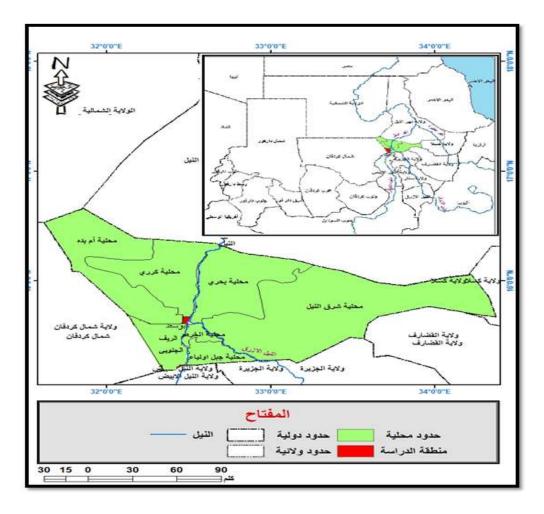
الموقع الفلكي:-

تقع منطقة الدراسة فلكياً بين دائرتي عرض(35 ُ .51 ° - 41 ُ .15 °) شمالاً وبين خطى طول(27 ُ .32 ° - 32 ُ .32 °) شرقاً (هيئة المساحة السودانية، 2018م).

الموقع الإقليمي (الجغرافي):-

تقع منطقة الدراسة على الضفاف الغربية للنيل الأبيض ونهر النيل ويحدها من الشمال محلية كرري ومن الجنوب حي ابوسعد ومن الشرق نحر النيل ومن الغرب محلية ام بدة (التخطيط العمراني ،2018م).

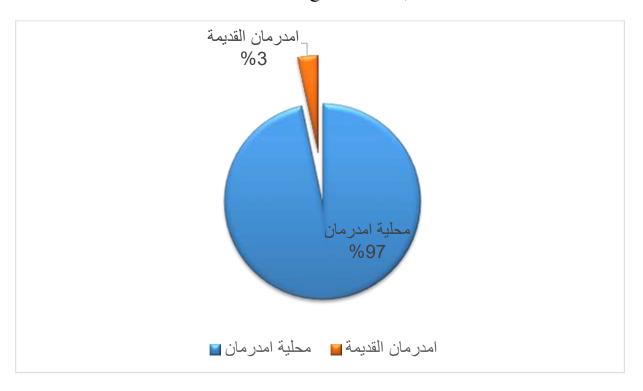
خريطة رقم (1) توضح منطقة الدراسة



المصدر: هيئة المساحة السودانية ، 2021م

المساحة:

تتمدد منطقة الدراسة في مساحة تبلغ حوالي (33 كلم2)، موزعة بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة ود نوباوي (6 كلم2) ، وحي العرب(10كلم2) والموردة (5كلم2) ، ابوعنجة (7كم2) ، الفتيحاب(5كلم2) (هيئة المساحة ، 2018م) فإن منطقة الدراسة تمثل نسبة 3% من جملة مساحة محلية ام درمان كما موضح في الشكل(1) مساحة منطقة الدراسة



المصدر: العمل الميداني، 2018م ، بناءً على بيانات المحلية.

الخصائص البشرية:-

السكان:-

تركز الدراسة على السكان من حيث الحجم والتركيب والكثافة السكانية وتوزيعها الجغرافي ، ثم ربط السكان والعوامل المؤثرة في توزيعهم الجغرافي بموضوع الدراسة.

حجم السكان:-

تعتمد دراسة السكان علي تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لولاية الخرطوم . في 2008م حيث بلغ عدد السكان بمحلية أم درمان(515,466) نسمة حيث بلغ معدل الذكور من جملة التعداد(274,450) نسمة ومعدل الإناث (241,016) نسمة بينما بلغ عدد سكان منطقه الدراسة (21019)نسمة وفق تعداد 2008م ويمثلون نسبة (40%) من سكان محلية ام درمان البالغ عددهم (515,466) ، وحسب معدل النمو (2,44%) وفقاً للتعداد السكاني (2008م). بالإضافة للإسقاطات يتوقع أن يصل سكان منطقة الدراسة في عام 2012م إلى (5665028)نسمه والى 2017م إلى(637409)نسمة ، ثم يتوقع أن يهبط معدل النمو إلى(2,33%) في عام 2022 إلى(71901) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018).

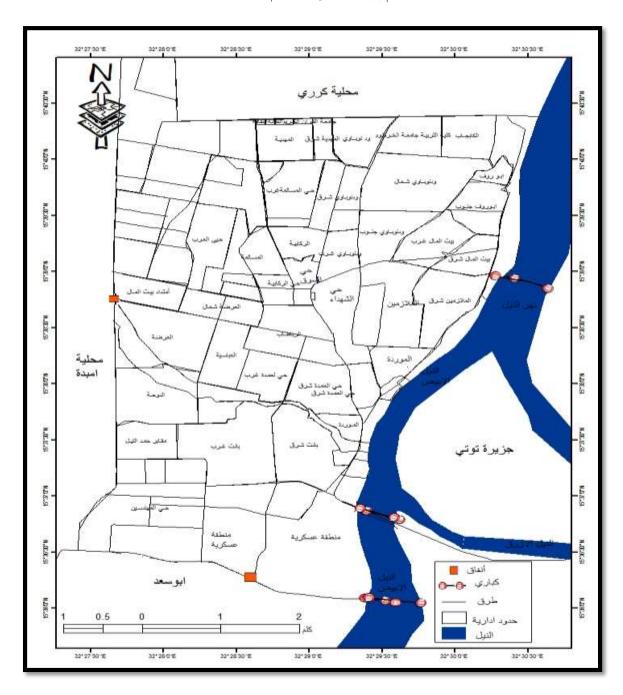
جدول رقم(1) الزيادة السكانية بمنطقة الدراسة

عدد السكان	السنة
6483,7	1983م
1,367,8	1993م
515,466	2008م
5665028	2012م (إسقاطات)
6637409	2017م(إسقاطات)
719061	2022م (إسقاطات)

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء ، 2019م

يتضح من الجدول(1) إن هناك زيادة ونمو سكاني في منطقة الدراسة وبصورة عامة تبلغ الزيادة الطبيعية 2,7% في ولاية الخرطوم وعدد سكان ام درمان يمثل حوالي 10% من سكان الولاية.

خريطة رقم (2) الطرق في مدينة ام درمان القديمة



المصدر: هيئة المساحة السودانية ،2018م

أنماط شبكة الشوارع داخل مدينة امدرمان القديمة:

تصنف شبكة الشوارع وفقاً لعدة أسس ، ترتبط الى حد كبير بتخطيط المدينة وارثها الحضاري عبر مراحل نشوئها وتطورها والتي تتأثر بعوامل متعددة أبرزها التضاريس والمناخ فضلاً عن العوامل البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، توجد في مدينة امدرمان القديمة عدة أنماط لشبكة الشوارع هي:-

النمط العضوي:-

ويسمى بالنمط غير المنتظم أو الملتوي حيث يكون توزيع الشوارع بشكل ملتو ولا يتبع نمطاً معيناً سوى في اتساعها او اتجاهاتها ، فالشوارع ضيقة وعضوية جاءت تلبية واقع تخطيطي متمثلاً في الاستغلال الكثيف لوحدة المساحة لتسهيل الحركة بين اجزاء المدينة ويظهر هذا النمط في الجزء الاوسط لمنطقة الدراسة والذي يمثل النواة التي نشأت حولها المدينة على جانبي نهر النيل وان هذه النمط لايتلاءم مع روح العصر وذلك لصعوبة ايصال الخدمات الضرورية كالصحة والاطفاء للوحدات الوظيفية داخل شبكة هذا النمط من الشوارع كما موضح في الجدول(2)

جدول رقم(2) الشوارع الطولية والعرضية في وسط منطقة الدراسة

ع الطولية / بالمتر	الشوارع العرضية / بالمتر		
المساحة بالمتر	اسم الشارع	المساحة / بالمتر	اسم الشارع
20	1-العناقريب	15	1-الزنوكة
20	2-التجاني الماحي	10	2-العدني
25	3– کرري	15	3-الشوام
25	4-الدكاترة	20	4-محمد بك
20	5-ابوروف	35	5-حي العرب
		15	6-الصاغة

المصدر: وزارة التخطيط العمراني ، 2018م

من الجدول رقم(2) يوضح شبكة من الطرق في وسط منطقة الدراسة فهي التي تشكل هيكل المدينة ، وتوجد بما مجموعة من الكباري وبعض المواقف العامة. (سارة، 2021م).

ومن أهم المواقف بمدينة ام درمان القديمة

أ- مواقف السوق الشعبي: - توجد بما أربعة مواقف للمواصلات: -

1-الموقف الأول يوجد بمنطقة الترحيلات وهو خاص بالشاحنات واللواري السفرية

2-الموقف الثاني يربط مواصلات بحري والخرطوم بالسوق الشعبي ، ويقع بالقرب من المجلس البلدي

3-الموقف الثالث يربط منطقة الثورات بالسوق ويقع شرق شارع الأسفلت خارج نطاق السوق

4-الموقف الرابع يربط مواصلات سوق ليبيا وامبدة والفتيحاب بالسوق ويقع في طرف السوق من الناحية الغربية(ا**لعمل الميدابي** ، 2019م).

صورة رقم(1) الازدحام المروري بموقف الترحيلات بالسوق الشعبي



المصدر: العمل الميداني، 2021م

تعاني منطقة السوق الشعبي من عدم وجود مواقف كافية للسيارات الخاصة بالتجار والمتسوقين مما تسبب في اختناق مداخل السوق ، ونسبه للوقوف العشوائي رغم كبر المساحة يعاني التجار من عدم وجود مظلات (العمل الميداني، 2019م).

صورة رقم(2) الازدحام المروري في وسط منطقة الدراسة



المصدر: العمل الميداني ، 2021م

ب – مواقف سوق ام درمان:-

المحطة الوسطى توجد في وسط سوق ام درمان ، وتقع عند تقاطع شارع كرري وشارع ابوروف وشارع الشوام مساحتها 3500متر(محلية امدرمان،2021م) ، مستقله كموقف للتاكسي التعاويي وبعض الحافلات الصغيرة وهي منطقة تزدحم بالحركة اليومية (العمل الميداني، 2021م) ومعظم الشوارع في منطقة سوق ام درمان شبكية ، والشوارع الكبيرة التي تعتبر مداخل للسوق تمت توسعتها في مشروع إعادة التخطيط بالقرار التخطيطي رقم142/ 1998م لحل مشاكل الحركة ولكن لم يكتمل التنفيذ حتى الآن (وزارة التخطيط العمراني، 2021م).

جدول رقم (3) المداخل والمخارج في سوق ام درمان

الطول / بالمتر	اسم الشارع
12	1-شارع الشهداء
12	2–السيد علي
20	3-التجاني الماحي
20	4-الرباطاب

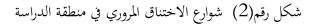
المصدر: وزارة التخطيط العمراني ،2021

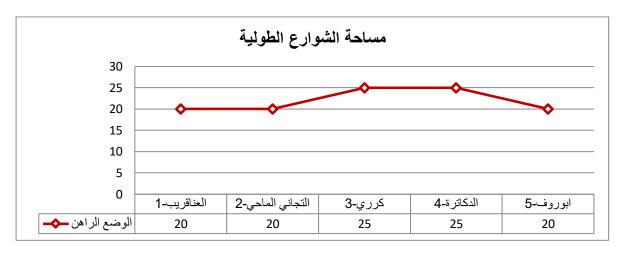
صورة رقم(3) الاختناق المروري في موقف إستاد الهلال:-



المصدر: العمل الميداني ، 2019

من خلال العمل الميداني اتضح إن المنطقة التجارية في الوسط تعاني من اختناقات مرورية بسبب وسائل الانتقال المتعددة داخل السوق وأصبح من الصعوبة بمكان الحراك كما موضح في الصورة(3) وترى الطالبة إن بعض الباعة يفترشون الأرض بمعروضاتهم المختلفة مما أدى إلى تقليل المساحات المتاحة للمارة ووسائل الانتقال الصغيرة.





المصدر: (وزارة التخطيط العمراني + العمل الميداني) ، 2021م

من خلال الشكل اعلاه اتضح إن معظم الشوارع الطولية ذات مساحة ضيقه في منطقة الدراسة مع عدم وجود طرق بديلة لاستيعاب الكمّ الضخم من السيارات. ومن خلال العمل الميداني اتضح إن منطقة السوق الشعبي تحتاج إلى تنظيم وإعادة هيكلية وتفعيل القوانين الصارمة الخاصة بالمرور والمواقف.

الكباري والمعابر الداخلية:-

توجد في مدينة ام درمان ثلاثة كباري:

1-كبري النيل الأبيض (جسر الإنقاذ):

يربط بين الخرطوم وأم درمان ، ويبلغ طول الجسر حوالي 4400متراً ، وينتهي في كل من ام درمان والخرطوم بتقاطعات مرورية 2- كبري شمبات :- وأنشاء في عام 1963م ويربط ام درمان القديمة والخرطوم بحري

3-كبري النيل الأبيض القديم : والذي أنشاء عام 1928م ويربط بين الخرطوم وام درمان(الهيئة العامة للطرق والجسور، 2018م)



شكل رقم(3) الشوارع العرضية في منطقة الدراسة

المصدر: العمل الميداني، 2018م.

من خلال الشكل علاه اتضح إن معظم الشوارع العرضية ضيقه في مدينة ام درمان القديمة وخصوصاً في المنطقة التجارية في الوسط ولا تتقف مع معدل الكم الهائل من المركبات التي شهدتها المنطقة.

المعابر والأنفاق الداخلية:-

وهي عبارة عن كباري صغيرة أنشئت من الخرصانة المسلحة وتعمل على ربط أجزاء المدينة الداخلية ببعضها ، ومن أهمها كبري خور ابي عنجة ويربط الاجزاء الشمالية والجنوبية بالمدينة ويقع في حي أبي عنجة ، ونفق ود البشير في شارع الواجهة ، ونفق الفتيحاب ، اما بقيه الكباري الداخلية بمدينة ام درمان القديمة فهي عبارة عن معابر ومداخل للشوارع الفرعية المؤدية إلى الأحياء المختلفة ، بجانب بعض المعابر المصنعة من الفولاذ ، وتستخدم لتصريف مياه الأمطار (العمل الميداني،2018م) وبالنسبة للمخطط الهيكلي أهتم بالطرق الالتفافية وأنشاء مجموعة من الطرق الدائرية في منطقة الدراسة وتم إنفاذ مجموعة من الطرق على ارض الواقع منها الطريق الدائري من كبري القوات المسلحة عبر شارع الطابية الي كبري امدرمان و شارع العرضة ثم شارع الزعيم الازهري مروراً بكبري شمبات الى كبري النيل الازرق طول المسار 85كم ، والطريق الدائري من كبري النيل الازرق عبر شارع الطابية الى كبري امدرمان مروراً بشارع الواجهة امبدة الي كبري الهجرة ثم شارع الانقاذ الي كبري النيل الازرق طول المسار 95كم ، وتم إنشاء نفق ودالبشير في شارع الواجهة (وحدة إنفاذ المخطط الهيكلي للطرق ، 2018م) من خلال العمل الميداني لاحظت الطالبة إن مدينة ام درمان القديمة تتمركز فيها خطوط المواصلات والمواقف العامة في الوسط والطرق معظمها إشعاعيه والخطوط الدائرية بعيداً عن المركز مما أدى إلى الاختناقات المرورية في وسط المدينة وتسببت في ازمه توقف المركبات لمسافات طويلة. ومن إيجابيات المخطط تري الطالبة إن نفق ود البشير ساعد على فك الاختناقات المرورية في شارع الواجهة الذي يربط شارع الصناعات مع شارع الزبير. النمط الاشعاعي:

تتفرع الشوارع في هذا النمط من مركز المدينة نحو اطرافها باتجاهات مختلفة على شكل احزمة من الشوارع التي تمثل نمطاً خطياً للنمو ، وترتبط مع بعضها بشوارع فرعية

جدول رقم(4) الشوارع الطولية في منطقة الدراسة

العوض	الطول / م	الشارع (شمال – جنوب)	الرقم
15	3840	شارع النيل من حديقة الموردة حتى شارع ابوروف	-1
25	6900	شارع الهجرة من كافتريا الريفيرا حتى كبرى الكبجاب	-2
25	3606	شارع الموردة من كبري ام درمان القديم حتى سوق ام درمان	-3
25	2736	شارع الخليفة من ميدان الخليفة حتى مقابر احمد شرفي	-4
10	1130	شارع غرب حي العمدة من شارع الشيخ قريب الله حتى الصناعات	-5
15	1890	شارع الشنقيطي من شارع العدين وحتى حديقة ام درمان	-6
25	2635	شارع بابكر البدري من شارع العرضة حتى شارع الصناعات	-7
10	860	شارع كرري من شارع أبوروف حتى شارع الصناعات	-8
20	1826	شارع حي العرب من شارع العرضة حتى شارع الشنقيطي	-9
10	1113	شارع المظاهر من شارع حي العرب حتى شارع بابكر البدري	-10
10	490	شارع العناقريب	-11
10	1130	شارع 6 أبريل من شارع العرضة وحتى تقاطع مركز صحي حي العرب	-12
10	476	شارع الشوام	-13
15	480	شارع الصياغة	-14
15	491	شارع الرباطاب	-15
15	497	شارع التجاني الماحي	-16
10	770	شارع المسالمة	-17
10	945	شارع الملازمين من سجن ام درمان حتى شارع الأزهري	-18

15	300	شارع مستشفى ام درمان من صينية الشهداء حتى تقاطع شارع غاندي	-19
10	513	شارع بانت غرب من شارع العرضة حتى شارع أبو العائلة	-20
15	1738	شارع أبو العائلة من شرع الجامعة الأهلية حتى شارع العرضة	-21
25	5653	شارع الواجهة من شارع الصناعات حتى شارع الزبير	-22
20	3571	شارع الأربعين من صينية العرضة حتى مدخل نفق كبري الإنقاذ	-23
10	233	شارع الفيل من شارع الظابطية حتى شارع الشيخ البدوي	-24
25	1683	شارع المهندسين من شارع حمد النيل حتى شارع الشهيدة سلمي	-25

المصدر : محلية ام درمان ، 2021م

جدول رقم(5) الشوارع العرضية في منطقة الدراسة

العرض/م	الطول / م	الشوارع العرضية (شرق – غرب)	الرقم
15	1321	شارع الشيخ قريب الله من شارع الشنقيطي إلى شارع الوادي	-1
20	1250	شارع ود البصير من شارع الوادي إلى شارع الهجرة	-2
20	869	شارع الدومة من شارع كرري حتى شارع الهجرة	-3
20	2364	شارع ابوروف من سوق ام درمان حتى شارع النيل	-4
15	860	شارع السيد على(1)من المحطة الوسطى سوق ام درمان حتى شارع النيل	-5
10	1260	شارع السيد على(2) من شارع الهجرة حتى شارع النيل	-6
20	600	شارع الشهداء من صينية الأزهري حتى موقف الشهداء	-7
15	520	شارع غاندي من الجامع الكبير حتى شارع الخليفة	-8
10	1174	شارع المهاتما غاندي من شارع الخليفة حتى شارع النيل	-9
30	1175	شارع الأزهري من صينية الأزهري حتى كبري شمبات	-10

-11	شارع الإذاعة من ميدان الخليفة حتى شارع النيل	726	10
-12	شارع القابلات شمال	320	10
-13	شارع القابلات جنوب	298	10
-14	شارع الترحيلات من شارع بابكر البدري حتى شارع الواجهة	1000	15
-15	شارع الخردة من شارع بابكر البدري حتى شارع صينية ود البشير	2773	25
-16	شارع العرضة من صينية محلية ام درمان حتى صينية ود البشير	2773	25
-17	شارع الظابطية من شارع الموردة حتى شارع الأربعين	393	10
-18	شارع علي السيد من المحطة الوسطى حتى صينية الأزهري	945	10
-19	شارع إستاد الهلال من شارع حي العرب حتى شارع بابكر البدري	450	10
-20	شارع الورشة(ورشة المحلية)من شارع حي العرب حتى الركن الجنوبي	300	10
-21	شارع الشيخ البدوي من شارع الموردة حتى شرق استاد المريخ	405	10
-22	شارع العدني من شارع كرري حتى شارع الشنقيطي	332	10
-23	شارع الذنوكة من شارع كرري حتى شارع الشنقيطي	363	20
-24	شارع الاسكلا	191	15
-25	شارع التقلاوي	420	15
-26	شارع البوسته من شارع حي العرب حتى شارع الموردة	770	10
-27	شارع محمد بك حسن	375	10
-28	شارع البنك من شارع حي العرب حتى شارع الموردة	770	10
-29	شارع الإرسالية من شارع الموردة حتى شارع حي العرب	907	10
-30	شارع الجوازات من شارع الأربعين حتى بداية الجامعة الأهلية	425	10
1			·

10	523	شارع الجامعة الأهلية	-31

المصدر: محلية ام درمان ، 2018م

النتائج:

1-اوضحت نتائج الدراسة الميدانية ان وسائل النقل تعاني الكثير من المشكلات لعدم تطورها ومواكبتها للتطور العمراني وازدياد عدد السكان.

2-بينت الدراسة إن غياب الرقابة الدائمة (المتابعة) في القوانين والأنظمة التي تستخدمها السلطة الوطنية ، فهناك تحاون وأثبتت الدراسة وجود مخالفات كثيرة في حركة النقل والمواصلات

3- من خلال العمل الميداني اوضحت الدراسة ان المنطقة التجارية في الوسط تعاني من اختناقات مرورية بسبب وسائل الانتقال المتعددة داخل السوق وأصبح من الصعوبة بمكان الحراك

4- اثبتت الدراسة الميدانية وجود محلات بيع السلع وتجارة الجملة ومخازنها في وسط المناطق السكنية ومندمجة مع دور السكن مما يعرقل حركة المرور بسبب عمليات الشحن والتفريغ

5-اوضحت الدراسة الميدانية سوء التخطيط لمنطقة الدراسة ووجود نقص في شبكات الطرق وعدم وجود طرق بديلة لاستيعاب الكمّ الضخم من السيارات.

6- اوضحت الدراسة ان منطقة السوق الشعبي تعاني من عدم وجود مواقف كافية للسيارات الخاصة بالتجار والمتسوقين مما تسبب في اختناق مداخل السوق

التوصيات: –

والمناطق الأخرى.

- -1 عمل المزيد من الكباري الطائرة والأنفاق الخاصة في الشوارع التي تؤدي إلى مركز المدينة، لتسهيل حركة المرور.
 - 2- تحويل المؤسسات التعليمية الكبرى لأطراف المدينة ، مما يقلل الحركة والازدحام.
- 3- فتح مسارات وإنشاء انفاق ومواقف عامة لمدينة ام درمان القديمة ، فتح الطرق الطولية والعرضية كما موضح في الجدول (4) ، (5) بمنطقة الدراسة وذلك بإزالة كل الحيازات التي تعترضها حتى يتوصل إلى انسياب حركة المرور بصورة طبيعية بين منطقة الدراسة

4- يتضمن هذا الحل تعويض المنازل المتأثرة بالإزالة وتخصيص قطع سكنية للمتضررين في مساحة المنطقة العسكرية الموجودة غرب نفق كبري الإنقاذ بعد إخلاءها وتحويلها في اطراف المدينة.

5- اعتماد نظام الطرق ذات الاتجاه الواحد كحل فعال يقلل احتمال حدوث التصادم في التقاطعات ويزيد من سهولة انسياب الحركة.

6- يتم تكوين لجان دراسة ومتابعة للمتضررين حتى لا يتم إرباك تنفيذ المقترح.

7- الاعتماد على النقل النهري ، فاستخدام المسطحات المائية كوسيلة للنقل يساهم بصورة فعالة في فك الاختناق على مداخل الكبرى.

8- عمل نفق طائر في تقاطع محطة سراج مع شارع الشهيدة سلمي نسبته لتفادي الازدحام المروري

9- عمل نفق طائر في تقاطع شارع الأزهري مع صينية الأزهري حتى كبري شمبات

قائمة المراجع

المراجع العربية:-

- 1. أحمد كمال الدين عفيفي وأخرون ،2006م، تخطيط الطرق والنقل والمرور في المدينة ، الأزهر
- 2- عباس صالح موسى ، 2007م ، ام درمان بين زمنين ، ط1 ، شركة مطابع السودان للعملة المحدود، الخرطوم.
 - 3- محمد العيسوي فايز ، 2003م، أسس الجغرافية البشرية، دار المعارف الجامعية الإسكندرية.

الدوريات والأوراق العلمية:-

1- أحمد عبدالكريم احمد سليمان ، المخططات العمرانية الاستراتيجية كفرصة وأداة استثمار لتحريك آليات الحفاظ على الموروث الطبيعي والحضاري بالمدن العربية ، جامعة الزعيم الأزهري ، كلية العلوم الحضرية ، 2013م.

الرسائل الجامعية:

مزدلفة عبد العزيز الحسين رحمة ، (2012م)، أشكال سطح الأرض وأثرها في التخطيط الحضري لمنطقة أم درمان، رسالة دكتوراه
 جامعة ام درمان الإسلامية ، كلية الآداب قسم الجغرافيا.

 سارة محمد بابكر 2021م، المخططات التطويرية لمدينة امدرمان القديمة ، رسالة دكتوراة ن جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الاداب ، قسم الجغرافيا.

التقارير

- 1- الهيئة العامة للإرصاد الجوي ولاية الخرطوم ، 2018م.
- 2- الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية ولاية الخرطوم ، 2018م
 - 3- الجهاز المركزي للإحصاء ولاية الخرطوم ، 2018م
- 4- المرشد القومي للتخطيط العمراني ، المجلس القومي للتنمية العمرانية، وزارة البيئة والتنمية العمرانية، 2004م.
 - 5- وزارة التخطيط العمراني ، مكتب مصلحة المساحة السودانية ، ولاية الخرطوم 2019م.
 - 6- مركز المعلومات والتدريب والبحوث ، محلية ام درمان ، 2018م

البيئة الحضرية بالجزائر: أوهام الهويات وأسئلة الفكر "دراسة فنية جمالية"

Algeria's urban environment: illusions of identities and questions of thought "Aesthetic art study"

د. حمزه تریکی

مختبر بحث الجماليات البصرية في الممارسات الفنية الجزائرية كلية الأدب العربي والفنون/ جامعة مستغانم، hamzadoudou12@gmail.com

ملخص:

شهد فن العمارة في الجزائر تنوعا من حيث نظم التجسيد خلال مراحل عدة من الزمن، هذا التنوع راجع بالأساس إلى مختلف الحضارات و الفتوحات و العوامل الاستعمارية التي شهدتها المنطقة خلال المراحل الزمنية السابقة، فتتراءى لنا نماذج مختلفة منها: العمارات الدينية (المساجد، الكنائس، الزوايا، الأضرحة) والعمارات المدنية (المساكن العامة و القصور) و العسكرية كذلك (القلاع، الحصون، المنارات، الأسوار)؛ عبرت في مجملها عن المستوى العالي الذي شهده هذا النوع من الفنون من تطور وتخطيط محكم، فمنها ما يزال قائما و منها ما اندثر إلى أطلال لعل أهمها ما خلفه الرومان، و العثمانيون بالإضافة إلى مختلف المباني الكولونيالية الفرنسية.

- كلمات مفتاحية: هوية، عمارة، عمران، بيئة اجتماعية، الجزائر.

Abstract:

Architecture in Algeria has witnessed a variety of embodiment systems over several stages of time, mainly due to the various civilizations, conquests and colonial factors witnessed in the region during the previous periods of time, and we see different models, including: religious buildings (mosques, churches, corners, shrines), civil buildings (public housing and palaces) and military as well (castles, forts, lighthouses,

fences); Tight, some of which still exist, including ruins, perhaps the most important of which are the romans, ottomans and various French colonial buildings.

Key words: identity, architecture, urban, social environment, Algeria.

- مقدمة:

يبدو من الصعب جدا التحدث عن واقع فن العمارة بالجزائر في الوقت الحالي أو محاولة التنبؤ بمستقبله خاصة في ظل الاستغراب الذي يشهده مجال العمارة و نمط التشييد، و من ناحية أخرى يمكن أن نعزي الأمور إلى النقص أو شبه الانعدام التام للذوق الجمالي من ناحية و من ناحية أخرى إلى أسباب اجتماعية، لكننا سنتناول الموضوع من زاوية ذات علاقة تكاملية بينها وبين الطرح و هذا من خلال الإجابة عن الإشكالية الآتية:

- كيف يمكن أثرت البيئة الحضرية سابقا على تكوين النسيج الحضري بالجزائر؟ وما هي أبرز الإشكالات والحلول لتبويب قيم الهوية و المواطنة من خلال البيئة الاجتماعية؟

1- أزمة الهوية العمرانية و الفرد:

إن الحديث عن ضرورة دراسة البيئة العمرانية المحلية ضمن وعائها الاجتماعي يحيلنا بالأساس إلى التطرق إلى إشكاليات توظيف أخلاقيات العمارة بحد ذاتها، خاصة في ظل انتقالها من جيل إلى آخر و هذا على الرغم من المتغيرات الطارئة على نمط إخراجها من عصر إلى آخر، لكن لا يمكن إخفاء مدى عشوائية غالبية المنشات العمرانية التي لا تعكس الهوية المحلية، وهذا رجوعا إلى فردية الإخراج النهائي للمباني التي تفتقد إلى روح الجماعة التي يعكسها توافق المجتمع، في حين نلاحظ كذلك الغياب الشبه التام لأداء المماريين و ما إلى ذلك من رغبة الأفراد في حد ذاتهم في صنع هوية شاملة تعبر في مجملها عن ما هو موجود.

يبدو الحديث كذلك عن الهوية أمرا مسلما به بوصفها كل ما يعبر عن الفرد و حقيقته و أصالته، بحيث تميز هاته الأخيرة أفراد مجتمع ما عن غيره من الأفراد في مجتمع آخر ، وهي تعبر عن تميّزه عن الأخر ومدى حفاظه على صفاته الجوهرية التي تعكسها بالأساس سلوكياته، والهوية تتميز بالتعددية داخل المجتمعات المحلية المختلفة سواء أكانت قرية أم مدينة أم إقليما، والتي تتجند هي

الأخرى لتنتج لنا في الأخير قيمة الهوية الوطنية الثابتة، وهي تعبر عن مختلف الحاجيات القافية و الاقتصادية دون فرضها من أطراف خارجية كما نلمحه في الطابع الأوروبي المفروض إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر خاصة بالمدن الكبرى. 44

نحن هنا نتحدث بالأساس عن أربع أقاليم جغرافية (شمال؛ جنوب؛ شرق؛ غرب)، تعكس كل واحدة منها نمطا فريدا من تقنيات البناء التقليدي الذي كان من المفروض استغلاله وفق سياق تيارات الحداثة و ما بعدها قصد استنباط نماذج مختارة للعمارة و المحلية وفق مبدأ المعاصرة في أسلوب الإخراج و طرق التنفيذ، إننا هنا نتناول الإشكاليات وليس المشكلات التي تُعنى بالعمارة و قيمتها الحضارية و إنما نحاول إعطاء اقتراحات من الممكن ان تكون بمثابة الحلول التي من شانها إرساء جملة من القيم التي تحتم هي الأخرى بالطراز المعماري الجزائري الأصيل.

يقول الدكتور فتحي المسكيني: "...إنّ الثقافة العربيّة الإسلامية الكلاسيكيّة خالية من مقولة الفرد، ولا مصلحة لنا في أن نواصل ذلك الرّأي، ولكن علينا أن نقبل بالنّتائج التي تدّعي أخمّا موضوعيّة حول تراثنا، أو أن نقتبس علاقة تخصّنا مع هذا التّراث، ومن خلالها يمكن أن نطوّر مقولة الفرد... "⁴⁵ ذلك راجع بالأساس إلى افتقاد الفرد في حد ذاته إلى ملكة التثاقف الاجتماعي هو بعينه عرقلة لمسيرة الحضارة المعمارية التي يكتسبها بدوره من خلال التراكمية، يبدو التساؤل هنا مطروحا كذلك حول ما إذا كان بالإمكان ان يجتمع الفرد بعينه مع مختلف طوائف مجتمعه الواحد لتناول موضوع جمالية حيزه المعماري الذي كان من اللازم أن ينصهر هو بحد ذاته مع ماكان يجب أن يكون، إننا نلمح غياب ملكة التثاقف هنا من خلال وحدة البناء العشوائي ي مختلف الأقاليم، فنلمح خلو جل المنشات الكنية عموما و ما إلى ذلك من القيم الهوياتية والتجديد الذي يواكب العصرنة ما عدا ما تعلق بالمخططات الأجنبية الدخيلة التي تعكس الهويات الدخيلة على غط الإخراج النهائي لها سواءا على المستوى الخارجي أو التصميم بالمخططات الأجنبية الدخيلة التي تعكس الهويات الدخيلة على غط الإخراج النهائي لها سواءا على المستوى الخارجي أو التصميم الداخلي.

قد يرجعنا الحديث عن التصاميم الحديثة و التي أصبحت موضة العصر في تصميم المباني، و التي تفتقد في كثير من جوانبها إلى قيم الهوية؛ إلى مدى الاهتمام بالمفاهيم التقليدية للعمارة و النهوض بها من جديد، من خلال العناية بالمصطلحات التقليدية و أثرها الملموس على البيئة و المجتمع على غرار "الأحواش"، "مسكن عربي" و ما إلى ذلك و هي التي تعتبر كميزة متعلقة بالمجتمعات

العربية و مجتمعات شمال افريقية على الخصوص، هنا لا يمكن إغفال الجانب الاستعماري و مدى تأثيره على كمس الهوية العمرانية للمجتمع الجزائري من خلال فرض أنظمة و كرز معينة بمصطلحات جديدة و تكوينات دخيلة كان الهدف منها تمييع المجتمع ضمن بيئته الحضرية بطريقة شبه منتظمة. 46

ومما لا شك فيه أن الفرد الجزائري و على غرار باقي البلدان العربية قد يعاني هو الآخر من اغتراب عشوائي في نظم البناء و العمارة، وقد تكون الجزائر هي الأخرى بمثابة حقل لتجارب الفرد و جملة المعماريين دون مراعاة أبجديات الهوية و ما إل ذلك من قيم روحية و معرفية تعني بثوابت القيم الوطنية بل تستند الي جملة من الأفكار الغربية في التصميم في استغناء شبه تام عن شكل المدينة التقليدية و علاقتها بتراثها المستمد بالأساس من الهوية العربية الإسلامية.

2- متى فقدت الهوية العمرانية في الجزائر؟

هو سؤال جوهري و محوري في دراستنا هذه، فالدارس لتاريخ العمارة و العمران بالجزائر حتما سيصطدم بمتغيرات عدة كان لها الأثر في تنوع الطرز المعمارية عبر فترات متباينة من الزمن، قد يجرنا الحديث هنا عن كل من تأثيرات الطابع الأوروبي؛ والطابع العثماني بوصفه طابعا معماريا حضاريا صاحبه الفتاح مشهود في مختلف مجالات الفنون التطبيقية التي دعمته بطريقة أو بأخرى، و هذا من خلال إحداث تصميمات فريدة خاصة لها خصوصياتها المنصهرة ضمن أوعية: المناخ؛ التاريخ؛ الهوية الانتماء الديني و ما الى ذلك من جوانب أخرى على غرار الجانب الاقتصادي و التاريخي.

2-1- العمارة في العهد العثماني:

شهدت الإيالة الجزائرية تطورا حضريا مشهودا من حيث تطور العمران منذ مطلع القرن السادس عشر حتى العام 1830م (ق. 19)، و هو ما تعكسه القلاع و الحصون و مختلف المنشات التي ميزها طابعها الجمالي الخاص و الفريد من حيث تقنيات الإخراج، حيث تعتبر كشواهد مادية تحمل ف طياتها فكرا ثقافيا وإنتاجا تقنيا متطورا خلال تلك الفترة. 47

⁴⁶ خلف الله بوجمعة، المدينة الجزائرية و البحث عن الهوية، (جامعة بسكرة/ Courrier du Savoir)، العدد الرابع، جوان 2003، ص 100.

لكن هذا التطور كان بمثابة النعمة و النقمة في آن واحد، فنجد أن ايجابياته تتجلى في إضفاء جماليات من حيث تصميم الجانب الداخلي و الخارجي للمنشئات من حيث الزخارف و ما إلى ذلك من مظاهر الزينة؛ و التي تعلقت هي الأخرى بالنقوش و استخدام الرخام بمختلف أنواعه بُغية إضفاء نوع من الفخامة والرفاهية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمساجد و القصور، كذلك راعى المصمّمون جانب المتانة في إبداعاتهم الفنية و هو المبدأ الذي اعتمدت عليه العمارة العثمانية خصوصا في ظل توسع الإيالات سابقا.

لا يخفى علينا كذلك أن العمارة و العمران العثماني يخضع هو الآخر إلى فلسفة قائمة تستند هي الأخرى في مقوماتها على مبادئ الفن الإسلامي و ما إلى ذلك من خبرات معرفية و تقنية، تلم في مجملها بالمكان خاصة من حيث خلق التوازن فيما بين المكان و توزيع الكتل و منه التحكم في الفراغات، وقد زادها جمالا ذلك البعد عن التكلف في تصميم الزخارف على غرار باقي العمارة الإسلامية، هذا عودة إلى عدة مؤثرات خارجية كان للزمن فيها الأثر في صقل تلك المهارات و ضمها بانسيابية إلى الفن العثماني بطريقة فريدة، و من مثال تلك المؤثرات نجد الفن البيزنطي، الفن الايطالي و الفارسي، أين انصهرت عناصر هاته الأخيرة في قالب عثماني أبدع فيه الأتراك قديما و حديثا. 48





- المصدر: https://fibladi.com

129

لعل عمارة الجزائر العثمانية (نظرا للسياق التاريخي قبل فترة الاستعمار الفرنسي)، من بين أحد أهم أوجه العمران الحضري الذي نلمس جمالياتها إلى غاية وقتنا الحاضر، هذا على الرغم من عتاقته و اضمحلاله شيئا فشيئا نظرا لعاملي الزمن والإهمال الذي طال العديد من المعالم الحضرية الأخرى، لكننا على من ذلك نلمس تناسقا و انسجاما فيما بين المظهر العام للعمران العثماني مع مختلف الملامح العربية الإسلامية في البناء، والتي تشير إلى طابع الحفاظ على الخصوصية و ما إلى ذلك من مقومات أخرى تعنى بحسن الجوار وكذا الوحدة و التنوع في إنشاء المجمعات السكنية، حيث توحي كل هاته المفردات بوجود تماسك فيما بين أفراد المجتمع الواحد، و يلاحظ كذلك ذلك التضام و التجاور المتجانس من خلال الكتلة الواحدة التي تعبر عن تجمع سكني متآلف تآلف الساكنة.

من جهة أخرى أثرت العمارة تأثيرا شبه كلي على الوجه العام للعمارة المحلية سابقا أي قبل التواجد العثماني بالجزائر، أين تميزت العمارة المحلية الجزائرية بطابعها المغاربي القريب من النمط المشرقي في تقنيات الإخراج، فكانت الجدران من الحجارة مختلفة التدرجات اللونية المائلة إلى المغرة و التي يتم جلبها من الجبال، وكانت المباني أيضا بسيطة الجماليات من حيث الشكل الخارجي و زينة الداخل على حد سواء، فوظف الفرد الجزائري كل ما له ارتباط ببيته لتزيين مسكنه و مرافقه العمومية، خاصة ما تعلق بالزخارف الإسلامية التي تجلت في الزخارف النباتية و الهندسية و مختلف الرموز البربرية الأخرى و الفسيفساء كدلالة على الهوية والانتماء إلى هاته الأرض.

كانت هاته البساطة في الأسلوب بمثابة نوع من الاقتصادية و الزهد في حياة الجزائري سابقا، وهذا مردُه إلى اعتبارات دينية و اجتماعية معينة، و يبدو من المنطقي جدا القول بأن العمارة المحلية في ذلك الوقت قد حملت سمات و تأثيرات عامة للحضارات السابقة التي شهدتها المنطقة على غرار: الحضارة الرومانية والبيزنطية و الوندالية بالإضافة إلى الثقافة البربرية.

2-2 العمارة خلال فترة الاستعمار الفرنسى:

إن الحديث عن تاريخ اندثار الهوية العمرانية المحلية يحيلنا بالضرورة إلى التكلم عن ما مرت به العمارة إبان الحقبة الاستعمارية، أين عمدت السلطات الفرنسية إلى تغييب كل ما له علاقة بالهوية و التراث المحلي، خاصة في ظل استقدام المستوطنين من شتى

أصقاع البلدان الأوروبية و غيرها، حيث راعت في هذا الشأن توافق متطلباتهم الاجتماعية و اليومية قصد التأثير عليهم و استمالة عقولهم و كسب قلوبهم، من هنا بدأت قصة جديدة عنوانها فرض طراز أوروبي حديث على المستعمرة الجديدة، و محاولة طمس النماذج المحلية بوصفها تشويها للنطاق الحضري خاصة في النواحي الكبرى على غرار: قسنطينة، الجزائر، وهران كمرحلة أولى. 50 يجرنا هنا الحديث عن دور المدرسة الإستشراقية الفرنسية في محاولاتها الحائبة من جانب و الفالحة من جانب آخر في تحييد الإرث الثقافي للأمة الجزائرية، و التي تتجلى مظاهرهما في محاولة السيطرة على الشعب الجزائري، و كذا فرض نمطها العمراني الحديث الذي يواكب تطلعات الاستعمار الفرنسي، و قد أدى كذلك المستشرقون دورا تأثيريا على المجتمع الجزائري خلال مؤلفاتهم و آرائهم و ما إلى ذلك من كتابات عن البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث كانوا بمثابة العصا التي ارتكزت عليها السلطات الاستعمارية آنذاك، "وقد استطاع الاستعمار أن يجند طائفة من المستشرقين لحدمة أغراضه و تحقيق أهدافه وتمكين سلطانه في بلاد المسلمين، و هكذا نشأت هناك رابطة رسمية وثيقة بين الإستشراق و الاستعمار". 51

- الشكل 02: العمارة الكولونيالية بالجزائر (البريد المركزي)



- المصدر: https://algerie-antique.blogspot.com

131

تُظهر الممارسات الإستشراقية التي طالت كل ما هو ثقافي لتشمل مختلف المقومات الثقافية و التاريخية للمجتمع الجزائري مدى تأثيرها على مجال العمارة و ذلك من خلال أهدافها المسطرة مسبقا و التي تحدف إلى انتهاك و سلب خصوصيات المجتمع الجزائري، فقد أدرك المستعمر الفرنسي في مراحله الأولى مدى تأثير الثقافة الشعبية على للأمة الواحدة التي أبدت تمسكا بموروثها خلال السنوات الأولى للاستعمار، 52 و لهذا فقد سعت السلطات الفرنسية إلى تصويب و تركيز مختلف أعمال المستشرقين نحو وعاء العولمة؛ ومنه التأثير على النظام العمراني للمدينة الجزائرية من خلال توجيه الفكر الثقافي للمجتمع الجزائري.

في البداية لم يكن الأمر هينا إلا أن الحقيقة تشير إلى عكس ذلك فيا بعد، حيث يبدو جليا إن هذا التأثير قد شمل العديد من المناطق الكبرى و الصغرى منها، وهو ما يعكسه انتشار المباني الكولونيالية حتى شمل القرى آنذاك بوصفها مناطق عسكرية أو استيطانية على د سواء، هنا يلاحظ كلك اقتصار هذا التأثير بصفة كبيرة على الشق الشمالي للجزائر عكس جنوبها الذي لم تطله على د سواء، هنا يلاحظ كلك اقتصار هذا التأثير بالذي طالها، لعل مرد ذلك إلى البيئة المناخية القاسية من جهة و تسطيرها من النشاط الإستشراقي الكبير الذي طالها، لعل مرد ذلك إلى البيئة المناخية القاسية من جهة و تسطيرها كمنطقة لتجارب من ناحية أخرى، في حن قد لعبت كذلك الظروف الاجتماعية و الاقتصادية كذلك دورا في عدم التركز على النظام العمراني للجنوب. 53

و يلاحظ خلال هاته الفترة بروز ثلاثة مظاهر للسكن و التي وجدت بطريقة أو بأخرى تحت وطأة وويلات الاستعمار الفرنسي و هي كالآتي:⁵⁴

2-2-1 المساكن الجماعية:

وهي عبارة عن منشئات سكنية تمثل عمارات بسيطة من حيث تقنيات الإخراج، بحيث كانت مهمتها وظيفية بحتة وهي خالية من القيم الجمالية و مختلف معايير الجودة، بالإضافة إلى خلوها من الضروريات الخاصة بمستخدمي المبنى، وقد أُوجد هذا النمط من العمارة نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة للعائلات من جهة و كذا كانت كشبه نوع من الحماية من ويلات المستعمر نفسه.

2-2-2 المساكن الفردية:

جاء هذا النوع من الصيغ السكنية كضرورة لإسكان المواطنين الذين كانوا يقطنون بالأحياء القصديرية، والذين طردوا من مساكنهم خلال حملات المستعمر الفرنسي التي ترمي إلى التمركز في المواقع الإستراتيجية، فبعد أن شغل هؤلاء (خاصة سكان الأرياف) الأحياء القصديرية لفترة من الزمن ، وُجّهوا نحو هاته الصيغ السكنية و التي تعتبر ذات مساحة صغيرة لا تلبي حاجة العائلات الكبيرة، و قد كانت هي الأخرى خالية من مقومات البيئة الداخلية و الخارجية للمبنى، بالإضافة إلى ضعف موارد الطاقة في إنشائها.

2-2-3 المساكن التي شيدها الجزائريون:

وهي المساكن التي لازالت صامدة إلى الآن، وقد جاء تشييدها في ظل ظروف عدة منها الأمنية ومنها الاقتصادية والاجتماعية، نلمس هذا النمط قائما إلى حد الساعة على الرغم من التغييرات الكبيرة التي طرأت عليه، فالطابق الأرضي لهاته المساكن سرعان ما تحول إلى مرائب و ما إلى ذلك من محلات تجارية و غيرها، على العموم لم تتوفر هاته المساكن على مختلف الضروريات سابقا، لكنها في وقتنا الحالي تتمتع بإقبال كبير للساكنة نظرا لعدة عوامل منها إمكانية إحداث تغييرات على شكل المبنى من الداخل و من الخارج وفق متطلبات ساكنيها.

2-3- العمارة في جزائر ما بعد الاستقلال:

بدت آثار الاستعمار حلية للعيان بعد خروج فرنسا من الجزائر (1962)، فالدولة التي قاومت لاسترداد سيادتها بالأمس خرجت اليوم من الحرب منتصرة و منهكة على جميع الأصعدة، و قد كان لجحافل النازحين من القرى و المداشر والأرياف نحو المدينة الأثر الكبير على الجانب الاقتصادي المنهار، فالمدن أصبحت تعاني من الاكتظاظ و زاد عدد الأفراد الذي شغلوا المباني الكولونيالية و استقروا بها، فغابت مظاهر البيئة الحضرية على التجمعات السكنية التي أصبحت تتخللها مظاهر التشوه و الأبنية الفوضوية، ... إنها أولى ملامح افتقاد الفرد المستقل لهويته العمرانية الأصيلة. 55

بينما كانت الدولة الجزائرية تبني في نفسها رُويدا كان التوسع العمراني يزيد بوتيرة متسارعة، وبدأت المدينة تفقد لمستها الحضارية شيئا فشيئا، هذا كُله يحدث في ظل وجود ضرورة قصوى للإقامة والاستقرار بالمدن، خاصة في ظل توفر فرص العمل و توفر باقي المتطلبات الأخرى، لقد انعكست هاته المظاهر و غيرها بشكل ملفت على المساكن، حيث فرض الجزائري منطقه في تصميم مسكنه دون مراعاة معايير: الجودة و الرفاهية الجمالية و الخصوصية؛ التي تتسم بها العمارة الإسلامية ككل والعمارة المحلية على وجه الخصوص.

في حين لعب الغياب الشبه تام للجوء إلى مخططات المهندسين المعماريين على الرغم من قلتهم دورا آخر غير مباشر في العملية، فالحاجة إلى المسكن وصعوبة الحصول عليه بالإضافة إلى النمو الديموغرافي المتسارع الذي يعكسه استقرار العائلات الجزائرية خاصة في ظل زواج فئة كبيرة من الشباب، ⁵⁶ بالإضافة إلى تعدد الزوجات و كذا انخفاض معدلات الطلاق، كلها من العوامل المؤثرة في الطابع المعماري بالإضافة الى عامل المناخ و الطبوغرافية و المؤثرات السياسية و الاجتماعية الأخرى.

134

إنه ومن الصعب جدا التحدث عن واقع فن العمارة بالجزائر في الوقت الحالي، أو محاولة التنبؤ بمستقبله خاصة في ظل الاستغراب الذي يشهده مجال العمارة و نمط التشييد، و من ناحية أخرى يمكن أن نعزي الأمور إلى النقص أو شبه الانعدام التام للذوق الجمالي من ناحية و من ناحية أخرى إلى أسباب.

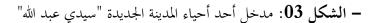
إن المتتبع للمسار التاريخي لفن العمارة و المباني الجزائرية سيلاحظ ذلك الصمود الذي عرفته لما يقارب الثلاثين سنة من بعد الاستقلال ليبدأ غط العمارة في التدهور شيئا فشيئا نظرا لعدة ظروف قد تكون الكثافة السكانية من بين معوقاته، لكن الأمر الأكيد أن للظروف الأمنية في العشرية السوداء و النزوح من الأرياف إلى المدن له التأثير البالغ بدوره على صيغ المباني و المساكن، في حين كان الاعتماد على خبرات البنائين العصاميين التي كانت مخططاتهم تتسم بالعشوائية غالبا في التنفيذ، فالجنس الأنثوي لا يحق له استعمال شرفات البيوت بحرية و هو نفس الأمر بالنسبة للنوافذ الأمر الذي نرجعه طبعا إلى الأسباب السالفة الذكر بينما كانت تحل محلها المشربيات و الرواشن سابقا و التي توفر جوا من الخصوصية لساكنة الدار دون حرمانهم من العالم الخارجي

أيضا تعتبر الصبغة التجارية التي تشهدها العديد من المناطق بالوطن من بين أسباب تدهور قيم العمران الجزائري و هذا بالرجوع إلى الاستبدال التام للمساحات الخضراء و أماكن الترفيه عموما بالمستودعات و المرائب (جمع مرآب) التي لا تستغل في

معظم الأحيان ماعدا ما جاء منها على الشوارع الرئيسة، و هو ما زاد من تدهور منظر المحيط العام للمباني التي عادة ما تطلى بألوان لا تعبر عن واقع المنطقة و منها ما لا يطلى أبدا في بعد تام عن العناية بمظهر الواجهات السكنية.

يمكننا القول في هذا الصدد أن العمارة الدينية تكاد تنفرد وحدها بمقومات العمارة الإسلامية والمغاربية على حد سواء وهي الفرع الوحيد في العمارة التي حافظت على نسق تجسيدها من خلال توظيف مقومات العمارة الإسلامية من : أعمدة وهي الفرع الوحيد في العمارة التي حافظت على نسق تجسيدها من زخارف متنوعة لإكساء المبنى لمسة جمالية توحي بتعلق الأفراد بحويتهم وتمسكهم بتراثهم، و هو ما من شأنه إعطاء هوية محلية في مجال العمران.

نجد عائقا كبيرا في تناول العمارة الجزائرية المعاصرة كونحا لا تخضع لمعايير الانتساب الحق للمجتمع الجزائري بل هي مزيج من البناءات التقليدية التي غلبت عليها التفاصيل الغربية في طريقة البناء وهي لا تواكب معايير الجمال في مجملها، بينما يلجأ الكثير من المهندسين إلى اعتماد مخططات ذات نسق لاتيني خاصة من حيث التصميم الخارجي للواجهات في ابتعاد تام عن مقومات العمارة العربية و الإسلامية أو مقومات الهوية حيث أصبحت العمارة الجزائرية ذات صيغة وظيفية بحته خالية من معايير الجمال و تفتقد في معظمها إلى متطلبات الراحة و نظم الرفاهية الأخرى.





-المصدر: https://ar.wikipedia.org

في حين أصبح الفرد الجزائري يتغنى بالمعالم اللاتينية التي يقف منبهرا أمامها نظرا لأسلوب تحسيدها ونموذج تخطيطها مضافا إليه مواكبة الحداثة من حيث الانجاز و طريقة التنفيذ نجده غير مبال في ما يتعلق بمسكنه الخاص من أبجديات الرفاهية، لكن لا يمكننا إعطاء أحكام واهية طبعا فمن الواقع المعاش يتجلى لنا التدهور الكبير في المستوى المعيشي الاقتصادي لأغلب الأفراد و هو ما يؤثر سلبا على نمط المعيشة و الوسط الذي يعيش به، الأمر الذي يجعل من الحديث عن مستقبل فن معماري جزائري معاصر صعبا للغاية.

إنه و من اللازم على الجهات الرسميّة التكفل بجانب هام من الفنون البصرية المعاصرة ألا و هو العمارة بوصفها أحد أهم مقومات الهوية للشعوب و الحضارات، و هذا لا يتحقق إلا بتكوين فعلي للمهندسين المعماريين وفتح المجال أمام القدرات الشابة للمصممين في تكافل تام مع أهل الفن التشكيلي من أجل تحديد أساسيات فن معماري جزائري معاصر قائم على فلسفة الفن الإسلامي و مقومات الهوية الوطنية طبعا بإعادة تكييف المناهج و المقررات لتتوافق مع المبادئ العامة للمجتمع الجزائري و تكون متوافقة مع المبادئ التكولوجي الحديث الذي يشهده العالم.

في حين كان من المفروض استغلال الموروث المادي الذي تشتهر به الجزائر من خلال الثقافات المتنوعة التي تزخر بها في انجاز تصاميم حديثة يواكب عمرانها العصرنة و تعنى بلمسة جمالية دون المساس بمقومات النماذج الأصلية للعمران حسب كل منطقة، تخيل معي أخي المتلقي لو تم تطوير الطراز المزابي في البناء، القصور الصحراوية المختلفة أو الأكواخ البربرية...، نماذج أخرى و التي توفر في نفس الوقت جوا من الخصوصية بجميع نواحيها؛ و أضفيت عليها لمسات إبداعية مدروسة لأوجدنا فن معماريا جزائريا معاصرا بامتياز يعطي للمدينة نظرة جمالية ذات أبعاد اجتماعية خاصة بكل منطقة تنصهر كلها في وعاء التراث والهوية 57،

⁵⁷ وزارة الأخبار، الفن المعماري الجزائري، سلسلة الفن و الثقافة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، مدريد/ إسبانيا، 1980، ص 58.

و هو ما من شأنه فتح مجالات أخرى هامة على رأسها السياحة و نحن نعلم ما تقدمه المنشات والمعالم الحضارية من بعد تاريخي له ارتباطاته الحضارية الحديثة للأمة الجزائرية؛ على غرار ما انتهجته الشقيقتين: المغرب و تونس خاصة لتفعيل قطاع السياحة.

الشكل 04: أحد شوارع المدينة البيئية "تافيلالت"-غرداية (مشروع 1997م)



المصدر: https://fibladi.com

3- العوامل المساهمة في انتكاس فن العمارة بالجزائر:

138

- قد يكون الإرث الكولونيالي (المباني) من بين أوجه عرقلة تطور فن العمارة المحلي و تثمينه، و هذا من خلال استحواذ هاته المباني على المناطق الهامة بالمدن (خاصة وسط المدينة و الفضاءات الكبرى)، و هو ما حال دون إعطاء لمسة محلية للعمران.
- اعتماد الأفراد على مخططات عشوائية تفتقر في مجملها إلى اللمسة الجمالية التي تعنى بالمحيط و التصميم الداخلي و الخارجي للمساكن، الأمر الذي زاد من تشويه المحيط الحضري للمدينة التي أصبحت عبارة عن تجمعات سكنية تغلب عليها اللمسة الذاتية في الإخراج.
- ابتعاد المخططات الحديثة ن قيم العمارة الإسلامية و خلوها من مقوماتها في العديد من التصاميم ذات الطابع الغربي، و هنا تكمن الإشكالية الكبرى من حيث إهمال المساحات الخضراء، الأعمدة، الأقواس، القباب، النافورات، الزخارف المختلفة ... إلخ. يبدو كذلك أن للنزوح نحو المدن أعراضه الأخرى التي أثرت على الطابع الحضري للمدينة، حيث ساهم هو الآخر في اكتظاظ المدن، حيث أصبحت تجارة العقار تجارة ربحية، فالنازحون (لأسباب عدة) لا يهتمون في كثير من الأحيان إلى جمالية المسكن ومقوماته بل أصبح اقتناء المنازل و العقارات يخضع إلى العامل الاقتصادي بدرجة كبيرة.
- كان كذلك للتضخم السكاني في الآونة الأخيرة الأثر البارز في المساهمة بشكل غير مباشر على تطور العمران بالجزائر، فعلبت العمارات على المجمعات الحضرية الحديثة، و هو ما يعكسه انتشارها على شاكلة مدن جديدة، فالحاجة الاقتصادية للدولة والفرد حتمت هذا النمط من العمارة بصفة غالبة على شتى المدن دون مراعاة الهوية العمرانية المحلية في العديد من أوجهها.
- يبدو أن من أهم مسببات التشوه العمراني للمحيط الحضري بالجزائر الغياب الشبه التام للإستراتيجية المدروسة، هذه الأخيرة التي كان بالإمكان من خلالها فرض قوانين صارمة، خاصة في ظل العقدين الأخيرين (ما بعد فترة التسعينات).
- غياب الوازع الإعلامي بمدى ضرورة الاهتمام و كذا إيجاد أوجه جديدة للعمارة المحلية، و هو ما يتحمل في شق كبير من تبعاته كل من المهندسين المعماريين و منظمات المجتمع المدنى.

خاتمة:

من خلال حديثنا عن واقع العمارة في الجزائر خلال عديد الفترات و المراحل و التي أثرت و تأثرت بما نظرا لعدة عوامل سبق ذكرها يمكن اقتراح الحلول الآتية و التي من شأنها الرقي بواقع العمارة و العمران في الجزائر، هذا طبعا في ظل توفير الوسائل والنصوص اللازمة لتطبيقها، و هي كالآتي:

- سن قوانين تُعنى بالمدينة و وسطها الحضري، قصد تفعيل مقومات العمارة المحلية بأبعاد عصرية، يسهر على تطبيقها و متابعتها ديوان خاص، في حين يمكن تطبيقها كمرحلة أولية على المدن الجديدة و مختلف التجمعات السكنية ضمن الأقاليم المحددة لكل منطقة، في حين يمكن تطبيقها رجعيا على باقي الأحياء الأخرى ضمن مواد تنظيمية أخرى ادرس من طرف أهل الاختصاص بدرجة أولى.
- المحافظة على مقومات كل طراز معماري لكل ناحية و تثمينه، و هذا لا يكون إلا بتعيين هيئات خاصة تُعين من طرف الوزارة، قصد تحقيق المشاريع على أرض الواقع، تُراعى خلالها الجمالية المعمارية لكل جهة، و هو ما من شأنه المساهمة في الحفاظ على التنوع الثقافي و الموروث المعماري للجزائر، مما يساهم بشكل أو بآخر في الجذب السياحي.
- متابعة المشاريع السكنية وكافة أشكال العمارة خاصة في الأوساط الحضرية، مع ضرورة التركيز على معايير الجودة و الديمومة.
- تفعيل دور المهندسين المعماريين مع ضرورة تكييف المخططات المعاصرة لتتوافق و خصوصية المجتمع الجزائري، بحيث يراعى خلالها السياق البيئي و الاقتصادي، خاصة في ظل ارتفاع تكاليفها التي لا تتوافق مع القدرة الشرائية للأفراد محدودي الدخل.
- منح الفرص للكفاءات الشابة من خريجي الجامعات خاصة في تخصصات الهندسة المعمارية و تصميم المحيط لإبراز قدراتهم على التغيير في ظل توسع الرؤى و وجود أفكار جديدة، و هذا لا يكون إلا بتوفير فرص عمل و إنشاء مؤسسات و مقاولات مصغرة لتحقيق المشاريع و تجسيد التجارب.
- التوعية بضرورة الحفاظ على الموروث العمراني من خلال تطبيق مقومات العمارة المحلية، وهو الدور الذي يقع على عاتق جمعيات المجتمع المدني و لجان الأحياء و أعيان المدينة و باقى المنظمات الأخرى بوصفها الطرف الأقرب من المواطن.

قائمة المصادر و المراجع:

- 1 أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ط 01، ج 04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
 - 2 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط 01، ج 08، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- 3 بوحسون العربي، الحقول المعرفية في لثقافة الشعبية الجزائرية، مجلة أنثربولوجيا، (الجزائر/ مركز فاعلون للبحث في الأنتروبولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد: 01، العدد: 20، 2015.

4 خلف الله بوجمعة، المدينة الجزائرية و البحث عن الهوية،)جامعة بسكرة (Courrier du Savoir)، العدد الرابع، جوان 2003.

- 5 روبير مانتران تر: بشير السباعي ، تاريخ الدولة العثمانية، ط 01، ج 02، دار الفكر ،القاهرة، 1993.
- 6 عبد العزيز بن عثمان التويجري، التراث و الهوية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة –إيسيسكو، المغرب، 2011.
- 7 عبد القادر عوادي عزام، المدينة و العمران في بلاد المغرب القديم "مدينة تيمقاد نموذجا"، مجلة أنثربولوجيا، (الجزائر/ مركز فاعلون للبحث في الأنتروبولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد: 01، العدد: 01، 2015.
- 8 عمارة ميلود، تحول النموذج الزواجي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تحت إشراف: د.طواهري ميلود، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2015/2014.
 - 2 القجع عبد القادر L'habiter identitaire : éléments pour une problématique d'une القجع عبد القادر 20 القجع عبد القادر 102 (urbanité en émergence, جملة إنسانيات، مركز البحث في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية والثقافية، وهران، العدد 1997.
 - 10 محمد الطيب عقاب، قصور الجزائر أواخر العهد العثماني، ط 01، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
 - 11 محمد الطيب عقاب، لمحات عن العمارة و الفنون الإسلامية في الجزائر، ط 01، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2002.
 - 12 محمد الطيب عقاب، لمحات عن العمارة و الفنون الإسلامية في الجزائر، ط 01، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة/مصر، 2002.
 - 13 محمود حمدي زقزوق، الإستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ط 02، دار المنار للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1989.
 - 14 نادر الحمّامي، فتحي المسكيني: الذّات والهويّة: نحو أخلاقيّة جديدة (الجزء الثاني)، نشر في: مارس 2018 : https://www.mominoun.com
 - 15 وزارة الأخبار، الفن المعماري الجزائري، سلسلة الفن و الثقافة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، مدريد/ إسبانيا، 1980.

L'intégration des exigences environnementales dans la ville en Algérie, quelles approches et quels outils.

The integration of environmental requirements in the city in Algeria, which approaches and which tools.

OUZIR Malika

Docteur institut gestion des techniques urbaines, université de M'sila, Algérie.

Laboratoire techniques urbaines et environnement.

malika.ouzir@univ-msila.dz

Résumé :

Le territoire algérien se caractérise par des éléments écologiques, paysagers très complexes, contrastés et fragiles qui varient grandement selon les régions et qui soumis à de fortes pressions anthropiques et atteintes multiples.

Le secteur de l'environnement a fait l'objet d'une préoccupation majeure du gouvernement algérien, mais à partir de l'émergence de la notion de développement durable que l'état algérien a mis des moyens importants pour asseoir une stratégie basée sur une politique adaptée à la réalité actuelle de l'état de l'environnement en Algérie.

Au cours de dernières décennies, le règlement environnemental en Algérie se manifeste diversement, selon les époques et la nature de problèmes environnementaux. Mais à travers un constat, il parait que ce cadre législatif ne conforme pas au degré de détérioration et dégradation de l'état d'environnement en Algérie.

Ce travail vise à établir un portrait global du contexte législatif environnemental et l'introduction de développement durable dans ceci et argumenter sur le potentiel prospectif d'une règlementation encore trop hésitante vis à vis des réalités environnementales.

Mots clés: L'intégration, exigences environnementales, la ville en Algérie, approches, outils.

Abstract:

The Algerian territory is characterized by very complex, contrasting and fragile ecological, landscape elements which vary greatly depending on the region and which are subject to strong anthropogenic pressures and multiple attacks.

The environment sector has been the subject of major concern for the Algerian government, but from the emergence of the concept of sustainable development that the Algerian state has put in significant resources to establish a strategy based on a policy adapted to the current reality of the state of the environment in Algeria.

Over the past decades, the environmental regulation in Algeria manifests itself in different ways, depending on the times and the nature of the environmental problems. But through an observation, it seems that this legislative framework does not comply with the degree of deterioration and degradation of the state of the environment in Algeria.

This work aims to establish a global portrait of the environmental legislative context and the introduction of sustainable development in this and to argue on the prospective potential of a regulation still too hesitant with respect to environmental realities.

Keywords: Integration, environmental requirements, the city in Algeria, approaches, tools.

I-Introduction:

L'environnement est une préoccupation majeure et cruciale de l'état et les collectivités locales pour confirmer et renforcer la place de l'environnement dans les politiques publiques.

Après l'indépendance, la plupart des villes algériennes ont connu comme toutes les villes du monde, une urbanisation accélérée, anarchique et sans qualité. Elles se retrouvent entourées par des périphéries de plus en plus larges et souvent constituées par un habitat précaire et même des bidonvilles. L'ensemble devient une accumulation de dégradations, d'ordures, de déchets et de différents types de pollution.

A cet égard, Le gouvernement algérien a établi un cadre législatif, il a aussi signé plusieurs protocoles et accords environnementaux internationaux, l'objectif était la promulgation d'une loi nationale tout en garantissant la protection de l'environnement et incluant au maximum les diverses thématiques environnementales.

Mais, l'environnement dans la ville Algérienne est en dégradation et en état de déséquilibre qui menace la durabilité des ressources naturelles, il affronte de multiples problèmes liés à la gestion des déchets, protection de littoral, la préservation de ressources naturellesect

Jusqu'à tout récemment, l'urbanisme ne s'était pas montré très intéressé par les questions environnementales. Plusieurs raisons peuvent expliquer ce phénomène, notamment un intérêt plus marqué l'état pour le cadre bâti, mais, Il est de plus en plus évident que les différents défis qui se posent en milieu urbain, qu'ils soient économiques, environnementaux, climatiques, sociaux ou démographiques, sont entremêlés et que la réussite du règlement urbain n'est envisageable qu'au travers d'une approche intégrée.

La problématique de la ville et de l'environnement, aujourd'hui concerne plusieurs phénomènes, celle de l'urbanisation comme un processus inévitable avec des conséquences sur l'environnement, et l'autre relève au développement durable comme une théorie pouvait devenir pratique/réalité en ce qui concerne la prise en compte de l'aspect environnemental en matière de l'urbanisme.

Devant cette situation, il parait pertinent d'interroger sur les outils de l'intégration des exigences environnementales dans la planification urbaine.

I- L'environnement : une mise au point sémantique

Le mot « environnement » est employé dans le langage courant sans pour autant que l'on sache exactement ce dont il est question. Il convient donc de dissiper ce flou, raison pour laquelle il nous a semblé utile de faire une mise au point.

« L'environnement n'est pas une abstraction, mais bien l'espace où vivent les êtres humains » (Maljean-Dubois, 2013), on note une pluralité thématiques et d'éléments constitutifs de l'environnement. On considère l'environnement est à la fois la qualité de la vie, le bien-être, les ressources naturelles, l'aspect esthétique, paysages (urbain et naturel), le patrimoine urbain et

architectural, les milieux naturels etc.

II- Le décryptage " développement durable", est-ce-possible ?

Cette partie est consacrée à dresser une brève perspective de la définition et de la démarche de développement durable dans le monde.

" le développement durable "consiste à une transposition de l'objectif de durabilité vers celle de développement, le concept de développement durable a fait l'objet d'un nombre indéterminés de définitions, mais toutes ces définitions conviennent à l'idée de la possibilité de durer dans le temps.

deux d'entre elles sont néanmoins reconnues comme étant les définitions de référence : celle proposée par l'Union Internationale pour la conservation de la nature (1980), pour laquelle le développement durable

"est un développement qui tient compte de l'environnement, de l'économie et du social" (Marie-Claude Smouths, 2005) et celle popularisée par le rapport Brundtland (1987) qui énonce que « le développement durable est un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre aux leurs » (Cristian Brodhag et al ,2004)

Le rapport présente la protection de l'environnement comme une priorité internationale, qui implique elle-même à l'échelle planétaire une redistribution des ressources financières et une révision en profondeur des démarches scientifiques et techniques, ainsi qu'une réduction des inégalités économiques à l'échelle planétaire.

Alors que le mot "durable" signifie

- Supportable : synonyme du mot soutenable
- Vivable : qu'on peut supporter dans la vie d'un être humain
- Viable: littérairement, qui présente plus de conditions nécessaires pour durer Trois concepts sont inhérents à cette notion :
- Développement : «un processus conduisant à l'amélioration du bien-être des humains» (Cristian Brodhag et al,2004)
- Besoin : et «plus particulièrement des besoins essentiels des plus démunis, à qui il convient d'accorder la plus grande priorité » (AFNOR, 2005)
- «L'idée des limitations que l'état de nos techniques et de notre organisation sociale impose sur la capacité de l'environnement à répondre aux besoins actuels et à venir » (Karen Delchet ,2007).

D'autres définitions vont voir le jour dans les années qui suivent, notamment celle de L'ICLEI (The International Council for Local Environmental Initiatives) qui donne une définition plus pratique et locale du développement durable, applicable dans les régions urbaines d'Europe :

«Le développement durable est le développement qui procure des services économiques, sociaux et environnementaux fondamentaux à tous les habitants d'une commune sans compromettre la viabilité des systèmes naturel, immobilier et social dont dépend la fourniture de ces services »

L'idée de développement durable se fonde sur une notion d'écodéveloppement, c'est-à-dire sur un développement qui vise à améliorer le niveau de vie de l'homme, sans compromettre l'environnement naturel, sans en épuiser les ressources. Ainsi, les générations futures ne seront pas pénalisées par une planète appauvrie, incapable de répondre à leurs besoins et aspirations.

Lors de sa communication à "l'International Symposium on Urban Planning" (Seattle, 1994), Breheny définit la relation entre la planification et l'environnement à travers la notion de capacité d'accueil du milieu, selon les pressions qui s'exercent sur lui et sa sensibilité à les supporter : «La planification de la capacité de l'environnement exige que l'on détermine le niveau maximal de développement qu'un milieu local (ville ou région) peut supporter indéfiniment tout en sauvegardant un capital naturel déterminant et constant et un capital culturel précieux dans l'environnement» (Le développement durable et l'agenda 21 local)

Parmi les définitions les plus connues, on cite celle de l'économiste Solow

«qui insiste sur l'obligation de laisser à la génération suivante, tout ce qu'il faut pour atteindre un niveau de vie au moins aussi bon que le nôtre et que celle-ci veille à la même chose pour la génération qui la suit » (Jean Tetzel, 2007)

D'autres définitions du développement durable existent. Le concept donne lieu à de nombreux débats, parfois antagonistes, Cela est apparemment due à sa traduction quelque peu maladroite de l'anglais « soustenable developpement », qui est synonyme de soutenir, au français « développement durable », ce qui a réduit sa compréhension à la seule dimension du temps. En plus de cela, il prétend englober des préoccupations concernant à la fois : l'environnement, l'économique et l'aspect social, auxquels s'est récemment ajoutée l'idée de gouvernance (ou l'art d'organiser l'exercice des pouvoirs), ce qui pose de sérieux problèmes pour concrétiser l'ensemble de ses aspirations, et ce à différents niveaux : spatialement parlant, mais aussi dans les politiques nationales, locales...etc., et ce même si plusieurs initiatives et actions sont en train de voir le jour à travers le monde.

L'urbanisme est une science, un art et une technique, il permet la meilleure organisation possible des différentes parties du corps de la ville ; considérée comme un être vivant, cet urbanisme cherche toujours la protection de l'environnement et le bien être des habitants ; devant la complexité des problèmes des villes, plusieurs initiations font apparaître en s'appuyant sur le référentiel de développement durable (la ville durable, le développement urbain durable, écologie urbaine), tout en essayant de mettre l'accent sur l'aspect social, environnemental et économique de la ville pour

améliorer la qualité et le cadre de vie.

III- Le développement durable en Algérie : d'un discours marginal à un discours officiel

Tout d'abord, deux expressions qui ont attiré notre attention,

- « Le monde de demain sera durable, ou il ne sera pas.»
- « L'expérience des autres n'a pas d'intérêt si elle ne rencontre pas votre propre sensibilité » lors d'un entretien avec Dominique Bidou.

Dominique Bidou : consultant en développement durable, Ingénieur et démographe de formation, un x-directeur au ministère de l'environnement, membre du Conseil général des Ponts et chaussées au ministère de l'Equipement, président de l'association HQE (haute qualité environnementale). Il est membre de l'académie d'architecture. Il préside aujourd'hui le Centre d'information et de documentation sur le bruit, et est membre de conseils d'administration et de conseils scientifiques d'organismes œuvrant pour l'environnement et le développement durable.

Dans ces expressions, Bidou invitait les pays à la durabilité afin de réfléchir à la façon d'établir la transition vers un nouveau modèle de développement « durable » en respectant les trois enjeux fondamentaux (équité sociale, efficacité économique et viabilité environnemental). Ce modèle de développement ne peut avoir qu'une forme originale selon le contexte local (spécificités économiques, sociaux, environnementaux), qu'il ne se traduit pas par leur uniformisation mais au contraire par leur diversité.

L'Algérie comme tous les pays du monde, s'est engagé dans le cadre des processus du sommet de Rio de Janeiro et de Johannesburg à consolider le cadre politique, institutionnel et juridique en matière de préservation, de protection de l'environnement et d'instauration du développement durable. Selon les résolutions adoptées à Johannesburg, tous les pays devaient élaborer leur Stratégie Nationale de Développement Durable (SNDD).

Au cours des deux dernières décennies, le concept de développement durable s'est imposé dans la réflexion des pouvoirs publics, Afin de mener à bien cette recherche, il apparait nécessaire de mettre en relief la prise en compte du développement durable, au fil de temps, tout en intégrant les dimensions environnementales et sociales dans les politiques nationales.

La stratégie d'un développement en Algérie vise à mettre en place une véritable politique environnementale urbaine. Elle consiste en la prise en charge des préoccupations locales à plusieurs niveaux d'interventions, sociale, économique et environnementale

Le programme se base sur le plan social sur la protection et la promotion de la santé, la réhabilitation de la formation professionnelle et surtout la lutte contre la pauvreté par

- Le renforcement de l'emploi
- La consultation du système de sécurité social.
- L'amélioration infrastructurelle des zones les plus déminées.

Sur le plan économique, l'Algérie s'est engagée dans le processus d'adhésion à l'OMC et a signé un accord d'association avec l'UE (Union Européenne) en 2002. La politique du gouvernement dans le domaine d'économie est centrée sur :

- L'intensification du processus de réforme de l'ensemble économique.
- La libération de l'économie nationale.

La stratégie vise l'appui aux entreprises et aux activités productives dans le domaine d'agriculture, de pêche et d'industrie. Elle vise aussi à renforcer les infrastructures : hydraulique, ferroviaire et routière.

Sur le plan environnemental, la préservation de l'environnement et l'utilisation rationnelle des ressources est intégrée comme axe principal de la stratégie nationale. Le ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement a lancé des lois pour :

- La préservation l'environnement.
- L'amélioration du littoral algérien.
- La gestion des déchets ménagers.
- Établir une politique d'énergie renouvelable.

V- La concrétisation de développement durable dans la politique environnementale:

La participation et le développement durable ont été introduits en Algérie selon deux canaux:

- a- Ordre technique : qui a fait son apparition à la fin des années 1990 0 travers la mise en place d'un ensemble de projets de développement et d'aménagement urbain,
- 1) La mise en place de L'agenda 21: l'agenda 21 définit les actions à entreprendre pour promouvoir un développement durable dans ses dimensions sociales et économiques, il vise la conservation et la maitrise des ressources, assure le rôle des groupes, recommande les moyens et les organisations à mobiliser.

Cet agenda prend la forme d'une charte communale pour l'environnement et le développement durable .c'est un programme qui a été initié par le MATE sur une durée de trois ans, allant de 2001 à 2004 .la «*Charte Communale pour l'Environnement et le Développement Durable* » aux élus locaux lors du lancement de ce programme en mai 2001 ,se compose d'une déclaration générale ,d'un plan d'action et des indicateurs environnementaux afin d'évaluer le résultat de la mise en œuvre des actions

Ce plan d'action environnemental, ou Agenda 21 local, a pour but d'améliorer l'environnement dans une optique de développement durable, tel qu'il est cité dans la charte, pour «conserver un environnement de qualité et conduire une politique dynamique pour un développement durable » .1'échelle d'application de l'Agenda 21 est celui de la commune, sa mise en œuvre se fait par des

148

actions environnementaux qui ciblent les domaines d'intervention concernant surtout l'environnement, mais aussi social et l'économie dans un optique de développement durable.

Plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable

Le PNAE-DD élaboré en 2001et adopté par le gouvernement, a donc déterminé quatre objectifs stratégiques: l'amélioration de la santé et de la qualité de vie; la conservation et l'amélioration de la productivité du capital naturel; la réduction des pertes économiques et l'amélioration de la compétitivité; enfin, la protection de l'environnement régional et global (Plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD), 2002)

2) La mise en évidence des principes de développement durable:

Les vingt-sept principes du développement durable constituent la Déclaration de Rio, adaptée à l'unanimité par 178 Etats en juin 1992 .les finalités sont :

- De placer l'homme au centre des préoccupations (principe 1) en luttant en particulier contre la pauvreté (principe 5), dans le respect des générations présentes et futures (principe 3)
- De préserver les équilibres écologiques et les ressources environnementales, en éliminant les modes de production et de consommation non durables (principe 8) au profit de ceux qui seraient viables dont la diffusion doit être favorisée (principe 9).

Pour atteindre ces objectifs, plusieurs principes doivent être appliqués :

- Le principe d'*intégration* de la protection de l'environnement dans le processus du développement (principe 4);
- Le principe de *précaution* (principe 15) ;
- Le principe *pollueur –payeur* (principe 16), qui internalise les coûts dans le cadre de mesures législatives et économiques;
- Le développement des études impact (principe 17) et de toute mesure qui assure la responsabilité de ceux qui causent les dommages (principe 13);
- Le principe de responsabilité et de solidarité internationale, les Etats, qui doivent coopérer de bonne foi (principe 27) ,ayant le droit souverain d'exploiter leurs ressources sans nuire aux autres Etats (principe 2) qu'ils doivent avertir de toute catastrophe (principe 18) ou activités dangereuses pouvant les affecter (principe 19);
- Le principe de participation et de nouvelle gouvernance ,le public devant être impliqué dans les décisions (principe 10) dans le cadre de mesures législatives efficaces (principe 11), notamment un certain nombre de groupes majeurs (parties intéressées) qui ont un rôle particulier à jouer :les femmes (principes 20) ,les jeunes (principe 21) ,les communautés locales et autochtones (principe 22) (Youssef Diab, 2003).
- **b-** Ordre règlementaire: l'Algérie a fait une avancée en matière de protection de l'environnement par le

renforcement de cadrage législatif existant, on va citer dans la figure ci-dessous les principales lois dans cette période:

Figure N° 01: une saute règlementaire environnementale en Algérie

la loi n°01-19du 12-12- 2001

relative à la gestion ,au contrôle et à l'élimination des déchets

la loi n°01-20 du 12-12- 2001

Relative à l'aménagement et au développement durable du territoire

La loi n° 02-02 du 05-02- 2002

Relative à la protection et à la valorisation du lottoral

la loi n°02-08 du 08-05-2002

relative aux conditions de création des villes nouvelles et de leur aménagement

la loi n°03-10 du 19-07-2003

Relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable

la loi n°04-03 du 23-06-2004

Relative à la protection des zones de montagnes dans le cadre du développement durable

la loi n°04-20 du 25-12-2004 Relative à la prévention des risques majeurs et à la gestion des catastrphes dans le cadre du développement durable

la loi n°06-06 du 20-02-2006

portant la loi d'orientation de la ville

la loi n°07-06 du 13-05-2007

Relative à la gestion, à la protection et au développement des espaces verts

Source ; établie par la chercheuse

Comment Impliquer l'environnement avec son aspect constitutionnel et technique dans un contexte de développement durable

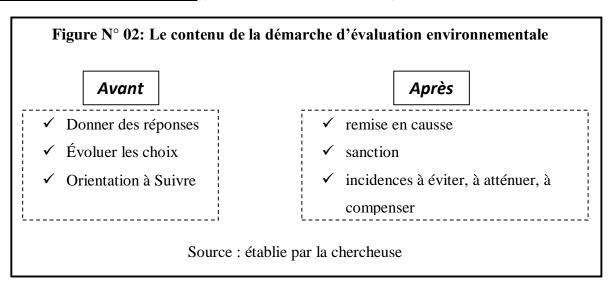
Le débat sur le développement durable est omniprésent dans la gestion urbaine et dans les projets d'aménagement, il nait et grandit à travers le temps, ces discussions sont reprises sous l'étiquette du développement durable ne correspondaient pas aux mêmes principes et mêmes indicateurs. Mais sous le même objectif d'apporter un changement et trouver des alternatives, bref "le développement durable est loin d'être uniforme" et un cliché.

L'environnement est une préoccupation majeure et cruciale de l'état et les collectivités locales pour confirmer et de renforcer la place de l'environnement dans les politiques publiques et l'aménagement urbain. Mais au-delà des obligations législatives et des mesures sérieuses.

a- Par une démarche d'évaluation environnementale :

Il n'existe pas de « découpage » ou étude uni type unique et idéale des questions d'environnement pour les présenter dans un état initial. On peut aborder l'environnement par composantes ou compartiments (l'eau, l'air, les milieux naturels, les sols....) ou par dimension correspondant au rapport qu'entretient l'homme avec son environnement (ressources, pollutions, risques...). Quelle que soit la solution adoptée, il est essentiel de bien identifier et mettre en évidence les relations qui peuvent exister entre les différents thèmes (par exemple, richesse écologique des zones humides et rôle joué en matière d'épuration des eaux et de prévention des inondations, insertion paysagère......)

<u>1-</u> <u>Pourquoi l'évaluation doit se fait</u> (éviter une démarche itérative)

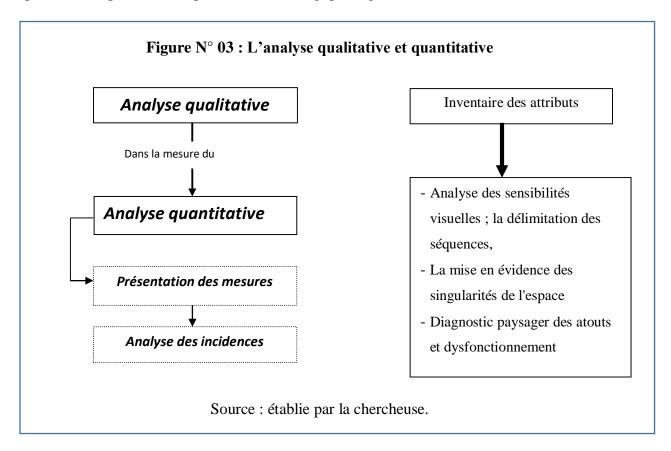


b- Étude d'impact :

Les études d'impact environnement permettent non seulement d'évaluer de manière très rigoureuse les projets, lorsqu'ils apparaissent, mais elles sont aussi également axées sur l'ensemble du processus d'élaboration des projets. Les aspects à retenir principalement sont la clarté des objectifs, l'établissement de rapports portant sur l'état de l'environnement ainsi que la possibilité d'apprécier la portée d'un programme et de tester des stratégies alternatives. Une étude d'impact environnementale donne de l'importance à une approche honnête, explicite et transparente de planification.

Plusieurs gouvernements et beaucoup de collectivités locales appliquent activement les principes inhérents aux études d'impact environnemental à une forme moins stricte d'étude d'impact qu'est l'étude d'impact pour le développement durable y intégrant explicitement les critères sociaux et économiques aussi bien que les critères environnementaux. Les implications relatives à la santé devraient constituer un élément fondamental d'une telle évaluation. L'une des motivations présidant

à une collaboration initiale entre les organismes responsables de la planification, de l'urbanisme, de la santé et des autres secteurs pourrait être la nécessité de définir une base commune qui constitue une phase clé du processus de planification stratégique (figure 03).



Il doit s'agir avant tout d'une recherche "pour l'action" qui doit aboutir à des recommandations pratiques. Ce travail de recherche permet d'appuyer le déroulement des expériences en cours et des échanges avec des experts de plusieurs disciplines ; pour fournir des arguments pour les décideurs, d'approfondir les connaissances et l'expertise des acteurs et de défricher les nouveaux champs de développement urbain durable. En outre les instruments d'urbanisme ne soient pas considérés comme un simple outil de planification urbaine, mais surtout comme ce qui imprime un sens au développement des villes, afin de retrouver une plateforme référentielle et de faire apparaître les multiples dimensions de développement durable qui doivent être intégrées dans le processus des instruments d'urbanisme.

« L'environnement n'est pas une abstraction, mais bien l'espace où vivent les êtres humains » on note une pluralité thématiques et d'éléments constitutifs de l'environnement. On considère l'environnement est à la fois la qualité de la vie, le bien-être, les ressources naturelles, l'aspect esthétique, paysages (urbain et naturel), le patrimoine urbain et architectural, les milieux naturels etc.

c- L'audit environnemental:

L'audit environnemental définit comme « Processus de vérification systématique et documenté

permettant d'obtenir et d'évaluer, d'une manière objective, des preuves d'audit afin de déterminer si les activités, les événements, les conditions et les systèmes de management environnemental relatifs à l'environnement ou les informations y afférentes, sont en conformité avec les critères de l'audit et afin de communiquer les résultats de ce processus au demandeur ; »

Le tableau N°01 résume les principaux objectifs des types d'audit d'environnement les plus répandus.

Tab N°01: Les principaux objectifs des types d'audit d'environnement

Type d'audit	Principaux objectifs
Audit juridique	- évaluer la conformité du site avec la réglementation en
	vigueur
Audit de cession /acquisition	- identifier les zones du site qui ont, ou ont pu avoir, un impact
	sur l'environnement et fixer les responsabilités dans le temps.
	-chiffrer le coût de mise en conformité et d'amélioration de la
	protection de l'environnement
Audit de cessation d'activité	- évaluer les mesures de remise en état à mettre en œuvre sur
	le site à fermer
L'audit de faisabilité de l'ISO	-identifier les non-conformités majeures du (ou des) site (s) de
14001	l'entreprise par rapport à la réglementation environnementale
	et aux bonnes pratiques.
	-définir les moyens à mettre en œuvre pour mener à bien
L'audit du système de	-déterminer si le SME du site est conforme aux exigences de la
management environnemental	norme ISO 14001.

Source: Guide pratique de l'audit d'environnement.

IV- Les contraintes d'une gestion durable des villes en Algérie:

L'application des principes du développement durable en Algérie confronte plusieurs contraintes, ou blocages qui peuvent perturber l'application de cette stratégie de façon efficace. On peut citer notamment :

Une gestion centralisée : a-

Force est de constater l'immense décalage, entre l'intention de promouvoir un état régulateur et la pratique d'un état interventionniste. La gestion du pays très centralisée représente un blocage pour le développement durable et ses actions (applications) aux échelles locales.

b- Le rôle limité des élus locaux :

Il convient de signaler une particularité propre des communes qui ne jouissent pas d'une autonomie financière suffisante, la marge de manœuvre des maires est extrêmement réduite ce qui influence négativement à la réalisation des projets et des objectifs. Les conditions d'existence des individus par leur âge, leur sexe, leur catégorie socioprofessionnelle ont un impact sur les pensées et les actions. Cette situation nécessite une redéfinition des fonctions de chaque niveau administratif et suppression des doublons, mais aussi d'effacer le sentiment d'incompétence des jeunes, des femmes.

c- Un manque de participation/concertation :

Le manque de concertation entre partenaires urbain s'explique, dans l'Algérie, non seulement par l'absence de canaux de communications entre instances dirigeants et citoyens, voire par un déficit d'organes de représentation capable d'exécuter un contrepouvoir, mais aussi par l'ampleur et l'excessive rapidité des transformations vécues par notre société. Ceux-ci sont des contraintes majeures qui pourraient constituer une entrave pour le développement durable en Algérie.

L'insatisfaction des habitants est un résultat normal de l'absence de conscience collective qui contribue à augmenter le nombre de blocage des routes et de manifestations (comme nous avons vécu les dernières années), puisque le citoyen n'a pas les moyens pour ce faire entendre.

d- L'économie informelle :

L'économie informelle c'est les activités économiques qui échappent au contrôle de l'état. Elle participe à la dégradation du cadre urbain et de l'environnement, en l'absence d'une réglementation suffisamment claire et rigoureuse.

En plus en peut aussi ajouter les manquements en capacités en matière:

- 1. Capacités techniques : des services techniques bien outillés, des programmes d'intervention couvrant tout le territoire (éviter de marginaliser certains quartiers) ; des programmes opérationnels et rationnels ;
- 2. **Capacités institutionnelles** : moyens humains en quantité et en qualité ; cadre institutionnel et d'intervention adéquat pour assurer le suivi et le contrôle des opérations ;
- 3. Capacités financières : la mobilisation, l'accroissement et la consolidation des ressources financières locales, une meilleure programmation de l'utilisation des ressources financières ainsi mobilisées.

Conclusion

La majorité des définitions de développement durable s'articule sur quelques points parmi eux :

- Le développement durable est un concept polysémique, évolutif, multidimensionnel et comprenant un corpus de textes, fondé sur la connaissance des enjeux globaux tels que la dégradation écologique et l'équité social, toute solution doit intégrer trois dimensions (environnement, social, économique), et doit aussi articuler le long terme et le court terme, le local et global.
- Le développement durable est une solution alternative d'un développement qui est pénible.
- L'homme est au cœur du développement durable.
- La participation de tous les acteurs de la ville est importante dans la notion de développement durable.
- Le développement durable insiste sur la protection de l'environnement.

En Algérie, le développement durable comme le montera de ce travail s'institutionnalise et s'autonomise par étapes successives mais lentes, Le développement durable est devenu un discours porteur traduit dans les textes juridiques dans tous les domaines et plus principalement l'environnement comme une prise en conscience des dangers et pollutions porteuses d'une atteinte à la qualité de vie.

Il existe certes une règlementation, mais ce qui apparait sa capacité limitée à freiner les opérations d'aménagement à grande effets sur l'environnement et sa faiblesse face aux activités industrielles polluantes dont les incidences financières et économiques sont importantes.

Le rôle de l'état est vraiment contradictoire, d'une part il tente de concevoir et de faire appliquer une réglementation respective de l'environnement mais, d'autre part, il continue à mener des orientations politiques en matière d'industrie, de consommation d'énergie, de transport et d'étalement urbain arbitraire au nom de l'environnement, cette priorité donnée à tel domaine que tel d'autre augmente la complexité de l'application de développement durable, une complexité de choix financiers/budgétaires et des conditions qui doivent être réunies

Les problèmes cités en haut posent des difficultés dans l'application efficace d'un développement durable pour la ville algérienne, donc un long chemin de sensibilisation/information et d'officialisation reste à parcourir.

Références

- AFNOR, Guide pratique du développement durable, France, 2005, p 09.
- Jean Tetzel, Bâtiments HQE et développement durable, Ed:AFNOR ,2ème édition, France ,2007.P 16.
- Christian Lévétique et Yves Sciama, Développement durable (nouveau bilan), édition DUNOD, Paris
 ,2005,P 81
- Cristian Brodhag et autres, Dictionnaire du développement durable, édition AFNOR, France ,2004 ,p65.

- Dakhia Karima, "Intégration du Facteur Environnement dans la Planification Urbaine Selon une Méthode Systématique ",mémoire de magister ,EPAU,2004, p 173.
- Edwin Zaccai, le développement durable (dynamique et constitution d'un projet),édition Presses Interuniversitaires Européennes ,Bruxelles ,2002,P 29.
- Fanny RAFFAUD, « l'urbain, l'environnement et le développement durable en France, essai d'analyse » Revue Urbanisme, 1964-2000, Ecole Doctorale des Sciences Humaines et Sociales, université de PAU et des pays de l'ADOUR UFR de lettres et sciences humaines, Décembre 2003.
- Hocine Aliouche, "Gestion des Déchets Solides Urbains et Diagnostic D'une Décharge Contrôlée ,Cas du Centre d'Enfouissement Technique des Déchets d'Ouled Fayet ", mémoire de magister ,EPAU,2002, p 24.
- Loi n 83-03 du 5-2-1983 relative à la protection de l'environnement, Journal Officiel de la République Algérienne (JORA) 8/02/1983.
- le Rapport du Conseil Départemental Consultatif du Développement Social de Lille "2010.
- Ministère de l'Aménagement de Territoire et de l'Environnement (MATE) " Plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD) ", Alger, janvier 2002
- Marie-Claude Smouths, Le développement durable les termes du débats, édition ARMAND COLIN ,France, 2005,p 241
- Sandrine Maljean-Dubois, Directrice de recherche au CNRS, directrice du CERIC, UMR 7318, Aix-Marseille Université, 2013.
- Youssef Diab," Pratique du Développement Urbain Durable, faisabilité, mise en œuvre, suivi " ,édition WEKA ,2003.
- Loi n° 04-20 relative à la prévention des risques majeurs et à la gestion des catastrophes dans le cadre du développement durable
- Loi n° 04-09 relative à la promotion des énergies renouvelables dans le cadre du développement durable
- Loi n° 04-03 relative à la protection des zones de montagnes dans le cadre du développement durable
- Loi n° 03-10 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.
- Loi n° 02-08 relative aux conditions de création des villes nouvelles et de leur aménagement.
- Loi n° 02-02 relative à la protection et à la valorisation du littoral.
- Loi n° 01-20 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire. Loi n° 01-19 relative à la gestion au contrôle et à l'élimination des déchets.